وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة الثالثة

تخصص
تنظيمات
سياسية
وإدارية

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس

السيـــاســات المقـارنـة

من إعداد الأستاذة بشيخ خيرة
أستاذة محاضرة صنف أ

كلية الحقوق والعلوم السياسية
2024/2023

عنوان الليسانس: العلوم السياسية.

السداسي: الخامس

اسم الوحدة: وحدة التعليم الأساسية.

اسم المادة: السياسات المقارنة.

أهداف التعليم:

يهدف مقياس **السياسات المقارنة** تزويد الطالب بالمعرفة العلمية اللازمة بالسياسة المقارنة كفرع من فروع العلوم السياسية وتمكينه من إدراك واستيعاب بشكل أولي لأساسيات هذا العلم، وذلك عن طريق ما يلي: –

1. تطوير قدرات الطالب على استيعاب مفهوم السياسة المقارنة، المنهاجية المقارنة، مفهوم النظام السياسي.
2. تمكين الطالب من الإلمام بأهم النظريات والاقترابات التقليدية والحديثة في علم السياسة المقارنة.
3. مساعدته على الإحاطة بأهم مراحل التطور العلمي والمنهجي على صعيد هذا الحقل السياسي.
4. تقديم أهم الاتجاهات المعاصرة في حقل السياسة المقارنة ومحاولة تقديم تصور للاتجاهات المستقبلية للسياسة المقارنة.

المعارف المسبقة المطلوبة:

من الاهمية بمكان أن يطلع الطالب خلال مرحلة الليسانس على المعارف التالية: –

1. اكتساب مقياس علم السياسة.
2. اكتساب مقياس النظم السياسية.
3. اكتساب مقياس تاريخ الفكر السياسي.

فهرس

المحتوى **الصفحة**

مقدمة 04

المحور الأول: البعد المفاهيمي لحقل السياسة المقارنة.....06

1- ماهية السياسة المقارنة وأهميتها.....06

2 - مراحل تطور السياسة المقارنة.....13

المحور الثاني: المنطلقات المنهاجية للدراسات المقارنة.....26

1- قواعد ومستويات وأهداف الدراسة المقارنة.....27

2- اشكالات وصعوبات الدراسة المقارنة.....32

المحور الثالث: المقاربات الجديدة في الدراسات السياسية المقارنة.....34

1- مدخل مفاهيمي: الاقتراب، النظرية.....35

2- الاتجاه العقلاني في السياسة المقارنة.....38

3- المؤسسة البيروقراطية كمحور للسياسة المقارنة.....40

4- نظرية التحديث والتنمية.....45

5- اقتراب الثقافة السياسية.....56

المحور الرابع: أداء النظام السياسي.....67

1- تعريف النظام السياسي.....68

2- تحليل السياسة العامة.....80

3- اعداد السياسة العامة.....84

4- أنماط السياسة العامة وآثارها.....87

المحور الخامس: العمليات السياسة.....90

1- الاستقرار السياسي.....92

2- المشاركة السياسية.....94

3- الشرعية السياسية.....97

4- التمكين السياسي للمرأة.....101

5 – الريع الطاقوي (الدولة الريعية) 105

6 – المجتمع المدني.....107

7 – الفساد السياسي.....108

8 – الهجرة غير الشرعية.....112

9- اشكالية علاقة الرياضة بالسياسة.....117

خاتمة.....121

قائمة المصادر والمراجع.....123

مقدمة:

تعدّ السياسة المقارنة بمثابة العمود الفقري للعلوم السياسية، حيث تمثل مختبرا حقيقيا لتحليل الظواهر السياسية وتفكيكها. فهي لا تقف عند حد وصف أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة السياسية، بل تتعدى ذلك إلى سبر أغوار هذه الظواهر لفهم آليات عملها الخفية.

من خلال المقارنة بين التجارب المختلفة، نستطيع تحديد العوامل الأساسية التي تقف وراء نجاح الديمقراطية في مجتمع ما وفشلها في آخر. كما تتيح لنا فهم كيف تؤثر الأنظمة الانتخابية على طبيعة التمثيل السياسي، وكيف تشكل البنى الاقتصادية والثقافية مسارات التطور السياسي.

تواجه هذه الدراسات تحديات منهجية عميقة، ومع ذلك، فإن هذا المسعى العلمي يواجه تحديات منهجية جوهرية، أبرزها: –

التحدي الأول، إشكالية تحديد "النشاط الحكومي": يتمثل هذا التحدي في صعوبة حصر وتحديد المهام والوظائف التي تشكل الجوهر الحقيقي لعمل الحكومة. فهل النشاط الحكومي مقصور على صنع القوانين وتنفيذها؟ أم أنه يمتد ليشمل أدوارًا اقتصادية واجتماعية وثقافية تختلف بشكل جذري من دولة إلى أخرى؟ هذه الإشكالية تجعل عملية المقارنة نفسها معقدة، إذ قد نقارن أنظمةً تستند إلى تعريفات متباينة لدور الدولة.

التحدي الثاني، إشكالية الحياد القيمي والخصوصية التاريخية: هذا هو التحدي الأكثر جذرية، حيث ينبع من العلاقة المعقدة بين **القيم** السائدة في مجتمع ما وبين **مخرجات النشاط الحكومي** .فكل نظام سياسي هو وليد تراثه التاريخي ونسيجه الثقافي وتجربته المجتمعية الفريدة، مما يمنحه درجة عالية من الخصوصية. هذا يطرح تساؤلات نقدية حول جدوى "تنميط" الحكومات ووضعها في تصنيفات جامدة، حيث قد تُفقد الخصائص الفريدة التي تشكل هوية كل نظام على حدة.

المستويات التحليلية في السياسة المقارنة: توسيع الأفق

انبثاقا من هذه التحديات، تبلور منهجان تحليليان رئيسيان لمحاولة فهم الظاهرة السياسية بشكل مقارن: –

1. المستوى الأفقي، مقارنة الأدوار والوظائف عبر المستويات: يركز هذا المستوى على **محتوى النشاط** وليس على مستوى الفاعل. فهو لا يقارن الحكومات الوطنية ببعضها فحسب، بل يقارن نشاط الحكومة المركزية بأنشطة الوحدات الأصغر، مثل: الحكومات المحلية (المحافظات، البلديات)، منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية، النقابات)، الكيانات الاقتصادية الفاعلة (اتحادات التجار، الشركات الكبرى متعددة الجنسيات).

تكمن قيمة هذا المستوى في كشفه عن أن "الوظيفة الحكومية" (مثل توفير الأمن أو التعليم أو الصحة) يمكن أن يضطلع بها فاعلون غير حكوميين. وهو يسلط الضوء على طبيعة توزيع السلطة داخل المجتمع ومدى تمركزها أو لا مركزيتها.

2. المستوى الرأسي، مقارنة السياقات والأنماط: يعتمد هذا المستوى على منظورين زمنيين ومكانيين: –

- **المنظور التطوري (المقارنة عبر الزمن):** هنا يتم تتبع مسار **نفس النظام الحكومي** عبر حقب تاريخية مختلفة (مثل مقارنة نظام الحكم في مصر في الخمسينيات مقابل نظيره في الألفية الجديدة)، تكمن القوة التحليلية لهذا المنهج في قدرته على عزل المتغيرات وفهم أثرها. فهو يسمح للباحث بتقييم درجة استمرارية السياسات، وكيف تؤثر التحولات الكبرى (كالحروب، الثورات، الأزمات الاقتصادية، تغير القيادة) على توجهات النظام وسلوكه، مما يوفر صورة ديناميكية عن التغيير والاستمرارية.

المحور الأول: البعد المفاهيمي لحقل السياسة المقارنة.

تمثل السياسة المقارنة ركيزة أساسية من ركائز علم السياسة، تسعى إلى فحص وتفسير أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة والظواهر السياسية عبر الحدود. ولا تقتصر مهمتها على مجرد وصف الأنظمة السياسية المختلفة، بل تتعداها إلى التحليل المنهجي العميق لفهم العوامل الكامنة وراء نجاح أو فشل النماذج السياسية، واستقرارها أو اضمحلالها، وتأثيراتها على حياة المواطنين. ولكي تنتقل السياسة المقارنة من مجرد وصف سطحي إلى تحليل علمي رصين، فإنها تعتمد على منطلقات مفاهيمية تشكّل الإطار النظري لفهمها، وأدوات منهجية تُحدّد الطريق الذي تسلكه للوصول إلى المعرفة.

1. ماهية السياسة المقارنة وأهميتها (مفهوم المقارنة ومبرراتها، خطوات المقارنة)

تعرف السياسة المقارنة على أنها ذلك الحقل الأساسي من حقول علم السياسة الذي يهتم بدراسة الأنظمة والظواهر السياسية عبر مختلف الدول والمجتمعات، بهدف تحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها، وفهم العوامل التي تقف وراء نجاح أو فشل السياسات والمؤسسات. ولا تقتصر مهمتها على الوصف، بل تتعداه إلى التفسير والتحليل المنهجي للعمليات السياسية، ساعيةً إلى استخلاص النتائج العامة وتطوير النظريات التي تفسر السلوك السياسي في سياقات متنوعة.

وتكمن أهمية السياسة المقارنة في قدرتها على تقديم إطار تحليلي يسمح بفهم أعمق للواقع السياسي الداخلي من خلال مقارنته بتجارب الآخرين، كما تتيح فرصة اختبار النظريات في بيئات مختلفة، مما يساهم في تعميم المعرفة السياسية وتطويرها. بالإضافة إلى ذلك، توفر أدوات عملية لصانعي القرار لتقييم السياسات واتخاذ قرارات أكثر استنارة بناءً على الدروس المستفادة من تجارب دول أخرى.

أ – تعريف السياسة.

تعد **السياسة** من أكثر المفاهيم مركزية في العلوم الاجتماعية، فهي تمثل النشاط البشري المرتبط **بصنع القرارات الملزمة للمجتمع** ككل، وتوزيع السلطة والموارد ضمن إطار جماعي. جوهريا، تهتم السياسة بـ **"من يحصل على ماذا، متى، وكيف"**، كما عرّفها **هارولد لاسويل،** مما يجعلها عملية صراع وتعاون في آن واحد لتحديد أولويات المجتمع وإدارة شؤونه.

تعريف السياسة يتسع ليشمل عدة أبعاد: فهي **ممارسة السلطة،** وإدارة الشؤون العامة، والصراع حول القيم والمصالح، وكذلك السعي نحو تحقيق النظام والعادل ضمن جماعة ما. باختصار، السياسة هي **قلب الحكم** والإدارة البشرية، وهي موجودة في كل مستويات الحياة، من القمة إلى القاعدة، لتسيير دفة المجتمع نحو أهدافه.

- **المفهوم اللغوي:**

تعود أصل كلمة السياسة إلى العصر اليوناني وتحديدا في القرن 05 قبل الميلاد، حيث ارتبطت بمجتمع المدينة أو دولة المدينة وتقابلها باليونانية (**Polis**)، والتي اشتقت منها الكلمات في اللغات الأوروبية مثل الفرنسية (**Politique**) والإنجليزية (**Politics**). يؤكد أرسطو في كتابه "السياسة" على أن الإنسان كائن سياسي بالطبيعة يعيش في "البوليس"[1]. ويعرف معجم ليدل وسكوت مصطلح "**Polis**" بشكل قاطع على أنه "مدينة، دولة مدينة، مجتمع مواطنين"[2] .

والسياسة من ساس الأمر إذا قام به، وهي القيام على الشيء بما يصلحه جاء في الحديث الشريف: "كان بنو اسرائيل يسوسهم أنبياؤهم"، أي تتولى أمورهم، وتدبر شؤونهم.[3]

---

[1] Aristotle. (1997). Politics (T. A. Sinclair, Trans.). Penguin Books. London, UK. p. 1

ترجمة عربية: أرسطو. (2004). السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد. دار الكتب المصرية. القاهرة، مصر.

[2] Liddell, H. G., & Scott, R. (1996). A Greek-English Lexicon (9th ed.). Oxford University Press. Oxford, UK. p. 1433

[3] البخاري، محمد بن إسماعيل. (2002). صحيح البخاري (طبعة دار طوق النجاة). بيروت، لبنان.

ويؤصل المعجم العربي الكلاسيكي هذا المعنى، حيث يذكر الفيروزآبادي في "القاموس المحيط" أن "ساسَهم يَسوسُهم سَوْساً: أَمَرَهُمْ وَنَهَاهُمْ" [1]. وقد طور الفكر الإسلامي هذا المفهوم عمليا في كتب مثل "الأحكام السلطانية" للماوردي، الذي يوضح كيفية قيام الإمام أو الخليفة "بسياسة الدنيا بالدين"[2].

والسياسة أيضا بمعنى الأمر والنهي، ومنه قولهم (سست الرعية سياسة إذا أمرتها ونهيتها)، وتكون بمعنى التأديب والتجربة واكتساب الخبرة. وهذا المفهوم الإداري والتربوي للسياسة كتأديب وقيادة هو ما حلله ابن خلدون بعمق في "مقدمته"، مشيرًا إلى أن "السياسة هي القيام على الرعية أو الرعايا بما يصلحهم".[3]

المفهوم الاصطلاحي:

السياسة في المنظور الإسلامي تختص بالرعاية والتدبير وهدفها تحقيق الصلاح، وهي تعني الرياسة وادارة الحكم، أما المدرسة الغربية فتعرف السياسة بأنها فن حكم الدولة، ويعرف علم السياسة بأنه علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات.[4]

ترتبط كلمة السياسة في قاموس "علم فن الحكم"، أو هي العلم الذي يهتم بشكل وتنظيم وادارة دولة ما، فضلا عن اهتمامه بترتيب علاقات الدولة بالدول الأخرى باختلاف سياساتها الداخلية.[5]

ويعرفها **هارولد لازويل** بأنها: "من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ ويذهب إلى القول أن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير.[6]

---

[1] الفيروزآبادي، مجد الدين. (2005). القاموس المحيط (ط. الأولى). مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان، ج 1، ص. 710.

[2] الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. (2006). الأحكام السلطانية. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان، ص.5.

[3] ابن خلدون، عبد الرحمن. (2005). المقدمة. دار يعرب. دمشق، سوريا، ص.197. وانظر أيضا: بدون كاتب، **"نظام السياسة والحكم"**، على الموقع:
www.drmazen.ps/files/pdf/0024.pdf

[4] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: دار هومة، ط.4، 2002)، ص ص.10-11.

[5] **المرجع نفسه**، ص.11.

[6] **Lasswell, Harold D.** (1936). *Politics: Who Gets What, When, How*. McGraw-Hill Book Company. New York, USA, p.13.

يذهب **موريس دوفرجيه** في تعريفه للسياسة للقول أنها: " علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية كافة" ويورد أيضا تعريفين آخرين في كتابه: " فكرة السياسة": "أن السياسة هي علم حكم الدول".[1]

بصفة عامة يمكن القول أن التعاريف الواردة حول مصطلح السياسة قد تمحورت حول محورين رئيسيين هما: –

- ✓ محور دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم.
- ✓ ومحور دراسة القوة والنفوذ والسلطة أو القدرة والتصارع عليها.

الواقع أنه يصعب تحديد تعريف جامع شامل لمصطلح السياسة، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الظاهرة أو الظواهر السياسية كونها متغيرة وغير ثابتة لأن التفاعل الرئيسي فيها هو الإنسان، فضلا عن أن تعريف علم السياسة شهد تطورات عديدة، بسبب التطورات العلمية والنماذج الفكرية التي تسود تلك المراحل والتطورات.

ب. تعريف المقارنة.

يعرف "**ستيوارت ميل**" المقارنة بأنها دراسة الظواهر المتشابهة أو المتناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.[2]

وهناك ترجمة عربية: لاسويل، هارولد. (1990) .السياسة: من يحصل على ماذا، متى، وكيف، ترجمة: عادل حسن، (العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة).

[1] Daverger, Maurice. (1970). Sociologie Politique (3rd ed.). Presses Universitaires de France. Paris, France, pp.15-16.

وهناك نسخة عربية: دوفيرجيه، موريس. (1984). علم الاجتماع السياسي، ترجمة: موسى عاصي (لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)

[2] **Mill, John Stuart.** (2011). *A System of Logic, Ratiocinative and Inductive*. Cambridge University Press. Cambridge, UK. p.52.

وانظر أيضا: ميل، جون ستيوارت .(2019) .استقراء المنطق، ترجمة: محمد صالح علي، المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان.

فالمقارنة في أوسع معانيها تعني أيضا أنها نشاط فكري يستهدف دراسة الظواهر المتشابكة أو المتناظرة وكذلك المختلفة في مناطق مختلفة، والسعي إلى معرفة دلالات التشابه والاختلاف، والمقارنة لا تكون بين الظواهر تامة الاختلاف ولا تامة التشابه.

ج. تعريف السياسة المقارنة.

هناك أربع مصطلحات يستخدمها علماء السياسة كمترادفات: **الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والتحليل المقارن، والمنهج المقارن**، فالمقررات الدراسية والمصنفات العلمية والتصنيفات المكتبية تستعملها دون التفرقة بينها.[1]

إن التمييز بينها يمكن نظريا، فميدان **الحكومات المقارنة** يعنى أساسا بدراسة المؤسسات الحكومية من حيث تكوينها ووظائفها، أما **السياسة المقارنة** فعلاوة على دراستها للمؤسسات الحكومية فهي تدرس الأحزاب وجماعات المصالح والنخب السياسية والمشاركة السياسية، والتنشئة والحكم المحلي،.. إلخ

ويعد **التحليل المقارن** جزءا هاما من أية دراسة عملية في أي علم من العلوم، وبالتالي فهو من علم السياسة بمثابة جوهر التفسير السياسي، وهكذا يتضح أن مفهوم السياسة المقارنة يستوعب المفاهيم الثلاثة الأخرى فضلا عن أنه أكثرها دلالة في التعبير عن حقل النظم السياسية المقارنة[2].

[1] كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة ربعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص.17.

[2] **المرجع نفسه**، ص.18.

يختلف الرأي حول **حدود علم السياسة المقارنة**، فهناك من يعتبره قلب علم السياسة المعاصرة ويطالب بتوسيع نطاقه ليشمل أكبر عدد من الدول، وبالتالي من المؤسسات والتفاعلات السياسية التي تخضع للمقارنة، فذهبوا يسلكون معها النظم السياسية في الدول الإسكندنافية وشرق أوروبا وبلدان العالم الثالث.

كذلك فقد زعموا أن قصر نطاق العلم مقدما على المؤسسات بذاتها في دول معينة يضيق نطاق المقارنة، بل ويحد من إمكانية التفسير، فمثلا قد يكون الحزب في دولة ما متغيرا مستقلا، وفي أخرى متغيرا تابع.

على أن هناك فريقا آخر يحذر من توسيع نطاق السياسة المقارنة لحد شموله علم السياسة ذاته، ويطالب بوضع حدود لعلم السياسة المقارنة. وهذا الانقسام يتحصل بموقفين: –

الأول: أنه لا يجوز التوسع في فهم محتوى السياسة المقارنة إلى الحد الذي تختفي معه الفواصل بينهما وبين علم السياسة، ثم بينهما وبين فروعه الأخرى كالعلاقات الدولية والنظرية السياسية.

الثاني: وجوب التوسع في محتوى السياسة المقارنة بوصفها تحليلا مقارنا للنظم السياسية وذلك بزيادة كم ونوعية النظم السياسية الرئيسية والفرعية موضع الدراسة لفهم أعمق وأشمل للمؤسسات السياسية وأنماط التفاعل السياسي في مختلف الدول[1].

تختلف **السياسة المقارنة** كمفهوم عن **المنهج المقارن** كأداة. فمن الناحية المفاهيمية، تشير السياسة المقارنة إلى "فرع من فروع العلم السياسي الذي يعني بدراسة وتحليل الظواهر السياسية عبر مختلف الدول أو النظم السياسية، فهي تدرس السياسة على مستوى كلي بالرجوع إلى وحدات تحليل كبرى مثل "النسق السياسي"، و"الدولة"، و"الدولة–الأمة."

[1] **المكان نفسه.**

أما **المنهج المقارن** فهو المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل الأحزاب السياسية والمجتمعات. فالمقصود بالمنهج هو مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها. كما يحدد ذلك **لاندمان(Landman)** ،[1] تتضمن الخطوات الأساسية للمنهج المقارن: تحديد المشكلة، اختيار وحدات التحليل، صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، جمع البيانات، والشرح والتفسير.

والمنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر قصد معرفة العناصر المتحكمة في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، ويستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فالمقارنة ذو أهمية كبرى في الدراسات السياسية، وهذا ما ذكره المفكرين **"دوغان"** و **"بيلاسي"** إلى القول: " لا توجد دراسة للسياسة هي ليست مقارنة".[2]

يعرف **"فريمان"** السياسة المقارنة بأنها:" تحليل مقارن للأشكال المختلفة للحكومات والمؤسسات السياسية".[3]

ويعرفها "**شارما مانوج**" بأنها: " دراسة آليات التسوية المؤسسية والتحليل الامبريقي والعلمي للعوامل غير المؤسسة في السياسة لتحديد السلوك السياسي، والدراسة الامبريقية والميدانية للعملية السياسية وللأبنية والوظائف في النظام السياسي".[4]

[1] Landman, T. (2008). Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction (3rd ed.). Routledge. London, UK. p. 4
[2] Dogan, M., & Pelassy, D. (1990). **How to Compare Nations : Strategies in Comparative Politics** (2nd ed.). Chatham House Publishers. Chatham, New Jersey, USA. p. 14.
[3] Freeman, M. (2022). **The Comparative Method : An Introduction** (2nd ed.). Routledge. London, UK. p.3
[4] Sharma, M. (2019). **Comparative Politics: Principles and Practices**. Oxford University Press. New Delhi, India. p. 23

د. **شروط المقارنة: تشترط** المقارنة شروطا أربعة: –

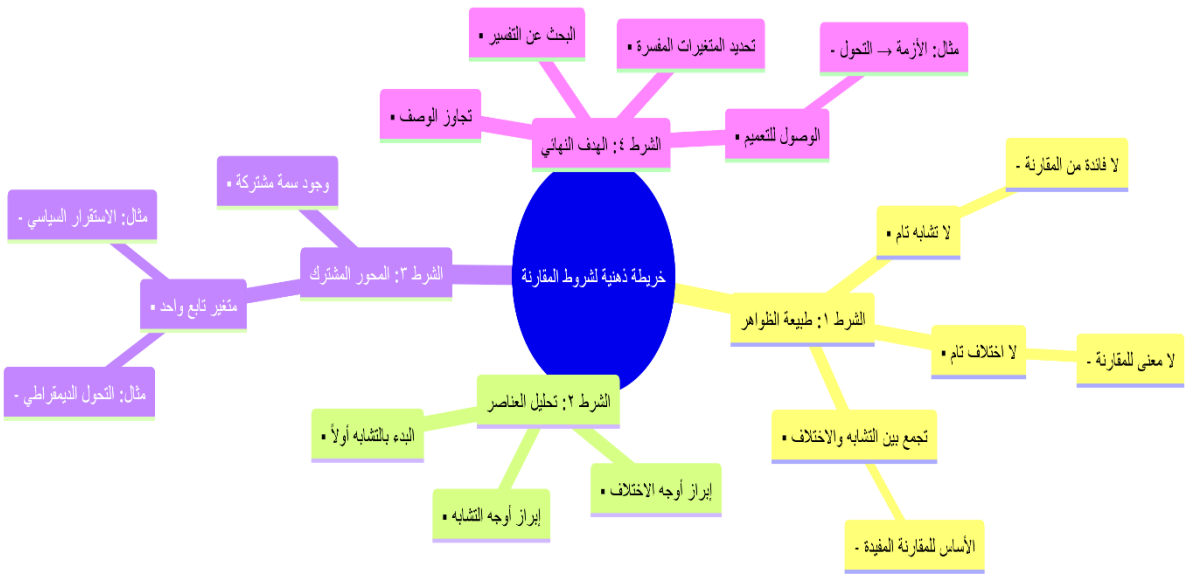
أ. إجراء مقارنة بين الظواهر التي يجمعها قدر من التشابه وقدر من الاختلاف إذ لا يمكن أن تجرى مقارنة بين ظواهر متشابهة ولا مختلفة تماما.

ب. إبراز عناصر التشابه والاختلاف (البدء بالتشابه لتحييد الاختلاف).

ج. تجرى المقارنة في سمة مشتركة (متغير تابع يجمع الظواهر محل المقارنة ويحتاج إلى تفسير) كإجراء مقارنة بين نظم سياسية متحولة والسمة التي تجمعها: التحولات.

د. ألا تكتفي المقارنة بإبراز أوجه التشابه والاختلاف، ولكنها تسعى إلى التفسير أي معرفة المتغيرات التفسيرية المسؤولة عن التشابه أو الاختلاف وهذا يكون بداية للتعميم (مثلا: مقارنة بين الدول العربية في سمة التحولات، المتغير الأصيل الأزمة)، العلاقة: حيثما توجد الأزمات تحدث التحولات السياسية.

الشكل رقم 01: شروط المقارنة



المصدر: من اعداد الباحثة.

2 – مراحل تطور السياسة المقارنة.

تمتاز المواضيع المتعلقة بالمقارنة في مجال دراسة الظاهرة السياسية كونها مواضيع قديمة وحديثة، وهي آلية من آليات المعرفة، قديمة لأن موضوع السياسة سبق وأن كتب عنه قبل أكثر من 5 قرون ق.م وحديثة لأن الكتب التي تطرقت وتتطرق إلى موضوع السياسة لا تزال تصدر بين الحين والآخر.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

يعتبر **أرسطو** (**Aristotle**)، الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد، أبو المنهجية السياسية المقارنة، إذ استخدم الأسلوب المقارن في دراسة أشكال وأساليب الحكم. فقد سلك منهجية تحصلت خطوطها العريضة في تحديد المشكلة (مصادر الاستقرار وعدم الاستقرار)، وجمع معلومات عن 158 دستوراً من دساتير دول المدينة، ثم تصنيف تلك الدساتير وفقاً لعدة متغيرات أهمها عدد الحكام وطريقة الحكم والتركيبة الطبقية، ليخلص في النهاية إلى تحديد أي أنماط الحكم أكثر أو أقل استقراراً وتفسير ذلك [1].وذكر أرسطو أن النظام السياسي المستقر هو الذي يتركز على حكم الطبقة الوسطى التي تجمع بين الأكثرية العددية نسبياً، والتوسط في المستوى الاقتصادي، والقدر المعقول من التعليم والثقافة[2].

وظهر بعده **مونتسكيو** (1685-1755)ليعني بعلم السياسة في كتابه "روح القوانين"، حيث لجأ إلى تحليل الظواهر السياسية معتمداً على إظهار تأثير متغيرات البيئة الاجتماعية والطبيعية على الظاهرة السياسية، مثل المناخ والجغرافيا والسكان وطريقة العيش والأعراف والتقاليد[3].

---

[1] Aristotle. (1997). The Politics (T. A. Sinclair, Trans.). Penguin Classics. London, UK. pp. 61-75
وانظر أيضا: أرسطو. (2013). السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد (المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر).

[2] **Ibid**, p.121.

[3] Montesquieu. (1989). The Spirit of the Laws (A. M. Cohler, B. C. Miller, & H. S. Stone, Trans.). Cambridge University Press. Cambridge, UK., pp. 289-293

كذلك قارن **بوليبيوس (Polybius)**، الذي عاش بعد أرسطو بقرن ونصف تقريباً، بين إمبراطورية الفرس وممالك إسبرطة ومقدونيا وبين الجمهورية الرومانية في سبيل البحث عن أفضل أشكال الحكم وأكمل الدساتير، مقدماً بذلك تحليلاً مقارناً مبكراً لنماذج الحكم[1].

وفي عصر النهضة، نجد **مكيافيلي** يستخدم تقريباً نفس المنهاجية الأرسطية وذلك في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما يتجلى في تحليله لأنماط الحكم واستخدام الأمثلة التاريخية في كتابه "الأمير[2] كما اعتمد **كارل ماركس** المنهج المقارن الذي استمد منه البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، حيث قارن بين تطور الرأسمالية وآثارها الطبقية في هذه البلدان[3]، كما ذهب كل من **أليكس دي توكفيل** في دراسته للولايات المتحدة إذ استخدم البيانات المقارنة المشتقة من خلفيته الأوروبية لفهم الديمقراطية الأمريكية[4].

وخلال القرن السادس عشر، درس المفكر الفرنسي **جان بودان** حكومات الدول الأوروبية وعقد مقارنات بينها تناولت خصائصها ومظاهر القوة فيها[5].

وانظر أيضا: مونتسكيو. (2002). روح القوانين، ترجمة: عبد الله العروي، الثقافي العربي. بيروت، لبنان.

[1] Polybius. (2010). The Histories (R. Waterfield, Trans.). Oxford University Press. Oxford, UK, pp. 302-310.

وانظر أيضا: بوليبيوس. (2009). التاريخ العام، ترجمة: شحادة ميلاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، مصر.

[2] Machiavelli, N. (2003). The Prince (G. Bull, Trans.). Penguin Classics. London, UK., pp. 45-60

[3] Marx, K., & Engels, F. (2002). The Communist Manifesto (G. Stedman Jones, Ed.). Penguin Classics. London, UK., pp. 10-15

[4] توكفيل، أ. (2008). الديمقراطية في أمريكا (ط. الأولى). (عبد الله المشوخي، مترجم). المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان.
وانظر أيضا:
Tocqueville, A. de. (2003). Democracy in America (G. E. Bevan, Trans.). Penguin Classics. London, UK., pp. 15-20

[5] Bodin, J. (1992). On Sovereignty: Four Chapters from the Six Books of the Commonwealth (J. H. Franklin, Ed.). Cambridge University Press. Cambridge, UK., pp. 1-10

وفي القرن التاسع عشر، انحرف التحليل المقارن عن الأسلوب الذي اتبعه العلماء السابقين، فقد اهتمت الدراسات المقارنة بتفسير التطورات السياسية في ضوء الأفكار الخاصة بالتقدم المستمر، والسمو العرقي والتفاؤل الديمقراطي[1].

وبنهاية القرن المذكور، اتخذت دراسات نظم الحكم طابعاً نظرياً وقانونياً لا علاقة له بالواقع الفعلي لهذه النظم، فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تمجيد أو نقد المذاهب الديمقراطية والأرستقراطية والاشتراكية والفوضوية دون اهتمام بالنظم التي تتبنى هذه المذاهب[2].

وبعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت الدراسات المقارنة أكثر تعقيداً خاصة مع ظهور النظم الشمولية فاتجهت الدراسات إلى تحليل النظم السوفيتية والفاشية والنازية من حيث خصائصها ومدى تعارضها مع النموذج الديمقراطي الغربي[3] .

وفي هذه الفترة، ظهرت بعض الكتابات السياسية المقارنة، من ذلك: هيرمان فاينر في "الحكومة الحديثة بين النظرية والتطبيق 1932"، كارل فردريك في "الحكم الدستوري والسياسة 1937"، إدوارد سايت في "المؤسسات السياسية 1938"، إلا أن هذه المؤلفات اقتصرت على النظم السياسية الغربية، وظلت ملتزمة بالنهج القانوني – الشكلي إلى حد كبير[4].

تأسيسا على ما سبق، يمكن تحديد الخصائص العامة للدراسة المقارنة لنظم الحكم قبل الحرب العالمية الثانية فيما يلي: –

1. **سيادة الطابع الغربي**: فالنظم السياسية الغربية بالذات كانت محط البحث المقارن.

[1] Landman, T. (2008). Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction (3rd ed.). Routledge. London, UK., p. 25
[2] Almond, G. A. (1990). A Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science. Sage Publications. Newbury Park, California, USA., p. 185
[3] Ibid, p.190.
[4] Landman, **Op.Cit**, p.28.

2.**غلبة الطابع القانوني – الشكلي**: ذلك أن الدراسة ركزت على المؤسسات الحكومية، أي على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في النظم موضع المقارنة من منظور دستوري دون اهتمام يذكر بالمؤسسات غير الحكومية كالأحزاب والجماعات الضاغطة.

3. **الاتجاه نحو الوصف وليس التحليل**: فالدراسة بوجه عام لم تكن تتجاوز الوصف إلى التفسير.

4. **غلبة الاتجاه المحافظ**: نزعت السياسة المقارنة إلى الاهتمام بما هو ثابت وغير متغير في نظم الحكم، أي وصف التطور الذي مرت فيه المؤسسات السياسية وانتهى فيها إلى وضعها الحاضر.

5. **غياب الاهتمامات النظرية**: إذ لم يهتم دارسوا السياسة المقارنة ببناء نظرية امبيريقية لنظم الحكم، ولم يعرف عن أحدهم أنه حاول صياغة فروض أو تعميمات تقبل الاختبار.

المرحلة الثانية:

لقد بدأت المقارنة الأكاديمية، أي تأسيس جماعات متخصصة متعلقة بعلم السياسة، حديثاً مع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، من خلال تدريس "الحكومات المقارنة" مع ظهور الجمعية الفرنسية للعلوم السياسية (**Société française de science politique**) سنة 1872، وتأسيس كليات متخصصة كما في كلية لندن للاقتصاد (LSE) عام 1895، وكذلك مع تطور تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأمريكية[1].

[1] Farr, J. (2003). The Science of Politics: The Promise and the Problems. In J. Farr & R. Seidelman (Eds.), Discipline and History: Political Science in the United States (pp. 189-210). University of Michigan Press. Ann Arbor, Michigan, USA, p. 192.

خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، شهد ميدان السياسة المقارنة تطورا هائلا استحق أن ينعت بـ "الثورة" أو "الانفجار" كما أشارت إلى ذلك مجلة **Comparative Politics** في افتتاحية عددها الأول الصادر عام1986. [1]

رافق هذا التطور احتجاج على المنهج التقليدي (الشكلي–القانوني) في تناول نظم الحكم، وهو احتجاج تعود جذوره إلى العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، حيث وجدت في الكتابات الرائدة لكل من **جورج كاتلن**، و**تشارلز ميريام**، و**هارولد لاسويل** تحذيرا من الدراسة المؤسسية الضيقة ودعوة إلى التحليل المقارن لعلاقات القوة والسلطة والسلوك السياسي[2]حيث دعا ميريام، على سبيل المثال، إلى "علم سياسة جديد" أكثر علمية واهتماما بالعمليات السلوكية.[3]

لقد كانت هناك مجموعة من العوامل والمظاهر التي أدت إلى هذا التطور من بينها: –

- نالت دول كثيرة استقلالها السياسي وتزايدت أهميتها على المسرح الدولي بحيث لم يعد ممكننا تجاهلها في الدراسات السياسية.
- تعرض علم السياسة ذاته لثورة منهجية كان من شأنها إضعاف شوكة المناهج والأدوات التقليدية وتبني مناهج وأدوات جديدة.

هذه الثورة أملتها جملة اعتبارات: –

الاعتبار الأول :يتعلق بظهور منهجية علمية تغزو حقل السياسة المقارنة، ففي العقد الأول من القرن العشرين (1908م)، أدخل آرثر بنتلي مفهوم الجماعة إلى حقل السياسة المقارنة، ودعا إلى دراسة العملية الحكومية على أنها محصلة التفاعل بين الجماعات (الرسمية وغير الرسمية)،

[1] Eckstein, H. (1968). Introduction : The Scope and Methods of Comparative Politics. In H. Eckstein & D. E. Apter (Eds.), Comparative Politics: A Reader (pp. 1-12). The Free Press. New York, USA, p. 1
[2]Farr, **Op.Cit**, p. 195
[3] Merriam, C. E. (1925). New Aspects of Politics. The University of Chicago Press. Chicago, Illinois, USA, p. 12.

معتبرا أن الحكومة ما هي إلا حلبة صراع لمجموعة من الجماعات التي تتنافس حول صياغة السياسات[1].

كذلك ظهرت الحركة السلوكية التي أثرت بشكل واضح في العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم السياسة، حيث ركزت على السلوك كوحدة للتحليل ودعت إلى بناء نظرية سياسية تعتبر السلوك وحدة التحليل الأساسية. فالسلوك يتميز بالانتظام والتكرار وعليه يقبل الملاحظة والرصد والقياس ومن ثم التعميم لقد انتقلت السلوكية من حقل علم النفس تحت ريادة جون واطسون (1913) ثم انتقلت إلى علم السياسة على يد تشارلز ميريام من جامعة شيكاغو في العشرينيات من القرن العشرين [2].واستهدفت الوصول إلى نظرية لتفسير السلوك السياسي للأفراد والمؤسسات بالتركيز على الانتظام والتكرار والقياس والتسجيل والتكميم والإحصاء واستخدام الرياضيات، وانتشرت السلوكية بشكل مذهل في عقدي الخمسينيات والستينيات[3].

الاعتبار الثاني :يتعلق بانفتاح علم السياسة بفروعه المختلفة على العلوم الأخرى، كما يظهر في استخدام النماذج الاقتصادية والأساليب الأنثروبولوجية للتعرف على علاقات القوة والسلطة غير الرسمية، فضلاً عن مقاربات البحث السوسيولوجي كالتحليل البنائي الوظيفي والتحليل الطبقي والنخبوي[4].

الاعتبار الثالث :يتعلق بظهور دراسة المناطق التي ترتكز على تعاون أكثر من علم اجتماعي في سبيل التحليل الرصين الجاد لأوضاع منطقة بعينها[5].

[1] Bentley, A. F. (1967). The Process of Government. The Belknap Press of Harvard University Press. Cambridge, Massachusetts, USA, pp. 162-165
[2] Dahl, R. A. (1961). The Behavioral Approach in Political Science : Epitaph for a Monument to a Successful Protest. American Political Science Review, 55(4), pp. 763-764.
[3] Easton, D. (1953). The Political System : An Inquiry into the State of Political Science. Alfred A. Knopf. New York, USA, p. 129
[4] Almond, G. A., & Powell, G. B. (1966). Comparative Politics: A Developmental Approach. Little, Brown and Company. Boston, USA, p. 12
[5] Landman, **Op.Cit**, p. 45

مظاهر تطور السياسة المقارنة.

1. بفضل اسهامات **دافيد ايستون وجابرئيل الموند**، أصبح مفهوم النظام وحدة مركزية للتحليل المقارن.

2. بفضل جهود **الموند ولوسيان باي وفريد رجز وليونارد بايندر ودانكورات روستو ودافيد ابتر** وغيرهم، باتت قضايا التنمية والتغير السياسي تدخل ضمن الاهتمامات الرئيسية لعلم السياسة المقارنة، وأصبحت أدبيات هذا العلم حافلة بكلمات التحديث والتنمية والتغير والإصلاح، والثورة، والصراع، والعنف.

3. استخدام المنهجيات المقارنة في دراسات المشكلات والسياسات الحكومية في دولتين أو أكثر: السلوك التصويتي، أسلوب الاختيار والتعيين في الجهاز الإداري، سياسة الرعاية الاجتماعية، صنع السياسة الخارجية، السياسة الاقتصادية، وضع المؤسسات العسكرية.

4. بروز مفاهيم جديدة أثرت بالتحليل السياسي المقارن.

5. تعدد وتنويع المناهج والأطر النظرية وأدوات جمع المعلومات المستخدمة في الدراسات السياسية المقارنة.

مجالات السياسة المقارنة

تمتد مجالات دراسة السياسة المقارنة لتشمل جميع الظواهر والمؤسسات السياسية التي يمكن تحليلها عبر مختلف الأنظمة والسياقات الوطنية. لقد تطورت هذه المجالات من التركيز التقليدي على المؤسسات الرسمية (مثل الدستور والبرلمان) إلى دراسة أعمق تشمل العمليات والممارسات غير الرسمية والسلوكيات الثقافية. ويمكن تصنيف هذه المجالات على النحو التالي: –

تمثل مجالات السياسة المقارنة الإطار التحليلي الرئيسي لفهم وتفسير الظواهر السياسية عبر الأنظمة المختلفة، حيث تطورت من الدراسة التقليدية للمؤسسات الرسمية إلى تحليل شمولي يشمل العمليات الديناميكية والسلوكيات الثقافية وتأثير العوامل التاريخية والاجتماعية.

أولا: دراسة المؤسسات السياسية(Studying Political Institutions)

يظل هذا المجال حجر الزاوية في السياسة المقارنة، حيث يركز على التحليل المقارن للهياكل الرسمية للحكم. تشمل هذه الدراسة تحليل الأنظمة التنفيذية[1]، والمؤسسات التشريعية[2]، والأنظمة القضائية. على سبيل المثال، يقدم لينهارت تحليلا مقارنا شاملا لأنماط الديمقراطيات (التوافقية والأكثرية) وتأثيرها على استقرار الأنظمة السياسية[3].

ثانيا: دراسة العمليات السياسية(Studying Political Processes)

انتقلت السياسة المقارنة لدراسة الديناميكيات التي تجري داخل المؤسسات وحولها، مثل عمليات صنع السياسات العامة[4]، والسلوك الانتخابي، يُظهر عمل ألموند وفيربا كيف تؤثر الثقافة السياسية على فعالية المؤسسات الديمقراطية في خمس دول[5].

ثالثا: دراسة التحولات السياسية(Studying Political Transformations)

يحظى تحليل التحول الديمقراطي والثورات والانتقالات السياسية باهتمام بالغ. يقدم هنتنغتون إطاراً نظرياً لتحليل موجات التحول الديمقراطي على المستوى العالمي[6]، بينما يركز العروي على خصوصية التحولات في العالم العربي[7].

---

[1] السادات، أنور (1987). الأنظمة السياسية المقارنة. القاهرة: دار الشروق، ص 45.

[2] العوضي، محمد (2003). البرلمانات العربية: دراسة مقارنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 112.

[3] Lijphart, A. (1999). Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries. New Haven, CT : Yale University Press, p. 33.

[4] الحسن، علي (2010). صنع السياسات العامة في الدول النامية. عمّان: دار الجليل، ص 78.

[5] Almond, G. A., & Verba, S. (1963). The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton, NJ : Princeton University Press, p. 156.

[6] Huntington, S. P. (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman, OK : University of Oklahoma Press, p. 45.

[7] العروي، عبد الله (1999). التحول الديمقراطي في العالم العربي. بيروت: دار الطليعة، ص 123.

رابعا: دراسة السياسات العامة(Studying Public Policies)

يهتم هذا المجال بمقارنة فعالية السياسات في مجالات مثل التعليم [1]، والرفاه الاجتماعي. تظهر دراسة **إسبنج أندرسن (Esping-Andersen)** الأنماط المختلفة لدول الرفاه في الغرب[2].

خامسا: دراسة الثقافة السياسية(Studying Political Culture)

يركز هذا المجال على تحليل القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية السائدة في المجتمعات المختلفة. يقدم **إنجلهارت(Inglehart)** تحليلا مقارنا للقيم المادية وما بعد المادية وتأثيرها على الأنظمة السياسية[3].

استراتيجيات ومنهجيات المقارنة:

تمثل استراتيجيات ومنهجيات المقارنة الأدوات التحليلية الأساسية التي تمكن الباحثين في حقل السياسة المقارنة من دراسة الظواهر السياسية بشكل منهجي، حيث تتنوع هذه المنهجيات بين المقارنات الثنائية والدراسات المقطعية والطولية، والمقارنات الكمية والنوعية، كل منها يقدم رؤى مختلفة ويعالج أسئلة بحثية متباينة.

1. المقارنة الثنائية(Most Similar/Most Different Systems Design)

تعد المقارنة الثنائية من أبرز استراتيجيات البحث في السياسة المقارنة، حيث تركز على مقارنة حالتين أو عدد محدود من الحالات بهدف التعمق في التحليل. تنقسم هذه الاستراتيجية إلى منهجين:

[1] الغنام، محمد (2018). سياسات التعليم العالي: دراسة مقارنة. الرياض: جامعة الملك سعود، ص 67.
[2] Esping-Andersen, G. (1990). The Three Worlds of Welfare Capitalism. Cambridge : Polity Press, p. 28.
[3] Inglehart, R. (1997). Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies. Princeton, NJ: Princeton University Press, p. 112.

- **تصميم الأنظمة الأكثر تشابها** :(**Most Similar Systems Design**) يعتمد على اختيار حالات متشابهة في العديد من الخصائص لكنها تختلف في النتيجة المراد دراستها، مما يساعد على عزل المتغير المسؤول عن هذا الاختلاف (المسدي، 2015، ص 78). على سبيل المثال، مقارنة نظامين سياسيين متشابهين في الخلفية الثقافية والاقتصادية لكنهما يختلفان في درجة الاستقرار السياسي[1].

- **تصميم الأنظمة الأكثر اختلافا** :(**Most Different Systems Design**)يختار حالات تختلف في العديد من الخصائص لكنها تتشابه في النتيجة، مما يساعد على تحديد العوامل المشتركة التي تؤدي إلى نفس النتيجة رغم الاختلافات، يستخدم هذا المنهج لتحديد الشروط الضرورية لظاهرة ما[2].

2.الدراسات المقطعية والدراسات الطولية (Cross-Sectional vs. Longitudinal Studies)

- **الدراسات المقطعية** :(**Cross-Sectional Studies**) تركز على تحليل البيانات في نقطة زمنية واحدة أو فترة زمنية محددة لمجموعة من الحالات، مما يتيح مقارنة سريعة وشاملة للظاهرة في سياقات متعددة، تُستخدم هذه الدراسات غالباً في التحليلات الكمية للكشف عن أنماط عامة[3].

- **الدراسات الطولية** :(**Longitudinal Studies**) تتبع تطور الظاهرة السياسية عبر فترة زمنية طويلة، مما يمكن الباحث من تحليل التغيرات الديناميكية والعوامل المؤثرة فيها، تُعد هذه الدراسات أساسية لفهم عمليات التحول الديمقراطي أو التغير الثقافي[4].

---

[1] المسدي، عبد السلام .(2015) **منهجية البحث في العلوم السياسية** .تونس: دار الجنوب للنشر، ص 78.

[2] Lijphart, A. (1971). "Comparative Politics and the Comparative Method". American Political Science Review, 65(3), pp. 682-693.

[3] الغريب، نادية (2018). **التحليل الإحصائي في البحوث السياسية**. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 112.

[4] Tilly, C. (1984). **Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons**. New York, NY: Russell Sage Foundation, p. 45.

3.المقارنة الكمية والنوعية(Quantitative vs. Qualitative Comparison)

- **المقارنة الكمية :(Quantitative Comparison)** تعتمد على جمع بيانات رقمية من عدد كبير من الحالات وتحليلها إحصائيا للكشف عن علاقات الارتباط والسببية العامة، تُستخدم هذه المنهجية لاختبار النظريات على نطاق واسع والوصول إلى تعميمات[1].

- **المقارنة النوعية :(Qualitative Comparison)** تركز على الدراسة المتعمقة لحالة واحدة أو عدد محدود من الحالات من خلال الملاحظة والمقابلات وتحليل المحتوى، بهدف فهم السياق والتعقيدات الخاصة بكل حالة، تُعطي هذه المنهجية أولوية للفهم السياقي والعُمق التحليلي[2].

الحكومات المقارنة.

تهدف دراسة الحكومات المقارنة إلى فهم كيفية ممارسة السلطة السياسية في مختلف دول العالم، عبر تحليل التشابه والاختلاف بين أنظمتها السياسية. كما يذكر **ألموند، باول، وستروم،** (**Almond, Powell, & Strom**) في مقدمة عملهم الكلاسيكي، فإن الهدف هو الانتقال من مجرد وصف المؤسسات إلى تحليل العمليات السياسية – مثل التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، وتصنيع السياسات – وفهم كيفية تفاعلها في سياقات مختلفة[3]، هذا النهج يساعدنا

---

[1] الحميدي، خالد (2020). **المناهج الكمية في العلوم الاجتماعية**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 93. **وانظر أيضا:**
Ragin, C. C. (1987). **The Comparative Method** : **Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies**. Berkeley, CA : University of California Press, p. 67.

[2] George, A. L., & Bennett, A. (2005). **Case Studies and Theory Development in the Social Sciences**. Cambridge, MA : MIT Press, p. 22.

[3] ألموند، ج.، باول، ب.، وستروم، ك. (2010). **السياسة المقارنة في عالم اليوم**، ترجمة: شحاته ناصر، المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر وانظر أيضا: Almond, Powell, & Strom, Op.Cit, p.3-25

على الإجابة على أسئلة جوهرية: لماذا تنجح بعض الديمقراطيات بينما تفشل أخرى؟ كيف تحافظ الأنظمة السلطوية على استقرارها؟ وما تأثير الثقافة السياسية على شكل الحكم؟

ختاما يمكن القول أن هذا المحور يمثل حجر الأساس في فهم حقل السياسة المقارنة، حيث أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج المحورية. فقد اتضح أن **السياسة المقارنة** ليست مجرد مقارنة عابرة بين الأنظمة، بل هي **منهج علمي** متكامل يهدف إلى فهم الظواهر السياسية عبر المقارنة المنهجية والتحليل العميق للعلاقات السببية.

كما أكدت الدراسة على **الأهمية المركزية** لهذا الحقل، الذي يتعدى وصف الأنظمة إلى تفسيرها، مما يمكننا من صياغة تعميمات ونظريات تساهم في فهم أعمق للديناميكيات السياسية على مستوى العالم.

أما من ناحية التطور، فقد أظهرت الرحلة التاريخية انتقال الحقل من **الوصف الشكلي** للمؤسسات في مراحله التقليدية، إلى **التحليل الديناميكي** للعمليات والسلوكيات والسياقات في مراحله الحديثة، مع التركيز على المقارنات الكمية والكيفية.

وهكذا يزودنا هذا المحور بالأدوات المفاهيمية والمنهجية الأساسية التي لا غنى عنها لاستكشاف المحاور التالية، حيث يشكل الإطار النظري والمنهجي الذي سنعتمد عليه في تحليل الأنظمة السياسية وتقييمها بشكل علمي.

المحور الثاني: المنطلقات المنهاجية للدراسات المقارنة.

تمثل **المنطلقات المنهاجية** العمود الفقري لأي بحث مقارن جاد، فهي الإطار النظري والمنطقي الذي يحدد مسار الدراسة ويضبط إجراءاتها منذ انطلاقتها الأولى. ولا يمكن للدراسات المقارنة أن تكتفي بمجرد وصف أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر، بل يتعدى دورها إلى تفسير هذه العلاقات وتحليلها، وهو ما يتطلب تبني رؤية منهجية واضحة ومتعمقة.

لذا، فإن الحديث عن المنطلقات المنهاجية هو استكشاف للأساس الفلسفي والإجرائي الذي تقوم عليه المقارنة. فهو يبدأ من **تحديد الإشكالية المحورية** التي تستدعي المقارنة أساسا، مرورا باختيار **النماذج أو الحالات** قيد الدراسة وبيان مبررات هذا الاختيار، ووصولا إلى **انتقاء المنهج الملائم** (كالمقارنة البنيوية، أو الوظيفية، أو التاريخية...) والأدوات المنطقية (كالمقارنة الثنائية أو المتعددة، أو منهج الاختلاف، أو منهج الاتفاق...).

وهكذا فإن هذه المنطلقات تهدف إلى تحويل المقارنة من عمل وصفي عشوائي إلى **بحث علمي مضبوط**، يتحرى الدقة، ويحدد المفاهيم، ويقوم العلاقات، ويكشف عن الأسباب الكامنة وراء التشابه والتباين. وهذا ما يضمن للدراسة مصداقيتها العلمية، ويمكنها من تقديم استنتاجات ذات قيمة تفسيرية، تسهم في إثراء المعرفة في الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه.

1.قواعد ومستويات وأهداف الدراسات السياسية المقارنة.

تشكل الدراسات السياسية المقارنة دعامة أساسية في رحاب علم السياسة، حيث لا يقتصر دورها على مجرد وصف الأنظمة السياسية المختلفة، بل يتعداه إلى تحليلها وتفسيرها بشكل منهجي. ولكي تتحول هذه المقارنات من عمل وصفي عشوائي إلى بحث علمي رصين، فإنها تستند إلى ثلاثة أركان جوهرية متلازمة ومتكاملة[1].

فالقواعد تمثل المبادئ المنهجية والإطار الأخلاقي الذي يضبط عملية المقارنة، ويضمن موضوعيتها ودقتها، مثل ضرورة وجود قاسم مشترك بين الوحدات المقارنة ومراعاة السياق التاريخي والثقافي[2]. بينما تحدد **المستويات** بعد التحليل واتساعه، من دراسة النظام العالمي بكليته إلى تحليل سلوك الفرد في أدق تفاصيله، مروراً بالمؤسسات وهياكل الحكم. أما **الأهداف** فتمثل الغاية والوجهة التي تسعى الدراسة لتحقيقها، سواء أكانت وصفيةً تصنيفية، أم تفسيرية تحليلية، أم تنبؤية استشرافية[3].

وبالتالي، فإن الفهم العميق لهذا الثالوث المنهجي – القواعد، المستويات، الأهداف – لا يمنح الباحث خريطة طريق واضحة فحسب، بل يرفع من قيمة استنتاجاته، ويُحول المقارنة إلى أداة فعالة لفهم تعقيدات العالم السياسي واستنباط الدروس والعبر التي تثري المعرفة النظرية والتطبيقية على حد سواء.

---

[1] العتيبي، خالد بن سعيد .(2010) .**المنهج المقارن في العلوم السياسية: المبادئ والتطبيقات** .دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، ص.45.

[2] الحمود، مازن بن ريمان. (2008). **مناهج البحث في السياسة المقارنة: دراسة تحليلية نقدية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر، ص.77.

[3] الرفاعي، عماد عبد السلام. (2013). **مدخل إلى علم السياسة: المناهج والنظريات**. دار الواسطة للنشر والتوزيع. الكويت، الكويت، ص.112.

أ. قواعد المنهجية المقارنة.

تتضمن قواعد المنهجية المقارنة في (تحديد المشكلة، اختيار وحدات التحليل، صياغة الفروض وتحديد المتغيرات، تحديد المفاهيم والتعريفات الاجرائية، جمع البيانات، الشرح والتفسير).

1. **تحديد المشكلة البحثية** :لابد على الباحث صياغة مشكلته صياغة واضحة ودقيقة، وتكون في علاقة سببية أو سؤال محير ولغز يبحث عن حل، كالتساؤل عن سبب فشل التحول الديمقراطي، أو الأسباب الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار دولة ما. وهذا يتطلب تحديدا دقيقا للمفاهيم المرتبطة بالمشكلة، وهو ما يؤكد عليه[1] بأن "وضوح الإشكالية هو المدخل الأساسي لوضوح البحث بكامله."

2. **صياغة الفروض وتحديد المتغيرات** :يقوم الباحث بصياغة الفروض وهي عبارة عن جمل توكيدية تقريرية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، كافتراض وجود علاقة بين الشرعية السياسية والاستقرار السياسي. ولابد على الباحث أيضا تحديد المتغيرات والعلاقة السببية بينهم لأن المتغيرات التفسيرية تمكن من التوصل إلى تفسير الاختلاف في أنماط السلوك والأبنية[2]. ويشير **الرفاعي** إلى أن "صياغة الفرضية الجيدة هي التي تقبل الاختبار والتحقق من خلال البيانات الواقعية[3]."

3. تحديد المفاهيم والتعريفات الاجرائية.

المفهوم لفظ أو رمز يطلق على الظواهر والأشياء والعمليات والأبنية والسلوكات التي تجمعها خصائص مشتركة. فالمفاهيم هي الدليل المرشد للباحث في عملية المقارنة، فالنظام

[1] بشير، سعيد. (2007). **منهجية البحث السياسي: التقنيات والإجراءات**. دار الفكر العربي. القاهرة، مصر، ص.91.

[2] النيال، محمد. (2009). **أسس البحث الاجتماعي والسياسي**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، ص.134.

[3] الرفاعي، **مرجع سابق**، ص.155.

السياسي مفهوم لا يعني نظاما سياسيا مقصودا، ولكن هو ذلك البناء من التفاعل السياسي الذي يستهدف التوزيع التحكمي للقيم[1].

أما التعريف الإجرائي فهو الذي يعرف الظاهرة بما تتضمنه من عمليات أو بما يستخدم في ملاحظتها وتسجيلها وقياسها، كتعريف الديمقراطية إجرائيا بما تتضمنه من مؤشرات: الصحافة المستقلة، الأحزاب التعددية، حرية النشر، التداول السلمي للسلطة، وجود انتخابات.[2].

4.جمع البيانات

تستخدم البيانات لاختبار الفروض التي تمت صياغتها، فهي الوسيلة التي يتم من خلالها استوضاح خصائص الوحدة المراد مقارنتها، ويمكن أن تأخذ وسيلة جمع البيانات والمعلومات صيغة الملاحظة، الاستبيان، المقابلة [3].

5. الشرح والتفسير

التفسير هو تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة، ويهدف إلى الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها لكي يأتي في النهاية إلى تعميم النتائج المتوصل إليها[4].

---

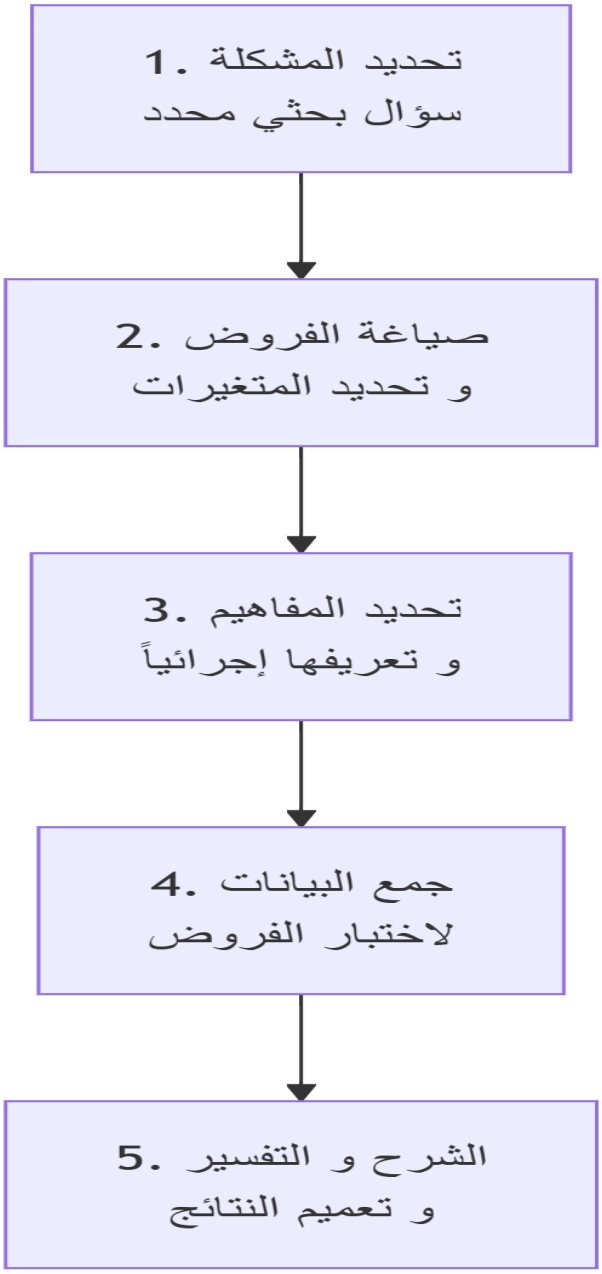
[1] العتيبي، **مرجع سابق**، ص. 88.

[2] بشير، **مرجع سابق**، ص. 120.

[3] النيال، **مرجع سابق**، ص. 178.

[4] الحمود، **مرجع سابق**، ص 145

الشكل رقم 02: قواعد المنهجية المقارنة



ب – مستويات وأهداف الدراسات المقارنة

تعتبر الدراسات المقارنة أداة هامة في البحث العلمي، حيث تهدف إلى تحليل ومقارنة الظواهر، الأنظمة، أو الممارسات في سياقات مختلفة. تتنوع مستويات الدراسة المقارنة بين المقارنات البسيطة التي تركز على عنصرين أو ثلاثة، إلى المقارنات الأكثر تعقيدًا التي تشمل مجموعة واسعة من العوامل.

تسعى هذه الدراسات إلى تحقيق عدة أهداف، منها تحديد أوجه الشبه والاختلاف، فهم التأثيرات الثقافية والاجتماعية، وتقديم رؤى تسهم في تحسين السياسات والممارسات. من خلال هذا النوع من البحث، يمكن للباحثين استنتاج دروس قيمة وتطبيقها في مجالات متعددة، مما يعزز من فاعلية الدراسات الأكاديمية والمهنية.

أ. مستويات الدراسة المقارنة

تتخذ المقارنة أكثر من شكل أو مستوى:

1. **المقارنة عبر الزمان (الداخلية)** :دراسة الظاهرة الواحدة في مرحلتين تاريخيتين مختلفتين في تطورها التاريخي في مجتمع معين: دراسة النظام السياسي المصري، أو إحدى مؤسساته، أو السلوك التصويتي أو نمط القيادة أو السياسات العامة قبل وبعد الثورة 1952 أو عهد عبد الناصر وعهد السادات[1].
2. **المقارنة عبر المكان (الخارجية)** :مقارنة المظاهر أو وحدة عبر المكان، أي في دولتين أو أكثر: الدراسة المقارنة للنظام السياسي ككل أو لأحد عناصره أو العلاقة بين متغيرين (التعليم والمشاركة السياسية) أو ظاهرة الثورة أو المعارضة السياسية في أكثر من دولة [2]

[1] الرفاعي، **مرجع سابق**، ص. 99.

[2] **المرجع نفسه**، ص.101.

ب. أهداف الدراسة المقارنة

يرمي التحليل المقارن إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها[1]:-

1. **إثراء المعارف النظرية والواقعية** :بأنظمة الحكم والسياسة في العالم الذي نعيش فيه.
2. **التقييم** :تقييم الخبرات والمؤسسات والتفاعلات وأنماط السلوك السياسي.
3. **الاستشراف والتنبؤ** :التنبؤ بالأحداث والاتجاهات والنتائج.
4. **التطوير والتحسين** :تحديد أي أنظمة الحكم أكثر كفاءة، وطرح حلول أفضل لعديد من المشكلات السياسية، فالدراسات الراهنة عن النظم السياسية في دول العالم الثالث تدفع إليها، جزئيا، رغبة في معرفة أكثر صيغ الحكم ملائمة وقدرة على النهوض بهذه الدول.

2- إشكالات وصعوبات الدراسة المقارنة

تتمثل أهم الإشكالات والصعوبات التي واجهت السياسة المقارنة في[2]:

أ. إشكالية المقارنة الضمنية والظاهرة :الخلط بين المقارنة الضمنية والمقارنة الظاهرة، أو بين المقارنة الواعية وغير الواعية، لأن جميع الدراسات في العلوم الاجتماعية تحتوي على درجة من المقارنة، فانصبت الدراسات على دراسة حالة لعدد من الوحدات سواء أكانت دولا أو نظما سياسية فرعية في دول.

ب. إشكالية التحيز الثقافي والاثنومركزية :التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين، دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف بها الظاهرة البشرية، مما يجعل لنفس الظاهرة معان مختلفة بل ومتناقضة عند اختلاف المكان والمجتمع والزمان.

---

[1] العتيبي، **مرجع سابق**، ص ص. 33-40.

[2] الحمود، **مرجع سابق**، ص ص. 200-215.

ج. إشكالية التصنيف والتنميط :إشكالات تنميط وتصنيف النظم السياسية، من خلال إساءة التصنيف أو الإكثار من الأنماط فلا تظهر درجة الاختلاف بينهما، أو مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة تفقدها التحديد.

د. إشكالية اختيار الوحدات القابلة للمقارنة :وهي المعضلة الأساسية في حقل السياسة المقارنة، فالمقارنة تتطلب قدراً من التشابه وقدراً من الاختلاف. فكيف يمكن تحديد الوحدات الخاضعة لهذا التعريف؟ وما هي الأسس والمبادئ الواجب الانقياد بها للمقارنة؟

ختاما يمثل هذا المحور العمود الفقري للبحث في حقل السياسة المقارنة، حيث كشفت الدراسة عن الأسس المنهجية التي تضبط العملية البحثية وتضمن مصداقيتها. فمن خلال استعراض قواعد ومستويات وأهداف الدراسة المقارنة، يتجلى أن هذا الحقل لا يقتصر على وصف الأنظمة، بل يهدف إلى **التفسير والتنبؤ وبناء النظريات** من خلال مقارنة منهجية ترتكز على قواعد صارمة في اختيار الحالات وصياغة الفروض.

كما سلط المحور الضوء على **التدرّج في مستويات التحليل**، من دراسة النظم الكليّة إلى تحليل الوحدات الجزئية، مما يسمح بإغناء البحث وتغطية مختلف أبعاد الظاهرة السياسية.

أما على مستوى الصعوبات، فقد أبرزت الدراسة أن الباحث في هذا المجال يواجه تحديات منهجية وعملية جسيمة، أبرزها **إشكالية المقارنة بحد ذاتها** و**صعوبة ضبط المتغيرات** في الظواهر السياسية المعقدة، ناهيك عن التحديات المتعلقة بجمع البيانات وحياد الباحث. ورغم هذه الصعوبات، فإن الالتزام بالدقة المنهجية والوعي بهذه التحديات يشكلان الضمانة الأساسية لتجاوزها وإنتاج معرفة مقارنة رصينة.

المحور الثالث: المقاربات الجديدة في الدراسات السياسية المقارنة.

شهدت الدراسات السياسية المقارنة في العقود الأخيرة تحولا جذريا، انتقلت فيه من التركيز التقليدي على المؤسسات الرسمية وهياكل الحكم إلى تبني مقاربات جديدة أكثر ديناميكية وتعقيدا. لم تعد هذه الدراسات حبيسة النماذج الكلاسيكية التي كانت تقارن بين الدستور والبرلمان والحزب الحاكم فحسب، بل انفتحت على آفاق تحليلية أرحب، تستجيب لتحديات العولمة، وتطور وسائل الاتصال، وبروز قضايا ما بعد المادية.

تمثل هذه المقاربات الجديدة استجابةً لنقود وجهت للمقاربات التقليدية، متهمة إياها بالقصور عن تفسير الظواهر السياسية في مجتمعات غير غربية، وعن استيعاب دور الفاعلين غير الرسميين، والشبكات المعقدة، والهويات المتعددة. ومن أبرز هذه المقاربات مقاربة الاختيار العقلاني التي تنظر إلى الفاعل السياسي ككائن عقلاني يسعى لتعظيم منافعه، والمقاربة الثقافوية التي تعيد الاعتبار لدور القيم والمعتقدات والهوية في تشكيل السلوك السياسي، ومقاربة العلاقات الدولية–المحلية التي تذيب الحواجز بين الداخل والخارج، ومقاربة النسوية التي تسلط الضوء على دور النوع الاجتماعي وهياكل السلطة الأبوية.

إذن، تهدف هذه المقدمة إلى استكشاف هذه المقاربات الجديدة، ليس بوصفها بدائلَ تلغي القديم، بل بوصفها امتدادات وتطويرات تثري حقل الدراسات المقارنة، وتزوده بأدوات تحليلية أكثر حساسية ومرونة لفك تشابكات العالم السياسي المعقد.

1. مدخل مفاهيمي: الاقتراب، النظرية

يشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقي خلالها الأسئلة والبيانات الملائمة "، أو هو عبارة عن " المدخل الذي يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث[1].

وسمي اقتراب كونه يعين الباحث على الاقتراب من الظاهرة موضوع الدراسة، وفي الحقيقة فإن لكل تخصص علمي أو معرفي إقتراباته الخاصة به، ومنه فالاقتراب عبارة عن نموذج صاغه مفكرون أو باحثون في مجال علمي معين، ويمكن استخدامه في دراسة ظواهر محددة داخل هذا الفرع العلمي أو ذاك [2].

وبالتالي يتعين على الباحثين في مجال تخصصهم، بعد أن يختاروا المناهج الأكثر ملائمة لموضوع دراستهم، أن يختاروا كذلك الاقترابات الأكثر ملاءمة لتلك المناهج المختارة لتلك المواضيع، ومن هذا التعريف يتبين لنا أن المنهج أعم وأشمل من الاقتراب، كونه (أي المنهج) يشمل على مجموعة من الاقترابات، والاقتراب عبارة عن تبنى مسبق لإطار مفاهيمي معين بغرض بناء نظرية عامة قائمة على أساس من التجريب، قادرة على تفسير ما يحدث، ومحاولة التنبؤ بما سيحدث[3].

الاقتراب عبارة عن منظومة من المفاهيم المرتبة والتي تفيد عند دراسة موضوع ما، ومن أمثلة هذه المفاهيم في حقل السياسة المقارنة تذكر: مفهوم السلطة، النفوذ، الصراع، التنافس، الثروة...، وما دام أن الإطار المفاهيمي عبارة عن منظومة من المفاهيم فإن قوته تكمن في كون المفاهيم الخاصة به معرفة تعريفا دقيقا ومحددا، أي لابد أن يكون هناك درجة من الاتفاق بين

---

[1] العتيبي، **مرجع سابق**، ص. 61.

[2] الرفاعي، **مرجع سابق**، ص. 75.

[3] بشير، **مرجع سابق**، ص. 55.

الباحثين حولها والعكس صحيح، أي إذا كان هناك عدم اتفاق بين الباحثين حول تلك المنظومة من المفاهيم، فهذا يعني أن الاقتراب هو اقتراب مهتز [1].

العلاقة بين النظرية والاقتراب

تعتبر الاقترابات بمثابة العدسة التي توجه الباحث لرؤية الواقع السياسي، فبالرغم من أن الاقتراب لا يملك القدرة على التفسير والتنبؤ وأن هذه الأخيرة هي الخاصية الأساسية للنظرية، إلا أن أهمية الاقتراب تكمن في كونه حجر الأساس في البناء النظري، ذلك لأنه عبارة عن تبني مسبق لإطار مفاهيمي معين بغرض بناء نظرية عامة قائمة على أساس من التجريب، قادرة على تفسير ما يحدث وتحاول التنبؤ بما سيحدث، وطالما أن الإطار المفاهيمي هو لب الاقتراب، و أنه لا يمكن تصور وجود نظرية على أرض الواقع دون وجود الاقتراب[2].

كما أن النظرية تعبر عن علاقة بين متغيرات وأنها مبنية على منظومة من المفاهيم، فإذا كان الإطار المفاهيمي للاقتراب مهتز فإن الاقتراب سيكون مهتزا، وبالتالي ستأتي النظرية مهتزة كذلك والعكس صحيح، أي إذا كان هناك قدر من الاتفاق بين الباحثين حول الإطار المفاهيمي للاقتراب فإن هذا الأخير سيأتي جيدا، وهذا سينعكس بدوره على جودة الصياغة[3] النظرية.

---

[1] الحمود، **مرجع سابق**، ص. 92.

[2] النيال، **مرجع سابق**، ص. 110.

[3] العتيبي، **مرجع سابق**، ص .70.

2. تصنيف النظرية في السياسة المقارنة.

يمكن القول أنه توجد ثلاث تقاليد بحثية قوية في حقل السياسة المقارنة: التيار أو الاتجاه العقلاني، المقاربات الثقافوية، والتحليل البنيوي.

الشكل رقم 03: تصنيف النظرية في السياسة المقارنة



المصدر: من اعداد الباحثة.

1. الاتجاه العقلاني في السياسة المقارنة.

يؤمن أصحاب الخيار العقلاني أن السياسة والتحليل السياسي يبدأ من سلوك الأفراد، فالمنظورات العقلانية تركز على تأثيرات وسلوك الافراد حيث الخيارات المقصودة والسببية مبنية على مجموعة من التفضيلات أو الفوائد.[1]

إن نظرية الخيار العقلاني تمثل أكثر من نظرية، فنظرية الخيار العام، العلوم السياسية الوضعية، نماذج الفعل العقلاني، والاقتراب الاقتصادي في السياسة، ترجع أصولها إلى نظرية الخيار العقلاني والتي يطلق عليها أيضا نظرية الفعل العقلاني التي ترجع أصولها إلى دراسات الاقتصاد الجزئي، اذ ارتكزت على تأثير التغيرات في أفعال القرارات الفردية، بحيث يتبع السلوك المصالح الفردية التي تعتبر جوهر الافتراض في النظرية ووحدة التحليل هي الفعل العقلاني.[2]

تعرف **العقلانية السياسية** على أنها: " قدرة النظام السياسي الوصول إلى مجموعة عمليات اتخاذ القرارات وصناعة السياسات العامة حسب منطق اقتصادي- مادي قائم على اختزال الزمن واقتصاد المال وصرفه بصفة تحقق أكبر قدر من الخدمة العامة من جهة، كما ترتبط العقلانية السياسية من جهة أخرى بفتح مجال لمشاركة كل الفواعل الاجتماعية، السياسية والمؤسساتية بصفة تخلق عدد من الخيارات والبدائل السياسية والقرارية للرفع من مستوى النجاعة الوظيفية والفعالية السياسية.

فالعقلانية السياسية، من هذا المنظور، تقتضي توفر جملة من الشروط وهي كالتالي: -

1. ضرورة توفر تصور توافقي حول حقوق الإنسان على المستوى الوطني بشكل يجعلها تشكل مصدرا محوريا للتشريع تبني من خلاله أسس فلسفة الدولة والمجتمع.

---

[1] طيفور بلخضر، "حقل السياسة المقارنة: اكتمال حلقة التخصص بني الجدالات المنهجية والتوجهات النظرية وبين الانفلات الموضوعي"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ع.06 (2017)، ص.540.

[2] **المرجع نفسه**، ص.541.

2. وجود تصور توافقي لمفاهيم الخدمة العامة والصالح العام.

3. قدرة الفواعل السياسية والاجتماعية من أحزاب ومجتمع مدني في التأثير في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات بتحولها لمصادر خيارات سياسية وقرارية وفواعل لتقييم مخرجات النظام السياسي من أجل تحسين الأداء الوظيفي والسياسي لنظام الحكم.

4. توفير الكفاءة السياسية والحنكة الديمقراطية الكفيلتين بترشيد وظائف النظام السياسي حسب منطق الفعالية، اقتصاد الزمن والمال العام وتمكين المواطنين من حقوقهم.[1]

فالعقلانية السياسية من هذا المنطلق هي مجموعة العمليات التي تجعل النظام السياسي أكثر حركية وفعالية وتحقيقا لحقوق المواطنين وحاجاتهم حسب منطق الإدارة بالجودة والأهداف، وحسب منطق استشراف المخاطر والتهديدات كلها قبل بروزها وتفاقمها.

فالعقلانية السياسية هي من معايير تقييم وقياس درجة جودة النظام السياسي، مستوى نجاعته وفعاليته ودرجة شدته الديمقراطية، فالنظام السياسي العقلاني يضمن في النهاية درجات عالية من العدالة الاجتماعية والسياسية من جهة، والاستقرار السياسي المزمن من جهة أخرى.[2]

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن نظريات الخيار العقلاني أو الفعل العقلاني ترتكز على خلفية اقتصادية تقوم على مبدأ ترشيد السلوك وفقا لحسابات المنفعة.

---

[1] امحند برقوق، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة**، محاضرات مقدمة لطلبة الستة الثانية علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 (2009/2008).

[2] **المكان نفسه.**

2. المؤسسة البيروقراطية كمحور للمقارنة.

إن كلمة بيروقراطية **Bureaucratie** مشتقة من الكلمة الفرنسية والانجليزية **Bureau** أي مكتب، وأصلها اللاتيني **Burus** أي اللون المعتم، أما كلمة **Cration** التي اشتقت منها بقية الكلمة، فهي يونانية الأصل بمعنى الحكم، وبهذا فإن كلمة بيروقراطية تعني حكم المكاتب.[1] كما ذكر قاموس العلوم السياسية، والاجتماعية عام 1854م، بأنها تعني نوعا من القماش يستعمل كغطاء للمناضد التي يجتمع عليها بالخصوص رجال الحكومة، أي أن كلمة **Bureau** مشتقة من القماش الذي يغطيها، وأنها تعني السلطة والقوة التي تمنح للأقسام الحكومية، وفروعها، وتمارسها على المواطنين. [2]

ويرى فريتز مورشتاين ماركس**Fritz Morstei Marx** أن فانسون دي غورناي **Vincent de Gournay** وزير التجارة الفرنسية في القرن 18م، أول من نظر إلى المكاتب العاملة في الحكومة، وتحدث عنها باسم **Bureaucrate**.[3]وعليه فالاشتقاق اللغوي لمصطلح البيروقراطية يعبر عن القوة والنفوذ اللذان يمارسهما موظفو الجهاز الإداري في الدولة.

تعريف البيروقراطية اصطلاحا.

لقد ساهم علماء القرن 19م في صياغة تصورات هامة حول مصطلح البيروقراطية الذي ارتبط بنشأة الإدارة، وهذه التصورات ساهمت في ظهور ثلاثة مفاهيم أساسية للبيروقراطية، هي:[4]

1- اعتبارها شكلا أساسيا للحكومة، كالديمقراطية، والارستقراطية.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج. 1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994، ص.644.

[2] Auguste Ott, **Dictionnaire des sciences politiques et sociales**, tom.1, V03. Paris : bibliothèque universelle du clergé, 1854, p.905.

[3] ماركس فريتز مورستا ين، **دولة الإدارة**، تر.إبراهيم علي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1963، ص.27.

[4] محمد علي محمد، **البيروقراطية الحديثة**. الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1975، ص.255.

2- التركيز على النظم والترتيبات الإدارية التي ظهرت بالخصوص في المجتمع الألماني، ومثل هذا الاتجاه علماء الإدارة.

3- اتجاه انطلق من التعارض، والتناقض الذي انطوى عليه النظام الحكومي.

وتعتبر إسهامات هيغل وماركس من أهم التصورات التي انطلق منها ماكس ويبر في صياغة نظريته حول البيروقراطية، وكان **هيغل Hegel** من أوائل من حاول تحديد وظائف البيروقراطية، ومبادئها، دون أن يستخدم هذا المصطلح، وذلك في كتابه "فلسفة القانون" **philosophy of Law** عام 1818م، حيث اعتبر فيه أن الدولة تجسد المصلحة العامة، ووسيلتها في ذلك الجهاز البيروقراطي، وأن هيكل الموظفين يمارس دور الوسيط في الدولة، ويحقق التجانس بين المصلحة العامة والخاصة، والعوائق التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز هي إمكانية أن يصبح محافظا، ومغلقا على نفسه. [1]

كما طور **كارل ماركس Karl Marx** فكرته حول البيروقراطية من خلال نقده لفلسفة هيغل حول الدولة، في مؤلفه "نقد فلسفة القانون لهيغل" **critique Hegel's philosophy of Law** سنة 1842، وقد توصل من خلاله إلى أن هيغل اكتفى فقط بوصف البيروقراطية والتفرقة بين المجتمع المدني والدولة وبين المصالح العامة والخاصة، ليؤكد ماركس أن البيروقراطية لا تمثل سوى المصلحة الخاصة، والشخصية للأفراد، وأن دورها هو تدعيم الانقسام الطبقي في المجتمع الرأسمالي، مع البحث عن كل الوسائل للحفاظ على مصالحها الخاصة. فأهداف الدولة تتحول إلى أهداف للبيروقراطية، وأهداف البيروقراطية إلى أهداف للدولة.[2]

[1] Hegel Guillaume Frédéric, **Philosophy of right**, **trad**.**S**.**W**.**Dyde**. Canada: Batoche books Kitchener, 2001, pp.194-198.

[2] Karl Marx, **Critique of Hegel philosophy of right**, trad.Joseph Omalley. New York: Oxford university presse, 1970, pp 287-297.

لقد كانت اسهامات ويبر النظرية حول البيروقراطية ذات أهمية بالغة، وكانت من أهم ما أنتج حول هذا المفهوم، ركز **ويبر** Weber دراسته حول أسس التنظيم البيروقراطي الحكومي، وحاول معرفة الأسس التي تقوم عليها الإدارة الرشيدة، كما ركز تحليله على تصوره لطبيعة "علاقات القوة" في المجتمع، ليتوصل إلى أن السلطة تعتمد على مجموعة من المعتقدات، التي تجعل ممارسة القوة شرعية في نظر كل من الحكام والأفراد، ومن ثم تصبح مسؤولة عن الاستقرار النسبي لأنساق السلطة المختلفة. [1] وحاول أن يصنف نماذج السلطة وفقا لمعيارين:

- الاعتقاد في شرعية السلطة.
- وجود الجهاز الإداري الملائم.

والبيروقراطية التي قصدها **ويبر** هي ذلك الجهاز الإداري القائم في التنظيمات المتميزة بوجود قواعد محددة وموضوعية، وتسلسل رئاسي ورشادة وتوزيع رسمي للواجبات وسيادة القانون وتقسيم العمل. [2]

لقد كانت أفكار **ويبر** نقطة انطلاق لدى معظم دارسي التنظيمات، وتأكدت نظرياته بشكل واسع عبر تطور المجتمعات الصناعية، واستعملت في اتجاهات مختلفة، وانطلاقا من الانتقادات التي قدمت له ظهر ما يسمى بالمفهوم السلبي للبيروقراطية الذي أكد على عدم فاعلية البيروقراطية، هذا المعنى الذي دافع عنه العديد من المفكرين وأهمهم **ميشال كروزيه** **Michel Crozie**r صاحب كتاب "الظاهرة البيروقراطية" le phénomène bureaucratique الصادر عام 1963م، المدافع الأكبر عن هذا المعنى، الذي يشير حسبه إلى عدم التوازن، والتأثير والنفوذ داخل المؤسسة أو المنظمات الإنسانية، وقد تناول الظاهرة من مدخل إنساني، وعرف البيروقراطية بأنها "حكومة مكونة من دوائر الدولة يعمل بها موظفون معينون، ومنظمة بشكل تسلسلي، وتعتمد على سلطة حاكمة.

---

[1] Reinhard Bendix, **Max Weber**: **an intellectuel portrait**. London: Methuen co.ltd.1959, pp. 292-294.

[2] Max Weber, **Op**. **Cit**, p.226.

ورأى أن الأفراد يستخدمون القواعد التنظيمية لخدمة مصالحهم وامتيازاتهم، وتدعيم هذه المصالح من شأنه أن يصيب التنظيم بالجمود، وتثبيت الأوضاع.[1]

يرى بعض الدارسين أن البيروقراطية هي أداة الإدارة التي يمكن أن تلعب في ظل ظروف التمثيل البرلماني دورا أساسيا، ويصف **ماكس فيبر** البيروقراطية بأنها: "جهاز دقيق يمكن أن يضع نفسه بتصرف مصالح متباينة تماما، سياسية خالصة أو اقتصادية خالصة بالمثل أو مصالح من أي نوع في حالة هيمنة".

كما ينظر فيبر إلى الدولة "كرابطة سياسية إجبارية ذات تنظيم مستمر.... طالما أن أركانها الإدارية تتمسك بنجاح بحق احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية لفرض نظامها"[2]، وتؤدي الإدارة دورا متميزا في النظم السياسية لما لها علاقة وتأثير مباشر على المواطن، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على دراسة الإدارة في النظام السياسي الجزائري خاصة فرع البيروقراطية.

مهام البيروقراطية.

يقع على الجهاز الإداري في الدولة مهمة تنفيذ السياسة العامة للدولة في شتى المجالات، فالبيروقراطية تمارس عدد من الوظائف والمهام المتداخلة والمتشابكة ك: –

- تسيير آلية الحكم.
- ادارة اقتصاد الدولة.
- جمع المعلومات والمشاركة في رسم وصياغة السياسة العامة للدولة.
- بالإضافة الى دورها في تحقيق التنمية السياسية.[3]

---

[1] Michel Crozier, **Le phénomène bureaucratique**. Paris : édition du Seuil, 1962, p.16

[2] مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر– دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي–**، ترجمة: سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص ص.177– 178.

[3] علي عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص.269.

يحتاج تأمين مكان البيروقراطية داخل نظام ديمقراطي إلى مؤسسات قادرة على تأمين التعيين على أساس الجدارة وليس على أساس المحسوبية أو توظيف الأقارب أو الفساد، والشفافية في إدارة السياسة العامة والمحاسبة على سوء الإدارة وعدم الكفاءة.[1]

البيروقراطية والسياسة المقارنة

تعد البيروقراطية محورا أساسيا في دراسات السياسة المقارنة، حيث تمثل حلقة الوصل بين صنع القرار السياسي وتنفيذه على أرض الواقع. ويمكن إبراز طبيعة هذه العلاقة من خلال النقاط التالية:

- **البيروقراطية كموضوع للمقارنة** :تقوم السياسة المقارنة بتحليل الاختلافات في الهياكل البيروقراطية بين الدول وأنماط عملها، ومقارنة درجة استقلاليتها وتأثيرها في صنع السياسات. كما تبحث في معايير التوظيف (الولاء مقابل الكفاءة) وعلاقة ذلك بفعالية الأداء الحكومي.
- **البيروقراطية كفاعل سياسي مستقل** :تدرس المقارنات كيف تتحول البيروقراطيات من مجرد منفذة للقرارات إلى لاعب سياسي له مصالحه الخاصة وقدرته على عرقلة أو توجيه السياسات، مما يؤثر على التوازن السياسي في الدولة.
- **معيار لتقييم الأنظمة السياسية** :يتم استخدام كفاءة البيروقراطية وحيادها كمؤشرين رئيسيين لمقارنة جودة الحوكمة ومدى تطور الأنظمة السياسية **across different countries**.فالدول ذات البيروقراطية المستقرة والكفؤة تميل نحو الاستقرار السياسي.

[1] بي سي سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث – نظريات التغيير السياسي والتنمية–** ترجمة: خليل كلفت (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص.334.

- **إطار تفسيري للاختلافات في المخرجات** :تقدم البيروقراطية إطارًا تفسيريًا لفهم أسباب نجاح أو فشل السياسات العامة في دول متشابهة. فاختلاف القدرات التنفيذية والإدارية يفسر لماذا تؤدي السياسات المتشابهة إلى نتائج مختلفة.

وبالتالي، فإن دراسة البيروقراطية تمكن الباحث في حقل السياسة المقارنة من فهم أعمق للديناميكيات الداخلية للدولة، وتوفر مقياسا عمليا لمقارنة فعالية الأنظمة السياسية.

3. نظرية التحديث والتنمية.

التنمية هي تلك السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة، لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول، كما أن التنمية عملية واعية للتغيير نحو الاستقرار والازدهار والرقي في جميع المجالات، وهي عملية ذات أبعاد متعددة ومتكاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تستطيع الدولة من خلالها تحقيق متطلبات الأمن الانساني الشامل.

كما تعرف التنمية السياسية عند كل من "**فريد ريجز**" و"**كارل دويتش**" بأنها: " الاستقرار والتغيير المنظم"،[1] فالاستقرار السياسي والاجتماعي هو الذي يضع الأمة على طريق الوحدة، ويتيح لها فرص التنمية والبناء، ومع انعدام الاستقرار يبقى التطلع للوحدة مجرد شعار، وتتلاشى اهتمامات التقدم والبناء، لذلك فقد كانت من شروط بلوغ الديمقراطية الاهتمام بالتنمية في جميع المجالات.

[1] أبومدين طاشمة، " **استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2006-2007)، ص.323.

ويعرف البعض الآخر التنمية على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع ذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى"، كما تعرف على أنها: التربية الشعبية وهدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال مشاركة ايجابية شعبية واسعة النطاق من جانب سكانه[1].

وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية؛ فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في: –

- ✓ التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية. فالنظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي.
- ✓ وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي.
- ✓ التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.

[1] بن نوي عائشة، "تمكين المرأة الجزائرية"، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد.02، ع.4 (ديسمبر2019)، ص.58.

✓ التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.

✓ التنمية السياسية هي عملية بناء الديموقراطية.

ومن أنواع التنمية يذكر التنمية المستدامة التي ظهرت لأول مرة في المنشور الذي أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، ولكن انتشاره بشكل واسع حدث بعد أن أعيد استخدامه في "**تقرير برونتلاند**" الذي صدر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك **غروهارلم برونتلاند**.

عرفت التنمية المستدامة وفقا لهذا التقرير بأنها: " التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها للحاضر".[1]

أما روبرت سولو فقد عرف التنمية المستدامة بأنها: " عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال، وتشمل الطاقة الإنتاجية طبيعة وحجم الادخار، نوعية الاستثمار، الاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية".[2]

وفي عام 1989 عرفها **باربيي (Barbier)** أنها إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن الدعم لتحقيق الأهداف التالية: الزيادة في الدخل الحقيقي، التحسين في مستوى التعليم، تحسين صحة السكان.

على الرغم من تعدد التعاريف حول التنمية المستدامة، إلا أنه لم يتوصل بعد إلى تعريف شامل ومانع للتنمية المستدامة.[3]

---

[1] بدون كاتب، **التنمية المستدامة: مفاهيم ومصطلحات**، على الموقع: بتاريخ: 2022/02/23 على الساعة: 14:02
http://www.aljazeera.net

[2] معتصم محمد اسماعيل، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية أنموذجا"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمسق، كلية الاقتصاد، 2015، ص.44.

[3] **المكان نفسه.**

تأسيسا على ما سبق فيمكن اعتبار التنمية المستدامة أنها تلك العملية التي يستجاب من خلالها لمتطلبات الأجيال القادمة وعدم الاضرار بطاقتها الإنتاجية، وإنما مساعدتها على بلوغ أهدافها في شتى المجالات.

❖نظريات التنمية السياسية.

شكلت مسألة التنمية السياسية إحدى الإشكاليات المركزية التي شغلت حقل علم السياسة في النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في أعقاب مرحلة انهيار الاستعمار وبروز دول مستقلة حديثً تسعى لبناء كياناتها الوطنية. ولم تكن هذه التنمية مجرد نقل آلي لنماذج الحكم الغربية، بل عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى إحداث تحول جذري في البنى السياسية والثقافية والمؤسسية للمجتمع.

وانبثقت نظريات التنمية السياسية كمحاولة منهجية لفهم هذه التحولات الهائلة، وتفسير المسارات المختلفة التي سلكتها الدول في رحلتها نحو بناء الدولة الحديثة، وتحديد الشروط والعوامل التي تؤدي إلى الاستقرار والديمقراطية من جهة، أو إلى الفشل والانقسام من جهة أخرى. وقد تطورت هذه النظريات في موجات متعاقبة، انعكست فيها التحولات الفكرية والسياقات التاريخية، بدءا من النظريات التحديثية الكلاسيكية التي ربطت بين التطور الاقتصادي–الاجتماعي والتطور السياسي، مرورا بالنظريات التبعية والنظام العالمي التي انتقدت النظرة الخطية وأكدت على تأثير البنى الدولية غير المتكافئة، ووصولا إلى النظريات المعاصرة التي ركزت على الدور المركزي للمؤسسات، وثقافة الثقة، والحوكمة الرشيدة، ودور النخب في صياغة مسارات التنمية.

إذن، تقدم هذه النظريات معا خريطة فكرية ثرية لفهم أحد أكثر المسارات السياسية تعقيدا، وهي عملية بناء الدولة وترسيخ الشرعية، مما يجعل دراستها ضرورة منهجية لفهم التحديات التي تواجهها العديد من المجتمعات، خاصة في عالمنا العربي.

أ. تعريف التنمية السياسية.

وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية؛ فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في: –

- ✓ التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية. فالنظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي.
- ✓ وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي.
- ✓ التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.
- ✓ التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
- ✓ التنمية السياسية هي عملية بناء الديموقراطية.[1]

يرتكز المدخل التنموي على فرضية رئيسية مؤداها أن الديمقراطية تحتاج إلى تربة خصبة تنمو فيها، وهذه التربة هي التنمية بمختلف أبعادها. فالدول التي تحقق مستويات أعلى من

[1] أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع: –

https://political-encyclopedia.org/dictionary

التنمية الاقتصادية، وتتمتع بمجتمعات مدنية قوية، وتضمن تعليماً عالياً الجودة، وتحتوي على طبقات وسطى واسعة، تكون أكثر استعداداً للتحول الديمقراطي وأكثر قدرة على استدامته[1]، وقد عبر عن هذه الفكرة بوضوح **سيمور مارتن ليبست (Lipset, S. M)** في مقالته الشهيرة عام 1959 التي أكد فيها أن "الديمقراطية تتطلب تنمية[2]."

يعمل المدخل التنموي من خلال عدة آليات مترابطة. فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحضر المجتمعات وارتفاع مستويات التعليم، مما ينتج عنه تغير في القيم الاجتماعية باتجاه قبول التعددية والتسامح[3] .كما تخلق التنمية طبقة وسطى مستقلة اقتصادياً وقادرة على المطالبة بحقوقها السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تقلل التنمية المتوازنة من حدة الصراعات الاجتماعية حول توزيع الثروة، مما يسهل الانتقال إلى نظم سياسية قائمة على التناوب السلمي للسلطة[4].

ساهم العديد من الباحثين في تطوير المدخل التنموي. كان **ليبست** أول من قدم إثباتا إحصائيا على العلاقة بين التنمية والديمقراطية [5].ثم جاء **كارل دويتش** ليطور نظرية التحديث الاجتماعي التي ركزت على دور التمدن والتعليم والإعلام[6] .فيما أضاف **رونالد إنجلهارت** بعدا جديدا من خلال نظريته حول التحول القيمي، التي بينت كيف تؤدي التنمية إلى تحول المجتمعات من "قيم البقاء" إلى "قيم التعبير الذاتي" التي تعد أساسية للديمقراطية.[7]

---

[1] Huntington, 1991, p. 59

وانظر أيضا: هنتنغتون، صاموئيل. (1993). **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. سلسلة عالم المعرف.

[2] Lipset, S. M. (1959). Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy. American Political Science Review, 53(1), p. 79

وانظر أيضا: ليبست، سيمور مارتن. (2000). الديمقراطية والتنمية. في: **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

[3] Deutsch, K. (1961). Social Mobilization and Political Development. American Political Science Review, 55(3), p. 498

[4] Moore, B. (1966). Social Origins of Dictatorship and Democracy. Beacon Press., p. 418

[5] Lipset, 1959, **Op.Cit**, p. 81

[6] Deutsch, 1961, **Op.Cit**, p. 501

[7] Inglehart, R. (1997). **Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies**. Princeton University Press., p. 161

ب. نظريات التنمية السياسية.

في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة، تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم. من هذه النظريات نذكر: في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجا هي "نظرية التحديث" و"نظرية التنمية الاقتصادية"، و"نظرية الثقافة السياسية"؛ وابتداء من نهاية الثمانينيات خاصة صار الحديث مركزا على "نظريات التحول الديموقراطي" وبناء الديموقراطية بوجه عام، وفي مقدمتها نظرية "الديموقراطية أولا" و"نظرية الاختيار العقلاني". وحدث هذا في ارتباط وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصة في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقا.

- **نظرية التحديث.**

تعد نظرية التحديث من النظريات المؤثرة في حقل الدراسات التنموية، حيث تقدم رؤية شاملة لعملية التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة. تذهب هذه النظرية إلى أن التحديث ليس مجرد عملية تصنيع اقتصادية بحتة، بل هو عملية متعددة الأبعاد تشمل تحولات عميقة في البنى الاجتماعية والثقافية والقيمية. فبينما يظل التصنيع شرطاً ضرورياً لهذا التحول، إلا أنه لا يعد شرطا كافيا لتحقيق الحداثة الشاملة[1].

[1] Apter, D. E. (1965). **The Politics of Modernization**. University of Chicago Press., p. 45.

وانظر أيضا: حمود، محمد. (2005). نظريات التنمية السياسية. مركز الدراسات الوحدة العربية.

تقوم النظرية على تقسيم حتمي للمجتمعات إلى تقليدية وحديثة، مع افتراض سيرورة تطورية خطية تنتقل بها المجتمعات من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم. وهذا التصور يمثل المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية التي كانت ترى حتمية تاريخية تنتقل بها المجتمعات من الرأسمالية إلى الاشتراكية[1] .وتتميز نظرية التحديث بعموميتها وشموليتها، حيث لا تركز على الجانب السياسي فقط، بل تتناول التنمية في إطار حركي شامل يمس جميع مناحي المجتمع.

يبرز في هذا الإطار مساهمة **دافيد أبتر Apter, D** ، الذي شدد على الترابط الوثيق بين التنمية والتحديث. فمن منظور أبتر، يؤدي التصنيع إلى تغيرات جذرية في مبادئ التدرج الاجتماعي وتوزيع الأدوار والمراكز الاجتماعية، حيث ينتقل المجتمع تدريجياً من النظام التقليدي إلى نظام حديث يتسم بالعقلانية والتراتب الوظيفي [2].وفي هذا المجتمع الحديث، تتراجع الانتماءات الطبقية لتحل محلها انتماءات قائمة على الكفاءة والتعليم والتخصص الوظيفي.

أما **التحديث السياسي** فيعني – حسب أنصار هذا المذهب – نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية والمؤسسات الحديثة كالمدارس والمستشفيات والشركات من المجتمعات الصناعية إلى المجتمعات غير الصناعية. وتتميز هذه العملية بـ "حرق المراحل"، حيث تسبق الأدوار والمؤسسات المستوردة تطور قوى الإنتاج المحلية، مما يمنحها دورا تحديديا رياديا[3].

[1] Lerner, D. (1958). The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East. Free Press., p. 78
[2] Apter, 1965, **Op.Cit**, p. 89
[3] **Ibid**, p. 134

من **الانتقادات الجوهرية** الموجهة لهذه النظرية اعتبارها الاستعمار "قوة تحديثية"، ودعوتها إلى تكثيف الوجود الغربي في بلدان العالم الثالث باعتباره ضروريا لتحقيق التحديث[1] .وهذا ما عرض النظرية لانتقادات كبرى، خاصة من قبل المنظرين **post-colonial** الذين يرون في ذلك تكريسا للتبعية وإغفالا للخصوصيات الحضارية والثقافية للمجتمعات غير الغربية.

تبقى نظرية التحديث، رغم كل الانتقادات، إطارا تحليليا مهما لفهم عمليات التحول المجتمعي، شرط أن يتم التعامل معها بنظرة نقدية تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل مجتمع وتاريخه الحضاري.

- **نظرية التنمية الاقتصادية.**

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسة عامة والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة. من ناحية الأداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة.[2]

وقد اتفق أصحاب هذه النظرية في أشياء أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديموقراطي، واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية .أقوى المدافعين عن هذه النظرية، وهو "**سيمور مارتن ليبست**"

---

[1] **Ibid**, p. 156

[2] أميرة برحايل، "التحول الديمقراطي" على الموقع:

https://political-encyclopedia.org/dictionary

قال بعلاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية[1]، مؤكدا أن العامل الاقتصادي، هو سبب استقرار الديموقراطيات الغربية بينما ذهب آخرون، في مقدمتهم "**صامويل هنتنغتون**"[2] ومن دون إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديموقراطية، إلى أن التنمية الاقتصادية واحد من العوامل وليس العامل الوحيد في العملية، لكنه سلم بأن الديموقراطية ستكون في نهاية المطاف إذا كانت التنمية الاقتصادية ملخصًا ما رآه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي وللمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارته " التنمية الاقتصادية تجعل الديموقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقية أو فعلية".

شهد العالم عدة تجارب تؤكد أهمية المدخل التنموي. ففي شرق آسيا، مثلت تجارب كوريا الجنوبية وتايوان نماذج ناجحة للربط بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي[3]. وفي أمريكا اللاتينية، ساعدت التنمية في ترسيخ الديمقراطية في دول مثل البرازيل وتشيلي. لكن التجربة العربية قدمت استثناء مهما، حيث فشل النموذج الريعي في تحقيق تحول ديمقراطي رغم تحقيق مستويات عالية من الدخل، مما يدل على أن التنمية الاقتصادية شرط لازم لكنه غير كاف[4].

---

[1] حمود، محمد. (2005). **نظريات التنمية السياسية. مركز الدراسات الوحدة العربية**. ص ص.67-89. وانظر أيضا: ليبست، سيمور مارتن. (2000). **الديمقراطية والتنمية. في: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

[2] هنتنغتون، صاموئيل. (1993). **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. سلسلة عالم المعرفة.

[3] Haggard, S., & Kaufman, R. (1995). **The Political Economy of Democratic Transitions**. Princeton University Press., p. 27

[4] Anderson, L. (1987). The State in the Middle East and North Africa. Comparative Politics, 20(1), p. 13

واجه المدخل التنموي انتقادات مهمة، أبرزها اتهامه بالحتمية التنموية وإغفاله لدور العوامل الثقافية والسياسية[1]. كما أشار النقاد إلى وجود استثناءات بارزة، مثل استمرار أنظمة استبدادية في دول غنية مثل سنغافورة، ووجود ديمقراطيات مستقرة في دول فقيرة مثل الهند[2]. ورغم هذه الانتقادات، يبقى المدخل التنموي أداة تحليلية مهمة لفهم شروط إنجاح التحولات الديمقراطية واستدامتها.

4. اقتراب الثقافة السياسية.

يشكّل "اقتراب الثقافة السياسية "نافذة تحليلية بالغة الأهمية داخل حقل السياسة المقارنة، حيث يمكّن الباحثين من تجاوز التحليل السطحي للمؤسسات الرسمية والنظم الدستورية، إلى سبر أغوار العوامل غير الملموسة التي تمنح هذه النظم شرعيتها وفعاليتها. فالمقارنة الحقيقية بين الأنظمة السياسية لا تكمن فقط في مقابلة نصوصها الدستورية أو هياكلها الحزبية، بل في فهم "النفسية الجماعية" و"البيئة الرمزية" التي تنتجها والتي تعمل في إطارها.

ينطلق هذا الاقتراب من سؤال جوهري: لماذا تنتج المؤسسات السياسية المتشابهة نتائج مختلفة عبر المجتمعات؟ ولماذا قد يفشل نموذج ديمقراطي في مجتمع بينما يزدهر في آخر؟ الإجابة غالبا ما تكمن في الثقافة السياسية كمتغير وسيط حاسم. فمن خلال دراسة القيم، الاتجاهات، المعتقدات، والأنماط السلوكية التي يتشاركها أفراد المجتمع تجاه السلطة والحكم، يمكن للدراسات المقارنة أن تقدم تفسيرات أعمق لظواهر مثل الاستقرار السياسي، المشاركة الانتخابية، الثقة في المؤسسات، ودرجة التماسك الاجتماعي.

---

[1] O'Donnell, G. (1973). **Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics**. University of California Press., p. 91

[2] Przeworski, A., & Limongi, F. (1997). Modernization: Theories and Facts. World Politics, 49(2), p. 165

لقد أثرى هذا الاقتراب السياسة المقارنة بشكل كبير، حيث حوّلها من مجرد وصف لأنظمة الحكم إلى علم تفسيري يبحث في الجذور العميقة للاختلافات السياسية بين الأمم. فهو يقدم إطارا لتحليل كيف تشكل التجارب التاريخية المشتركة وعمليات التنشئة الاجتماعية وعوامل مثل الدين والتقاليد، الخريطة الذهنية للمواطن تجاه السياسة، مما يجعله مدخلًا لا غنى عنه لفهم التعقيدات والتناقضات في المشهد السياسي العالمي.

أ. نشأة مدخل الثقافة السياسية

يعد مفهوم الثقافة السياسية ومعه مفهوم التنشئة السياسية من أهم مفاهيم دراسة النظم السياسة المقارنة. وترجع أهمية هذا المدخل من خلال إدراك أن مجموعة الرموز السياسية والثقافية المشكلة لنظام معتقدات الأفراد والجماعات تعتبر أساس شرعية النظام. ويقصد بالتنشئة السياسية تلك العملية التي يتم عن طريقها اكتساب المعرفة السياسية وعادات التفكير والسلوك التي تشكل رموز ومعتقدات الثقافة السياسية.[1]

يرجع استخدام هذا المدخل الى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات حيث أدرك علماء السياسة أن الأطر التحليلية البنائية أو الهيكلية لا تمكن وحدها من تقديم رؤية شمولية للنظم السياسية، فدعوا الى ضرورة أخذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة الحكم والسياسة في أي مجتمع متأثرين في ذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى وتصورات علم النفس الاجتماعي.[2]

[1] Almond, Gabriel A., & Verba, Sidney. (1963). **The Civic Culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations**. Princeton University Press, pp.14-15.
[2] Pye, Lucian W., & Verba, Sidney (Eds.). (1965). **Political Culture and Political Development**. Princeton University Press, pp.33-35.

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار هذا المدخل التطورات التقنية المتعلقة بتقدم أدوات البحث وجمع البيانات، خاصة تطوير أساليب المسح الاجتماعي واستبيانات الرأي العام. كذا تطوير وسائل وطرق المقابلة وطرق التحليل والاستنتاج الاحصائي.[1]

ب. التعريف بمفهوم الثقافة السياسية.

لقد كان العالم السياسي الأمريكي "**قابريال ألوند**" أول من استخدم مصطلح الثقافة السياسية في مقالة كتبها سنة 1956 ويعرفها "**ألموند**" أنها: " مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".[2]

ويرى "**لوسيان باي**" أن الثقافة السياسية هي: " مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي".[3]

---

[1] العوضي، محمود. (2008). **مقدمة في النظم السياسية المقارنة**. دار النهضة العربية، ص ص.120-150.

[2] جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: هشام عبد الله، لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع: 1998، ص .69.

[3] Pye, Lucian W. (1968**). Political Culture**. In International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, Macmillan, p.218.

أما "**سيدني فيربا**" فيذهب في تعريفه للثقافة السياسية أنها: " المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في اطاره".[1]

ويذهب "**اريك روي**" الى اعتبار الثقافة السياسية أنها: " نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية".[2]

يذهب "**ألموند**" الى اعتبار أن الثقافة السياسية تتكون من أربعة أبعاد: –

1. أنها تتكون من مجموعة التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل أو بين مجموعة فرعية داخل المجتمع.
2. أنها تتكون من ادراكات وأحاسيس أو مشاعر وتقييمات، فهي تشمل معلومات ومعارف ومعتقدات حول الواقع السياسي، ومشاعر وأحاسيس تجاه العملية السياسية، والتزامات بقيم سياسية معينة.

[1] Verba, Sidney. (1965). "Conclusion : Comparative Political Culture." In L. W. Pye & S. Verba (Eds.), **Political Culture and Political Development**, Princeton University Press, p.513.

[2] Rowe, Edward T. (1966). "Political Culture and Political Development: A Conceptual Framework." Comparative Political Studies, 1(1), p.22.

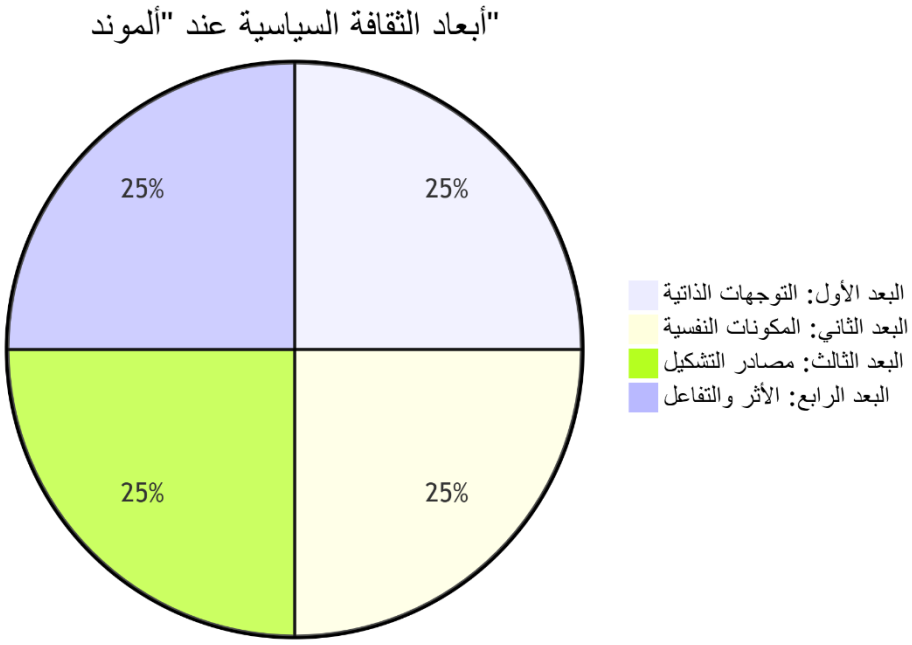
وانظر أيضا: مركز البحرين للتنمية السياسية، **الثقافة السياسية الديمقراطية**، على الموقع: –

https://www.bipd.org/publications/Articles/431153.aspx

3. محتوى الثقافة السياسية متضمن في عملية التنشئة السياسية الي تتم خلال مرحلة الطفولة ومن خلال المؤسسة التعليمية والتعرض لوسائل الاعلام والخبرة العملية في الحياة الاجتماعية والسياسية.[1]

4. تؤثر الثقافة السياسية على البنية الحكومية والسياسية وأدائها واللتان تحملان علاقات متبادلة بينهما.

الشكل رقم04: أبعاد الثقافة السياسية عند ألموند



[1] جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **مرجع سابق**، ص .69.

اجمالا يمكن القول أن مفهوم الثقافة السياسية يتحدد من خلال العناصر التالية: –

- يتحدد جوهر الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، وهي بهذا تعبير عن عناصر غير مادية أو معنوية.

- الثقافة السياسية فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

- يعتبر النظام الثقافي في المنظور الماركسي أحد عناصر البنيان الفوقي الذي يشكله البنيان السفلي (قوى وعلاقات الانتاج) وهكذا فالثقافة السياسية هي نتاج الواقع الاقتصادي وفي هذا الإطار يذهب المفكر الماركسي "جرامشي" صاحب فكرة ونظرية الهيمنة الى اعتبار أن الثقافة السياسية هي: " البنية الفوقية الايديولوجية للمجتمع، ويتم خلقها وتعزيزها عن طريق الهيمنة الطبقية وتعمل التنشئة السياسية على استمراريتها وديمومتها".[1]

- لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتا، ولكنها تتعرض للتغير والتبدل، ويتوقف هذا التغير على مدى التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- الثقافة السياسية المنتشرة في المجتمع ليست متماثلة، ويرجع ذلك لاختلاف مجموعة من العوامل كالأصل العنصري والديانة ومحل الاقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

[1] Gramsci, Antonio. (1971). Selections from the Prison Notebooks (Q. Hoare & G. Nowell-Smith, Eds. & Trans.). International Publishers, p.12.

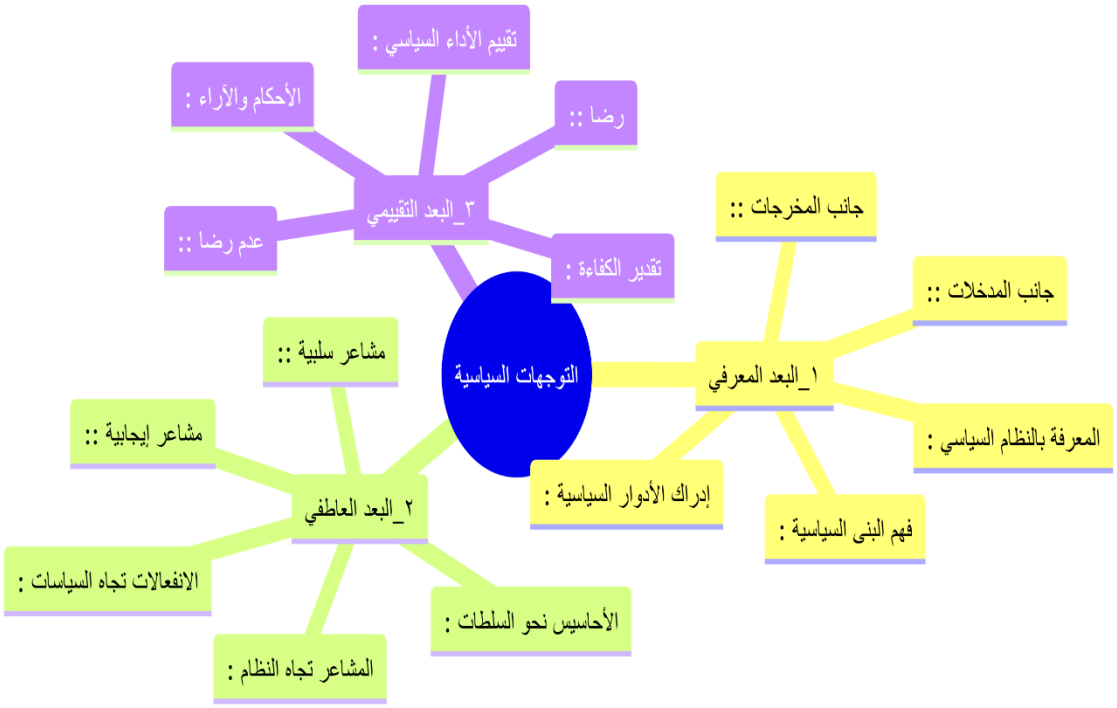
ج. قياس توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي.

يرى "ألموند" و"فيربا" أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد هي: –

- الادراك، ويعني مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات.
- المشاعر، وتعني الأحاسيس التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة.
- التقييم، ويعني الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي وتقييمهم لأدائه.[1]

[1] جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **مرجع سابق**، ص ص.69-71. وانظر أيضا: هلال، علي الدين، والنجار، محمد. (2004). **النظم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات**. منشأة المعارف.

الشكل رقم05: أبعاد التوجهات السياسية للأفراد تجاه النظام السياسي عند ألموند

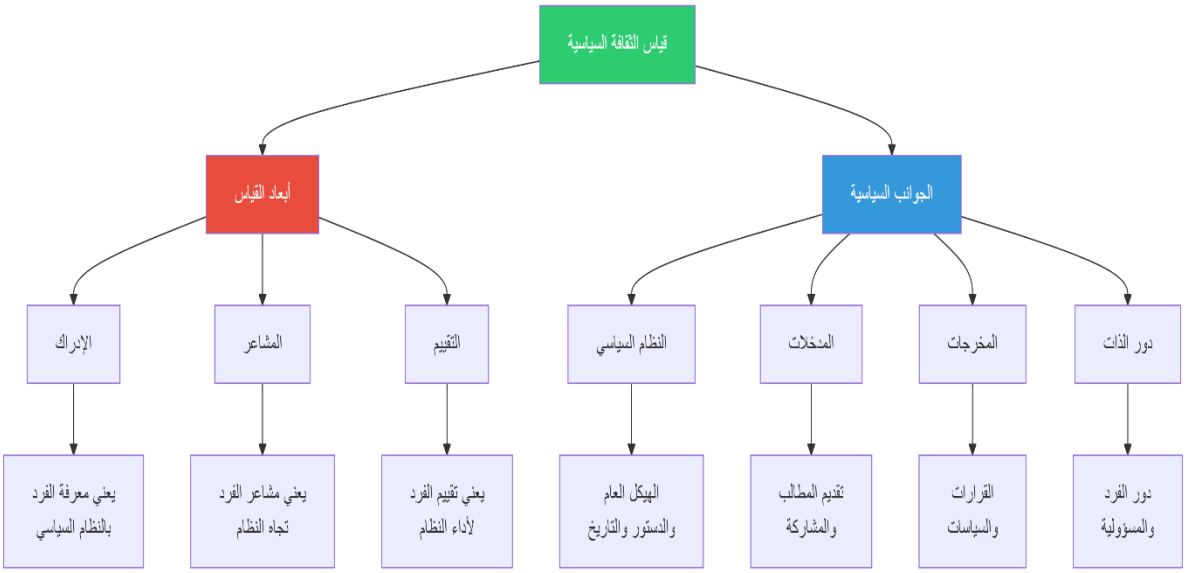


أما تحديد وقياس الثقافة السياسية لأي مجتمع فيتم من خلال مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية هي:

- النظام ككل، ويشمل الموقع والتاريخ والشكل الدستوري والمساحة...الخ
- المدخلات وهي التعبير وتقديم المطالب المختلفة الى السلطات السياسية لتحويلها الى سياسات عامة وقرارات ملزمة.
- المخرجات وهي القرارات والسياسات التي يصدرها النظام السياسي.

- دور الذات ويشمل مدى إدراك الفرد لدوره في الحياة السياسية من خلال معرفته لكيفية المشاركة السياسية والمعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي.

الشكل رقم06: قياس الثقافة السياسية عند ألموند



الجدول رقم 01: إطار قياس الثقافة السياسية

أبعاد القياس ← / الجوانب السياسية ↓	الإدراك (المعرفة والفهم)	المشاعر (الاتجاهات العاطفية)	التقييم (الأحكام والتقدير)
1. النظام السياسي ككل (الهوية والهيكل العام)	-تقييم شرعية النظام. -الحكم على استقراره. -تقييم نجاحه في تمثيل الهوية.	-الشعور بالفخر الوطني. -درجة الانتماء للنظام. -الثقة في كيان الدولة.	-المعرفة بالدستور. -إدراك التاريخ السياسي. -فهم شكل النظام (جمهوري، ملكي).
2. المدخلات (كيف تصل أصوات المواطنين)	-تقييم عدالة ونزاهة عمليات التمثيل. -الحكم على استجابة النظام للمطالب.	-الثقة في فعالية المشاركة. -الشعور بالإحباط أو الرضا عن هذه القنوات.	-معرفة قنوات التعبير (كالأحزاب، جماعات الضغط). -فهم كيفية رفع المطالب.
3.المخرجات (قرارات وسياسات النظام)	-تقييم كفاءة وفعالية السياسات. -الحكم على عدالة توزيع الموارد والخدمات.	-الرضا أو السخط عن الخدمات (كالصحة والتعليم). -الشعور بالإنصاف أو الظلم من السياسات.	-معرفة السياسات والقوانين الجديدة. -إدراك قرارات الحكومة.
4. دور الذات (دور الفرد نفسه)	-تقييم قدرته على التأثير. -تقييم مدى فعالية مشاركته الشخصية.	-الشعور بالتمكين أو العجز. -الشعور بالمسؤولية السياسية.	-معرفة حقوقه وواجباته. -إدراك طرق المشاركة (التصويت، الاحتجاج).

كيفية قراءة الجدول:

- **القراءة أفقيا:** تظهر كيف يُقاس كل جانب سياسي (مثل "دور الذات") من خلال الأبعاد الثلاثة (معرفة الفرد بدوره، مشاعره تجاهه، وتقييمه له).
- **القراءة عموديا:** تظهر كيف يطبق كل بعد قياسي (مثل "المشاعر") على جميع الجوانب الأربعة للسياسة) مشاعر تجاه النظام، مشاعر تجاه المدخلات.....إلخ.

د. أنواع الثقافة السياسية.

قدم "ألموند" و"فيربا" تصنيفا لأنواع الثقافات السياسية وهي كالتالي: -[1]

1. **الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:** توجد هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية، وتتميز بعدم وجود أدوار ووظائف سياسية للفرد، وتكون للفرد معلومات ومدارك ضيقة للمجتمع، أما ادراكه ووعيه بنظامه السياسي فهو محدود وغير واضح.

2. **الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:** وهي عبارة عن وجود ثقافة الخضوع للقرارات التي تتخذها السلطات ويعتبرها أفراد المجتمع الزامية ولا يمكن تحديها، نظرا لاقتناع الفرد بعدم قدرته على التأثير على النظام السياسي وأنه مجرد تابع أو رعية.

3. **الثقافة السياسية المشاركة:** هي ثقافة يتميز الفرد فيها بمعرفته لواجباته وحقوقه ولديه ثقة بكفاءاته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويعتبر دوره ايجابيا وفعالا في العملية السياسية. وشعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي يتراوح بين القبول الكامل والرفض التام.[2]

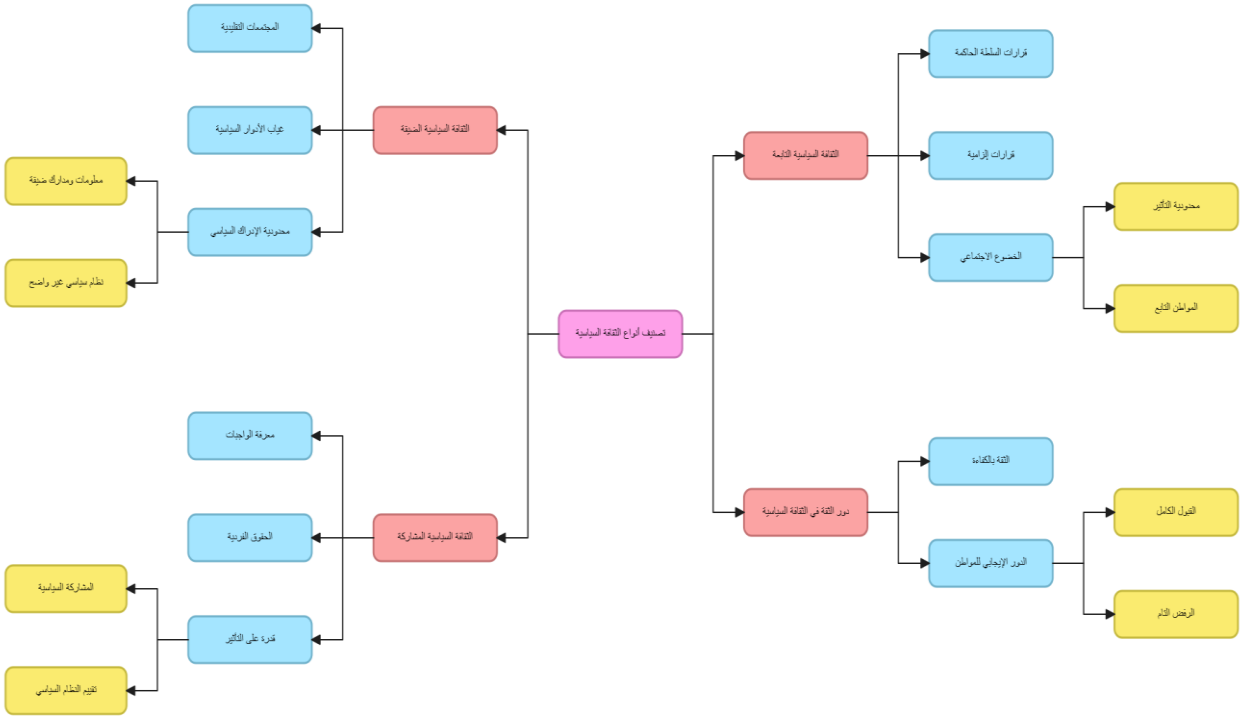
---

[1] جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **مرجع سابق**، ص ص. 73-77. وانظر أيضا: العوضي، محمود. (2008). مقدمة في النظم السياسية المقارنة. دار النهضة العربية.

[2] جابريال ألموند وبنجهام باول الابن، **مرجع سابق**، ص ص. 73-77. وانظر أيضا: مركز البحرين للتنمية السياسية، **الثقافة السياسية الديمقراطية**، على الموقع: -

https://www.bipd.org/publications/Articles/431153.aspx

الشكل رقم 07: أنواع الثقافة السياسية عند ألموند وفيربا



المحور الرابع: أداء النظام السياسي

بينما تهتم السياسة المقارنة التقليدية بتحليل هياكل وأنماط النظم السياسية (رئاسية، برلمانية، إلخ)، فإن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه هو :**ماذا تنتج هذه النظم؟** وهنا يبرز مفهوم "**أداء النظام السياسي** "كمدخل تحليلي حاسم، يحوّل الانتباه من دراسة الشكل إلى تقييم المضمون والنتائج. فليس المهم فقط كيف يُشكل النظام، بل الأهم هو مدى فعاليته في إدارة شؤون المجتمع وتحقيق أهدافه.

يدرس هذا المفهوم قدرة النظام السياسي على **تحويل المدخلات** (مطالب، موارد، دعم) إلى **مخرجات** (قرارات، سياسات) تحقق أهدافا جماعية مثل الاستقرار، الشرعية، الكفاءة، والرفاهية. ومن خلال منهجية المقارنة، يمكننا تجاوز الأحكام المطلقة لنقيم الأداء بشكل نسبي؛ فما الذي يجعل نظاما سياسيا ما "فعالا" أو "ناجحا" مقارنة بآخر؟ ولماذا تتفاوت قدرة النظم المتشابهة هيكليا على تلبية توقعات مواطنيها؟

تعد المقارنة هنا المعمل الحقيقي لتقييم الأداء. فمن خلال مقارنة مؤشرات مثل جودة الخدمات العامة، مستوى الفساد، درجة الاستجابة للمطالب الشعبية، والقدرة على التكيف مع الأزمات عبر دول مختلفة، تستطيع السياسة المقارنة أن تستخلص العوامل الهيكلية، الثقافية، أو المؤسسية التي تقف وراء نجاح النظام أو فشله. وبذلك، لا يقتصر دور هذا المدخل على التشخيص الأكاديمي فحسب، بل يقدم رؤى عملية قيمة للإصلاح السياسي وبناء النظم الأكثر قدرة على تحقيق طموحات الشعوب.

يقصد بالأداء السياسي ما يصفه وينفذه النظام من سياسات في شتى الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية على الصعيد الداخلي والخارجي، وتعكس هذه السياسات ما ترغبه النخبة الحاكمة من منتج مجتمعي وتصورها لكيفية تحقيقه، إلا أنه هناك فجوة بين مقاصد السياسة وآثارها، ويرجع ذلك لسببين هما: –

1- تتغير السياسات أثناء تنفيذها ويعني هذا أن عملية التنفيذ تفرض قيودا على المقدرة الابداعية لصانعي السياسة.

2- القصور في فهم وإدراك النخبة الحاكمة للتفاعل الحاصل بين السياسات العامة وأوضاع البيئة الداخلية والخارجية أو لخضوع هذا التفاعل لعوامل خارجية يصعب التنبؤ بها.[1]

تعريف النظام السياسي.

يعتبر النظام السياسي من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، حيث يمثل الإطار الذي ينظم السلطة والعلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع. يتضمن هذا النظام مجموعة من المؤسسات والقوانين والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات السياسية وتوزيع السلطة.

يمكن تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة من الهياكل والعمليات التي تنظم الحياة السياسية في دولة ما، مما يؤثر على كيفية تفاعل المواطنين مع الحكومة وكيفية تحقيق مصالحهم. يتنوع النظام السياسي من دولة إلى أخرى، حيث يمكن أن يكون ديمقراطيًا أو استبداديًا، ويتأثر بعوامل ثقافية واقتصادية وتاريخية.

فهم النظام السياسي يساعدنا على تحليل كيفية عمل الحكومات، وكيفية تأثير السياسات على حياة الأفراد والمجتمعات.

[1] كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص.281.

1. تعريف النظام.

يعرف النظام **لغة** من النظم، ويقصد به التأليف، فكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته. والنظام: الطريقة، يقال: مازال على نظام واحد. فالمعنى اللغوي للنظام يقوم على جمع الأشياء وضمها إلى بعضها البعض في طريقة واحدة[1].

أما **اصطلاحا** فيطلق النظام على الظواهر والعلاقات والبنى الاجتماعية بما يفيد تبلورها وانتظامها في قواعد ومصالح وقيم واتجاهات متمايزة. وكثيراً ما يستخدم في القاموس السياسي ليعني قيادة وتركيب وفكرة الحكم في بلد ما[2].

لقد أطلق مصطلح النظام في البداية ليشمل مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية، فهناك من يعرف النظام بأنه "سلسلة من المتغيرات أو مجموعة عناصر لأي شيء، أو أنه تنظيم."[3]

وبعد ذلك عرف هذا المفهوم تطورا ليعد وحدة التحليل الأساسية في تحليل الاقتراب النظمي أو النسقي عند **ديفيد ايستن** فعرفه بأنه: " مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، ويعني ذلك أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية النظام.

أما **إبراهيم درويش** فيعتبر أنه للنظام اطارين هما: –

أ. الإطار الذاتي للنظام: أي محيطه الداخلي.

ب. الإطار الخارجي للنظام: أي المحيط الذي نما وعاش فيه النظام.[4]

---

[1] ابن منظور، جمال الدين. (1990). **لسان العرب**، دار صادر. بيروت، لبنان، ص.570.

[2] العظمة، عزيز. (2002). **المفاهيم الأساسية في علم السياسة**، ط.3، دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت، لبنان، ص.15.

[3] Easton, D. (1965). **A Framework for Political Analysis**. Prentice-Hall. Englewood Cliffs, New Jersey, USA. p. 21

[4] Loc.Cit.

2. مفهوم النظام الاجتماعي.

النظام الاجتماعي هو ذلك النظام الذي يحتوي على كل الجماعات والأفراد الذين يشاركون في الفعاليات العامة ضمن حدود مجموعة بشرية، وتتمثل هذه الفعاليات في: البناء، الإنتاج، والتعليم [1].

لقد ورد تعريف للنظام الاجتماعي عند أحد أبرز مفكري السوسيولوجيا، **تالكوت بارسونز**، حيث يرى أن عناصر الأنظمة الاجتماعية هم الأشخاص والجماعات، لذلك فالعلاقات الاجتماعية كظاهرة تقوم على تفاعل الأشخاص والجماعات في محيطهم الاجتماعي[2].

وحسب عالم الاجتماع الفرنسي **مارسيل موس**، فإن كل ظاهرة اجتماعية هي الأساس الذي تبنى عليه كل أنواع العلاقات، وما دور المحلل الاجتماعي إلا ليظهر من خلال هذه العلاقات، وبواسطة التحليل بصورة تجريدية، الأصناف والحلقات والأصول لهذه العلاقات، لذلك فالظاهرة الاجتماعية تتضمن أشكالاً مختلفة: قانونية، اقتصادية، دينية، وحتى جمالية[3].

أما الباحث الأمريكي **روبرت دال** فقد ذكر في كتابه "التحليل السياسي الحديث" بأن الأصل العام في الأنظمة الاجتماعية هو النظام الاجتماعي، والتي تنبثق عنه النظم الفرعية كالاقتصاد والسياسة، وهي مرتبطة ومتشابكة بعضها مع البعض الآخر[4].

يذكر التحليل الاجتماعي الحديث بأن تقسيم المجتمع يتم في ضوء وجود خمسة أنظمة رئيسية متعايشة تتفرع منها أنظمة ثانوية وهي كالتالي: –

---

[1] بارسونز، تالكوت. (2005). النظام الاجتماعي (ط. الأولى). (محمد الجوهري، مترجم). المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر، ص.25.

[2] Parsons, T. (1991). **The Social System. Routledge**. London, UK, p. 38

[3] Mauss, M. (2007). **The Manual of Ethnography**. (D. Lussier, Trans.). Berghahn Books. New York, USA, pp. 52-55.

[4] Dahl, R. A. (2005). **Modern Political Analysis** (6th ed.). Prentice Hall. New York, USA, p. 48

- **النظام التكاثري**: وهو كل ما يتعلق بدراسة الأجيال وشروط تكاثرها ونموها.

- **النظام الاجتماعي الجغرافي (البيئة المحيطة)**: يتعلق بعلاقة السكان بما يحيطهم من ظروف جغرافية ومعيشية من موارد طبيعية، وكيفية تواجد الجماعات بالصورة المتفرقة أو المجتمعة.

- **النظام الاقتصادي**: هو كل ما يتعلق بنشاطات السكان في الاجتماع.

- **النظام الثقافي**: وهو يتعلق بتوزيع وتداول التقنيات المتعارف عليها في المجتمع وتوفير الحاجات والخدمات داخل المجتمع.[1]

- **النظام السياسي**: وهو ما يتعلق بموضوعنا وسوف يتم التطرق إليه لاحقا.

3. معنى النظام السياسي.

النظام السياسي مجموعة من العناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته، تديره سلطة سياسية، وهو أحد أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي، والنظام القانوني والنظام الثقافي.

يعرف **إبراهيم درويش** النظام السياسي بأنه: "مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية"[2] .

[1] Johnson, A. G. (2000). **The Blackwell Dictionary of Sociology: A User's Guide to Sociological Language** (2nd ed.). Blackwell Publishers. Malden, Massachusetts, USA, p. .72

[2] درويش، إبراهيم. (2004). **النظرية في السياسة المقارنة**، دار النهضة العربية. بيروت، لبنان، ص.43.

أما الكاتب الأمريكي **روبرت دال** فيعرفه في كتابه "التحليل السياسي الحديث" بأنه: "أي نمط دائم من العلاقات الإنسانية ينطوي إلى حد مهم على قوة أو سلطة أو حكم.[1]"

ويذهب **ويليام ويلش** إلى اعتبار النظام السياسي أنه: "ذلك النظام السياسي الذي ينجح فيما يسميه الإبقاء على الذات، إذ ينشئ مؤسسات وأعرافاً من شأنها الإبقاء على وجوده وهويته.[2]"

بينما يعرف **دافيد إيستن** النظام السياسي أو النسق السياسي بأنه: "النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة والإكراه على بقية الأنساق الأخرى.[3]"

أما **جابريال ألموند** فيعرف النظام السياسي بأنه: "نظام للتفاعل في جميع المجتمعات المستقلة، ويقوم بوظائف التوحيد والتكيف في الداخل، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه شرعياً أو شرعية غير تامة، فالنظام السياسي هو القيم الشرعي على أمن المجتمع، والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير[4] ".

ويذهب **ماكس فيبر**، عالم الاجتماع الألماني، بذكر عامل القوة في النظام السياسي حين عرفه بأنه: "تلك المنظمة التي تفرض طاعة أوامرها في منطقة معينة، وذلك باستعمال القوة إذا لزم الأمر.[5]"

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تعريف النظام السياسي أنه محصلة الظروف والمبادئ السياسية التي تفرض اتخاذ سلوك وظيفي تعقيبي في اتخاذ القرارات الملزمة بالمجتمع كليا.

---

[1] Dahl, R. A. (2005). **Modern Political Analysis** (6th ed.). Prentice Hall. New York, USA, p.12.
[2] Welch, W. (2013). **Political Systems and Political Theory**. Routledge. London, UK, p.28.
[3] Easton, **Op.Cit**, p. 21
[4] Almond, Powell, Strom, & Dalton, 2008, **Op.Cit**, p. 24
[5] Weber, M. (2004). **The Vocation Lectures. Hackett Publishing Company**. Indianapolis, USA, p.78.

❖ **مستويات دراسة النظام السياسي.**

يمكن تحليل أي نظام سياسي عبر ثلاثة مستويات مترابطة، كما يوضح ذلك ألموند وباول في إطارهما التحليلي الشهير: – [1]

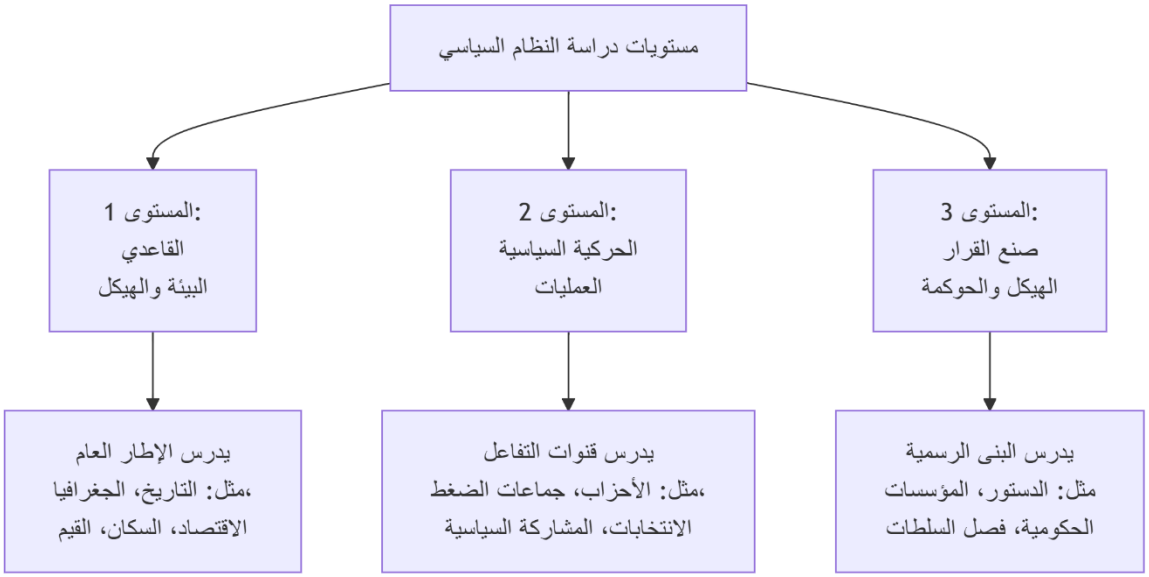
1 .**المستوى الأول: المستوى القاعدي (البيئة والهيكل)**: ويشمل دراسة التاريخ والجغرافيا، والنظام الاقتصادي، والخصائص السكانية من حيث التركيبة البشرية، ونظام القيم الأساسية السائدة في المجتمع. تشكل هذه العوامل مجتمعة البيئة التي يعمل فيها النظام السياسي وتؤثر بشكل عميق على طبيعته وأدائه.

2 .**دراسة الحركية السياسية للنظام (العمليات)**: ويركز هذا المستوى على دراسة القنوات التي من خلالها تتدخل البيئة في النظام السياسي، مثل الأحزاب السياسية، والجماعات الضاغطة، والقوى الاجتماعية ذات التأثير السياسي، ونظام الانتخابات، ونمط القيادة السياسية، وأنماط المشاركة السياسية. تُعد هذه العمليات بمثابة الجسر بين المجتمع والنظام السياسي[2].

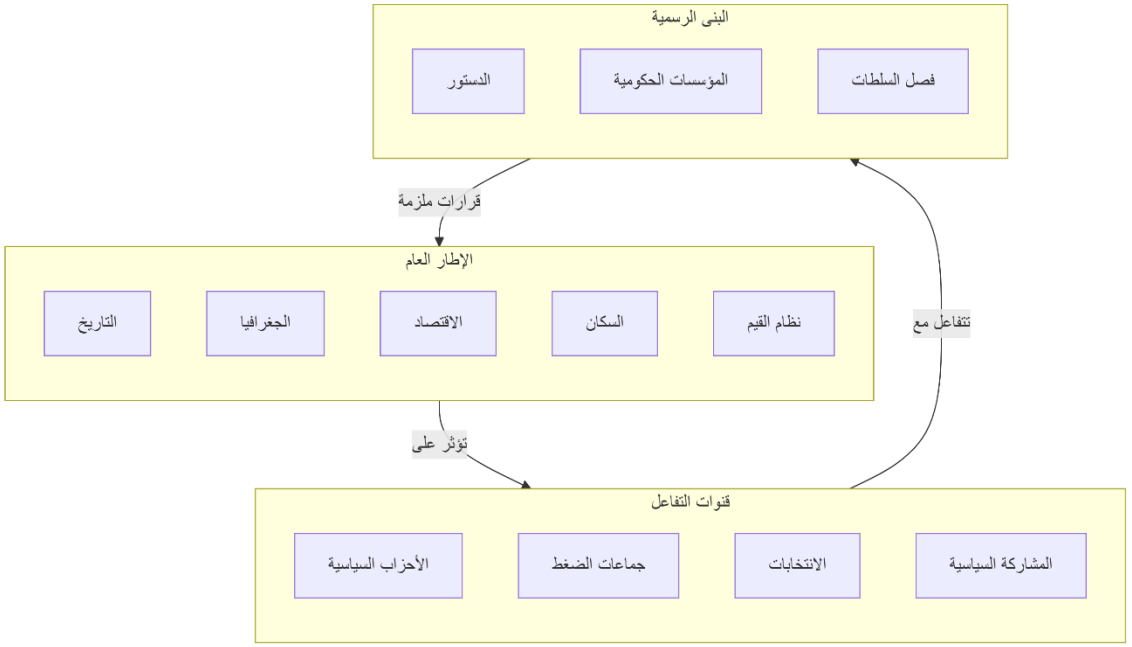
3 .**نظام صنع القرار في النظام السياسي (الهيكل والحوكمة)**: أو الإجابة على سؤال "من يحكم؟". ويشمل ذلك دراسة الشكل الدستوري، ونمط الأجهزة الإدارية والحكومية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية، وفصل السلطات. هذا المستوى يحلل البنى الرسمية التي تترجم المطالب والموارد إلى قرارات ملزمة[3].

[1]Almond, Powell, Strom, & Dalton, 2008, **Op.Cit**, pp. 25-30.
[2] **Ibid,** p.58.
[3] Dahl, 2005, **Op.Cit,** p. 34

الشكل رقم 08: مستويات دراسة النظم السياسية

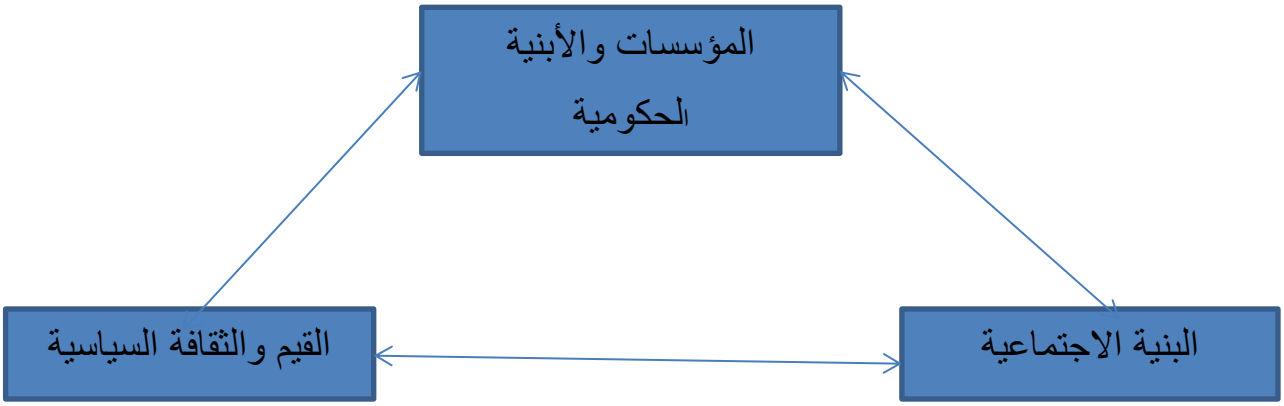


الشكل رقم 09: البنى التي يتفاعل النظام السياسي معها



فالنظام السياسي هو حصيلة التفاعل بين مكوناته الاجتماعية والثقافية والحكومية

الشكل رقم 10: حصيلة التفاعل بين المكونات الاجتماعية والثقافية والحكومية للنظام السياسي



❖ التفرقة بين مفهومي النظام السياسي والدولة.

يعتبر النظام السياسي أحد الأركان الأساسية المكونة للدولة، إذ لا يمكن تصور دولة دون نظام سياسي، ذلك لأن النظام السياسي هو الذي تنبثق منه مؤسسات الدولة السياسية.

هذا لا يعني أن النظام السياسي هو الدولة، والفرق بينهما يكمن في الأول عبارة عن مفهوم تحليلي يستخدم ظاهرة معينة وليس لديه وجود مادي في الواقع، كما أنه لا يضم هيئات الدولة وحدها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل كذلك مؤسسات وتنظيمات سياسية أخرى في مقدمتها الأحزاب السياسية.[1]

[1] Almond, Powell, Strom, & Dalton, 2008, **Op.Cit**, p. 24.

أما الدولة فهي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، والشخصية القانونية على الصعيد الدولي.[1]

كما تستعمل الدولة بمعنيين: ضيق وآخر واسع.

المعنى الضيق: الدولة هي احدى مؤسسات النظام السياسي، وتملك وسائل القسر لطاعة أوامرها.

المعنى الواسع: هي التعبير الرسمي عن كل المجتمع، وهي بذلك أي الدولة مرادف للنظام السياسي، فإذا قلنا مثلا: الدولة الجزائرية، فنقصد بذلك النظام السياسي في الجزائر.

أخيرا يمكن القول أن مفهوم "النظام السياسي" يعتمد وجوده على نمط مستمد من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود "الدولة" عناصر أخرى كالإقليم، الشعب، والسيادة.[2]

4. مكونات النظام السياسي.

تمثل قضية مكونات أو عناصر المشكلة للنظام السياسي أحد المسائل الجوهرية في دراسة النظم السياسية، كما أنها تعتمد على طبيعة فهم النظام السياسي، فالمدرسة الدستورية مثلا: فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالأخص الحكومية، أما المدرسة السلوكية فقد اعتبرت أن مكونات النظام تشمل تنظيمات غير رسمية وأدوارا وعلاقات وشبكة من التفاعلات ترتبط بظاهرة السلطة وصنع القرار.

يتفق معظم المفكرين في المجال السياسي أن النظام السياسي له مكونات أخرى غير الأجهزة الرسمية للدولة.

---

[1] Weber, 2004, **Op.Cit** , p. 78

[2] إبراهيم درويش، **مرجع سابق**، ص. 45.

- **فدافيد ايستن** يعتبر أنه للنظام السياسي أربعة عناصر أساسية: -[1]

أ. المدخلات: تشمل المطالب والمساندة.

ب. المخرجات: استجابة النظام للمدخلات (القرارات).

ج. عملية التحويل: تتم داخل النظام السياسي بعد استقباله للمدخلات.

د. التغذية الاسترجاعية.

- وقد قدم **قابريال ألموند** تقسيما آخر من خلال عمليتا المدخلات والمخرجات: -[2]

- المدخلات تستند إلى أربع وظائف:

أ. المشاركة السياسية ب. رعاية المصالح.

ج. ضبط المصالح وتنظيمها د. الاتصال السياسي.

- أما المخرجات فتستند إلى: -

أ. صنع القاعدة (القانون) ب. تطبيق القانون ج. الحكم بالقانون.

- أما **دافيد أبتر** فيرى أن النظام السياسي يتكون من: -[3]

أ. الحكومة ب. الجماعات السياسية ج. نظام التدرج الاجتماعي

- أما **روي ماكريديس وجان بلوندل** فيريان بأن مكونات النظام السياسي هي: -

[1] Easton, D. (1965). **Op.Cit** , p. 32.
[2] Almond, Powell, Strom, & Dalton, 2008, **Op.Cit**, p. 58.
[3] Apter, D. E. (1977). **Introduction to Political Analysis**. Prentice-Hall. Englewood Cliffs, New Jersey, USA, p.45.

أ. الحكومة، ب. الاطار الاجتماعي، ج. الثقافة السياسية

وفيما يتعلق **بروي مكريديس** فيعتبر أن دراسة النظام السياسي تكون من خلال دراسة الحكومة، الإطار التاريخي والاجتماعي والجغرافي لها، والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ودراسة الايديولوجيا ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي، ودراسة الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبيئة القيادة.[1]

يقسم المفكر **دانكوارت روستو** النظام السياسي إلى: -[2]

أ. **مؤسسات رسمية** وتشمل الحكومة بسلطاتها الثلاثة والجهاز البيروقراطي.

ب. عناصر غير رسمية وتشمل: التراث التاريخي للمجتمع، العنصر السكاني، الموارد الطبيعية، البنى الاقتصادية والاجتماعية، النظم الايديولوجية والقيمية، شكل الحكم، الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة.

يمكن القول مما سبق أنه هناك اتفاق بين المفكرين عن أن عناصر النظام السياسي تنقسم إلى بنى رسمية وأخرى غير رسمية تشكل وحدات متكاملة للنظام السياسي، لذلك فالعناصر الرئيسية المكونة له هي: -

- بيئة النظام الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.
- الحياة الدستورية (شكل الحكم، والسلطات).
- الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

[1] Macridis, R. C., & Blondel, J. (1978). **Modern Political Systems: Europe** (4th ed.). Prentice-Hall. Englewood Cliffs, New Jersey, USA, p.22.
[2] Rustow, D. A. (1970**). Philosophers and Kings : Studies in Leadership**. George Braziller. New York, USA, p.15.

❖ خصائص النظام السياسي.[1]

1. يتمتع النظام السياسي بأعلوية، ومعنى هذا أنه يملك السلطة العليا في المجتمع، وبذلك فإن قراراته ملزمة للمجتمع ولأنظمته الأخرى.

2. يتميز النظام السياسي باستقلال ذاتي نسبي، إذ تحكم علاقاته قواعد قانونية وسياسية.

3. إن تأثير النظام السياسي في المجتمع أكثر فاعلية من تأثير أي نظام آخر، نظرا لامتلاكه السلطة العليا والقدرة على تنظيم طاقات المجتمع.

4. يتفاعل النظام السياسي مع بقية الأنظمة السياسية الأخرى في المجتمع.

❖ وظائف النظام السياسي.[2]

1. تحديد أهداف المجتمع ومهامه.

2. تعبئة طاقات المجتمع.

3. دمج العناصر التي يتألف منها المجتمع أو توحيدها.

4. المطابقة بين الحياة السياسية والقواعد السياسية والقانونية الرسمية، أي اضفاء الشرعية على الحياة السياسية.

---

[1] إيستن، دافيد. (1985). **تحليل النظم السياسية**، ترجمة: عبد السلام رضوان، دار النهضة العربية. القاهرة، مصر.

[2] ألموند، جابريال، وباول، بينجهام. (2010). **السياسة المقارنة في عالم اليوم**، ترجمة: شحاته ناصر، المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر.

يرى **هربرت سبيرو** أستاذ العلوم السياسية الأمريكي أن أهداف الأنظمة السياسية كلها هو خلق الاستقرار والمرونة والكفاءة والفاعلية، فإذا عجز النظام السياسي عن إنجاز أحدها أو كلها فلن يكون نظامها ولن يحافظ على وجوده.[1]

2- تحليل السياسات العامة للنظام السياسي.

حظي موضوع تحليل السياسات العامة بأهمية كبيرة ومكانة خاصة في عملية صنع وصياغة السياسات العامة في الدولة، وذلك بالنظر لما يقوم عليه علم تحليل السياسات العامة من ميكانيزمات؛ مناهج، ونظريات، وأساليب علمية وتحليل، في دراسة وتحليل وفهم طبيعة المشكلات ومختلف القضايا المتعلقة بعمل الدولة على المستوى الجزئي والكلي والمحلي والخارجي معا.

السياسات العامة بشكل خاص هي الدليل المبني على مجموعة من القواعد والذي يوجّه أعمال الفرع التنفيذي من الحكومة، استجابة لمسألة أو مشكلة تؤثّر في الناس، أو في جزء منهم. ويمكن أن تأخذ السياسات العامة شكل القوانين والأنظمة، لكنها تنعكس أيضا في تنفيذ البرامج المصممة لمعالجة مجموعة من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[2]

إن عملية تحليل السياسة العامة ملازمة لجميع مراحل صنع السياسة العامة، أضحت اليوم في ظل التطور الحاصل، متجاوزة لتلك النظرة التقليدية الضيقة المحدودة في دراسة وفهم المشكلات العامة وما يحيط بها من تغيرات بيئية معقدة، إلى نظرة حديثة علمية أكثر انفتاحا على مختلف الحقول العملية الأخرى من خارج العلوم الاجتماعية، للاستفادة من معارفها فيخلق البدائل والحلول الإيجابية لصناع القرار من خلال انتهاج وتبني سياسات عامة جديدة

[1] Spiro, H. J. (1969). **World Politics : The Global System**. The Dorsey Press. Homewood, Illinois, USA, p.112.

[2] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **دليل تحليل السياسات العامة**، مركز مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، ديسمبر 2016، ص.2.

أكثر فعالية، بناء على ما يقدمه محللو السياسات العامة من معلومات دقيقة نابعة من بيئة السياسات العامة بالدرجة الأولى، هذا في سبيل عقلنة وترشيد العمل العام في الدولة، وهو الأمر الذي دفع صناع القرار بإقرار مدى أهمية علم تحليل السياسات في ادارة شؤون الدولة والمجتمع، مركزين اهتمامهم الاستعانة بأهل العلم من ذوي الاختصاص في صياغة السياسات العامة من ذوي الاختصاص والخبرة في صياغة السياسات العامة في الدولة.

كما أضحى بذلك علم تحليل السياسات العامة يشكل مجالا ضروريا وحيويا في عقلنة وترشيد سلوك صناع القرار أثناء صياغتهم للسياسات العامة، وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم ظهور علم تحليل السياسات العامة في تبلور الفكر القيادي لدى القادة الذين أصبحوا يدركون مدى أهمية إشراك "التكنوقراطيين" والمستشارين والخبراء في تسيير وعقلنة إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وهو الأمر الذي دفع بالطرف الأول –القادة– من مسؤولياتهم التقليدية إلى حتمية التخلي عن جزء من مسؤولياتهم التقليدية؛ القائمة على الجمع بين وظيفتي التحليل واتخاذ القرار، لصالح أهل العلم من ذوي الاختصاص والكفاءة في صياغة السياسات العامة في الدولة.

- **تعريف مفهوم السياسة العامة.**

يعرف **دافيد ايستن** السياسة العامة أنها:" توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والانشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية"، فهذا التعريف يعطي صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات، وعلاقات، وصراعات ومساومات.[1]

كما يرى **قابريال ألموند** بأن السياسة العامة تمثل: " محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات والمخرجات للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية والتنظيمية، التوزيعية والرمزية" كما يراها أيضا بأنها: " تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل

[1] ناجي عبد النور، مبروك ساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** (الجزائر، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014)، ص.22.

السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف".[1]

وهناك من يعرف السياسة العامة أنها: " النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي....".

يعرف "**وليام جنكنز**" السياسات العامة أنها: " مجموعة من قرارات مرتبطة فيما بينها تتخذها جهة أو مجموعة جهات سياسية فيما يخص اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها في حالة محددة حيث يجب أن تكون هذه القرارات، في المبدأ، ضمن سلطة هذه الجهات من أجل، وبشكل أبسط، إنها وسيلة تدعم من خلالها الحكومة حاجات مواطنيها أو تعالجها.

- **تطور الاهتمام بالسياسة العامة.**

إن الحديث عن السياسة العامة ليس بالأمر الجديد في علم السياسة، فكتابات فلاسفة السياسة الأوائل تكشف عن اهتمام بأفعال الحكومة، وقد كان الاهتمام المركزي لعلم السياسة التقليدي منصبا على البناء المؤسسي للحكومة والتبرير الفلسفي لوجودها، ثم انتقل الانشغال لدراسة الدستور وشكل الدولة والسلطات الثلاث من حيث التكوين والصلاحيات دون التطرق إلى بحث العلاقة بين الإطار الدستوري المؤسسي ومضمون السياسة العامة للدولة.[2]

بعد الحرب العالمية الثانية انتقل التركيز من المؤسسات إلى العمليات والسلوك وهو ما استتبع دراسة الأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي وأنماط سلوك الفاعلين من قادة ووزراء ونواب وقضاة، وبهذا أصبح التحليل السياسي يرصد ويفسر العمليات والتفاعلات التي تقرر السياسة العامة دون البحث في العلاقة بين هذه العمليات ومحتوى تلك السياسة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.22.

[2] كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص.284.

بتأثير من الحركة ما بعد السلوكية، أصبح علم السياسة يفرد حيزا كبيرا للسياسة العامة، أنواعها، محتواها، اعدادها وتنفيذها وتقييمها في ضوء آثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي.

يرجع الاهتمام بتحليل السياسة العامة إلى: –

أ. أسباب علمية: زيادة الفهم المعمق للمجتمع، من خلال معرفة مصادر ونتائج قرارات السياسة العامة، من خلال دراسة ماهية القوى البيئية والخصائص المؤسسية التي تساهم في تشكيل السياسة العامة وتحديد مضمونها، كذلك الاهتمام بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة والنظام السياسي، وهذا ما يقدم نظرة عن الروابط بين البيئة والتفاعلات السياسية والسياسة العامة مما يساعد على التطور النظري لهذا الحقل.[1]

ب. أسباب عملية: تمكن دراسة السياسية العامة للباحث السياسي إمكانية توظيف معارفه في حل المشكلات العلمية، إذ أن هذه الدراسات تخلص إلى توصيات بشأن ماهية السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف المبتغاة.

ج. أسباب سياسية: إن الدول تسعى دائما لتبني الأفضل من السياسات لتحقيق الاهداف العامة، لذلك كان لزاما على علماء السياسة بتطوير السياسة العامة وإثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة.[2]

[1] ناجي عبد النور، مبروك ساحلي، **مرجع سابق**، ص ص.36-37.

[2] **المرجع نفسه**، ص.37.

3- اعداد السياسة العامة في النظام السياسي.

تتمثل مراحل عملية وضع السياسات العامة في النظام السياسي فيما يلي: -

أ. المعرفة بالمشكلة: المشكلة هي موقف أو حالة تحرك الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع، مما يدفعهم لطلب العون أو تدخل الحكومة لمساعدتهم في إزالة ما يعانون منه، فالمشكلة عادة ما ترتبط بقضية، أو موقف، أو حالة معينة، أو حاجات مطلوبة، مثل تفشي الرشوة والفساد الاداري، البطالة والآفات الاجتماعية.[1]

يبدأ اعداد السياسة إثر احاطة الحكومة علما بموقف أو مسألة أو مشكلة معينة، ويتم اعلام الحكومة عن طريق أحد صانعي السياسة في البرلمان أو الجهاز التنفيذي أو عن طريق احدى ادارات الحكومة، أو جماعة مصلحة، أو الصحافة أو الشعب بوجه عام.[2]

ب. جمع المعلومات عن المشكلة: يتطلب ذلك جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة قيد الاهتمام، ويتم ذلك بأساليب متنوعة منها: الملاحظة والاستقصاء، والاستبيان واستخدام الوسائل الاحصائية، تحليل التغذية الاسترجاعية أو العكسية، وتشكيل لجان برلمانية ووزارية بغرض التحقيق والتحري، تمثل هذه الأطراف مصادر الحصول على المعلومات اللازمة لرسم السياسات.

ت. صياغة السياسات البديلة: بعد اعتراف المسؤولين بوجود المشكلة وإدراجها في جدول اعمال الحكومة، يبدأ التداول حول المشكلة وهي مرحلة طرح واستكشاف البدائل الممكنة من الفعاليات المختلفة وفقا لرؤيتها لأبعاد المشكلة والآثار المترتبة عليها.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.67.

[2] كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص.294.

ث. تقويم البدائل الممكنة (النقاش العام): في هذه المرحلة تخضع جميع البدائل المتاحة إلى النقاش والتشاور والتفاوض داخل المؤسسات الحكومية وفي المؤتمرات داخل الاحزاب السياسية وفي الصحف الوطنية بغية الوصول إلى درجة من التسويات التي تحقق درجة مطلوبة من الاتفاق على الحل الأفضل أو الحلول الوسطية المفضلة.

ج. اختيار البديل الأفضل (اتخاذ القرار): البديل الافضل هو البديل الذي حسم فيه الاختيار من بين البدائل التي كانت مطروحة للتقييم، ليصبح بمثابة السياسة العامة على شكل مشروع قانون تتقدم به الحكومة أو مبادرة من قبل أعضاء البرلمان.

ح. تطبيق البديل الذي تم اختياره: هنا على محلل السياسة أن يخضع البديل إلى الاختبار التجريبي، للتأكد من سلامة الاختيار وضمان جدوى نتائجه وانعكاساته التأثيرية، تمهيدا لاعتماده في المستقبل عبر الواقع الميداني العملي للسياسة العامة في حلها للمشكلة المعنية، وهنا لابد أن يأخذ محلل السياسات في الحسبان مدى توافر أسس الكفاءة، والفعالية، والعدالة، والمساواة.[1]

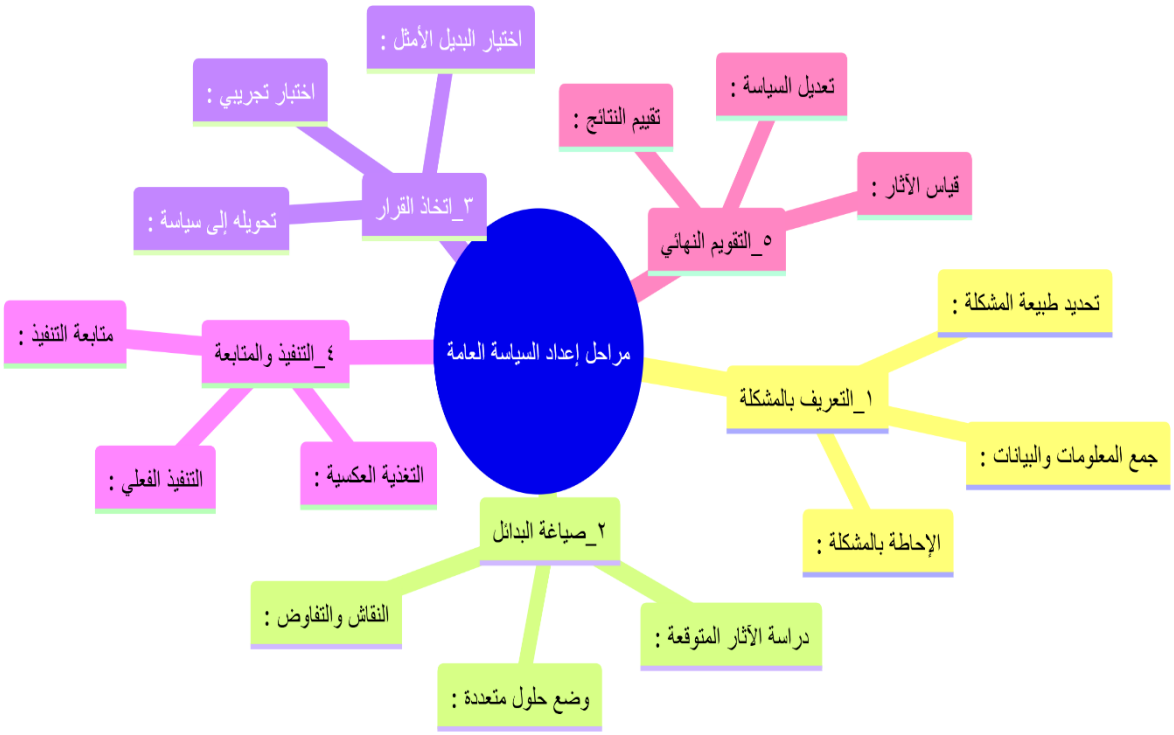
خ. تنفيذ البديل (تنفيذ القرار): هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه.

د. متابعة التنفيذ (التغذية العكسية): في ضوء التغذية العكسية يعلم واضعوا السياسة العامة ما فيها من أوجه القوة والضعف، وما ترتب من آثار متوقعة وغير متوقعة عن طريق التقارير التي يرفعها المسؤولين عن التنفيذ والتي يمكن توافرها عبر قنوات الاتصال الداخلية والخارجية، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في امكانية تحقيق بعض التعديلات الضرورية التي تستوجبها المتغيرات البيئية بما تشمله من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية.

[1] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص ص.68-69.

ذ. تقويم النتائج والآثار: تهدف هذه العملية بالنسبة لمنفذي السياسات العامة تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة للتوصل إلى معرفة المنجز من النتائج سواء كانت على المدى القريب أو البعيد.

الشكل رقم 11: مراحل اعداد السياسة العامة



المصدر: من اعداد الباحثة.

4- أنماط السياسة العامة وآثارها.

تميز الأدبيات السياسية المتناولة لأداء النظام السياسي داخليا وخارجيا بين مجموعات أربع للسياسات العامة أو المخرجات العامة وهي: -

أ. السياسات التنظيمية:

تتعلق بممارسة النظام السياسي لوظيفة ضبط ومراقبة سلوك الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع، ولتقويم الأداء التنظيمي للنظام السياسي يجب معرفة مجالات السلوك أو النشاط الإنساني التي تخضع للتنظيم، ثم اجراءات وأدوات التنظيم.

يتطلب هذا النوع من السياسات تدخل الحكومة للحفاظ على الكفاءة والحماية غالبا ما تتدخل الحكومة في المسائل التجارية لتحقيق هدفين أساسيين هامين: أولا الأطراف الضعيفة، فمثلا الكفاءة والإنصاف؛ وهي تحقق الهدف الأول من خلال الحفاظ على ممارسات تجارية تنافسية، وتحقق الهدف الثاني من خلال حماية الأطراف الضعيفة في الصفقات الاقتصادية.

فيما يتعلق بمجال النشاط يمكن التطرق إلى الأحوال الشخصية، حماية الافراد والممتلكات والنشاط الاقتصادي، التنقل المكاني والاجتماعي، النشاط الديني، النشاط السياسي.[1]

ب. السياسات الاستخراجية:

يتعلق الأداء الاستخراجي للنظام السياسي بتعبئة الموارد المادية والبشرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو المجتمع الدولي، ويمكن قياس الأداء الاستخراجي عن طريق تقدير الحجم المطلق من الموارد التي يحوزها النظام وحساب متوسط نصيب كل فرد منها والشرائح الاجتماعية

[1] كمال المنوفي، **مرجع سابق**، 307.

التي تتأثر بها ومعدل الناتج الاجمالي، ومن أكثر السياسات الاستخراجية شيوعا الضرائب والمعرفة والخدمة العسكرية.

ج. السياسات التوزيعية:

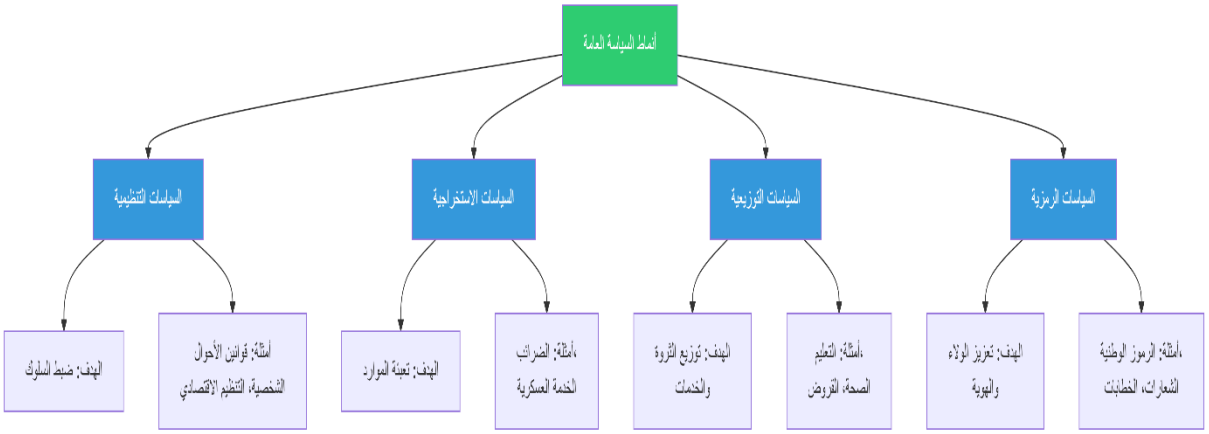
يتعلق الأداء التوزيعي للنظام السياسي إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع، ويمكن قياسها عن طريق تقدير كمية القيم الموزعة وحجم المستفيدين منها، ويمكن التمييز بين الاعتمادات الحكومية لتلبية الاحتياجات المادية للأفراد والاعتمادات المخصصة لتنمية النشاط الاقتصادي كالقروض والاعتمادات الموجهة إلى مرافق الصحة والأمن والدفاع والتعليم، يرتفع مستوى الأداء التوزيعي لنظام الحكم إذا ازدادت كمية القيم الموزعة واتسع نطاق المستفيدين من التوزيع.

د. السياسات االرمزية:

يقصد بذلك استخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الاحساس بالولاء الوطني وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص.310.

الشكل رقم 12: أنماط السياسات العامة



المحور الخامس: العمليات السياسة.

تعد **العمليات السياسية** بمثابة نبض النظام السياسي، فهي لا تشير إلى الهياكل الثابتة أو المؤسسات الرسمية، بل إلى **الديناميات التفاعلية** والأنشطة المستمرة التي من خلالها يتم تداول السلطة، صنع القرار، وتسيير الشؤون العامة. تمثل هذه العمليات الجسر الذي يربط بين الدولة والمجتمع، حيث تتدفق المطالب والموارد من القاعدة إلى القمة، وتنزل القرارات والسياسات من القمة إلى القاعدة.

تهتم دراسة العمليات السياسية بتحليل **كيف** تحدث الأشياء في العالم السياسي، وليس فقط **ماذا** يوجد. فهي تركز على السلوك الفعلي للفاعلين السياسيين، سواء كانوا أفرادا (كالناخبين)، أو جماعات (كجماعات الضغط والمصالح)، أو مؤسسات (كالأحزاب والبرلمانات). ومن أبرز الأمثلة على هذه العمليات (التنشئة السياسية)كيف تتشكل القيم والاتجاهات السياسي(والتعبئة السياسية)كيف يتم حشد الأفراد للمشاركة(والتواصل السياسي)كيف تنتقل المعلومات والأفكار(والصراع السياسي)كيف تتصارع القوى المختلفة(وصنع السياسات)كيف تتحول المشكلات إلى قرارات ملزمة.

من خلال تحليل هذه العمليات، يمكننا فهم الآليات الخفية التي تحكم الحياة السياسية، وتفسير أسباب استقرار بعض النظم وانهيار أخرى، ولماذا تنجح بعض السياسات وتفشل غيرها. لذا، فإن فهم العمليات السياسية هو مفتاح فهم السياسة ذاتها في أبعادها الحية والمتطورة.

إذا كانت **السياسة المقارنة** التقليدية تركز على "الهياكل" و"المؤسسات" السياسية الثابتة –كدستور الدولة أو نظامها الانتخابي –كمفاتيح أساسية لفهم الاختلافات بين الأنظمة، فإن دراسة **العمليات السياسية** تمنحنا عدسة ديناميكية لرؤية كيف تعمل هذه الهياكل والمؤسسات في الواقع الحي. فالمقارنة الحقيقية لا تكمن في مقابلة نصوص الدساتير

فحسب، بل في تحليل الكيفية التي تتحول فيها هذه النصوص إلى ممارسات فعلية، وكيف تتفاعل القوى الاجتماعية المختلفة داخل الإطار المؤسسي ذاته لتنتج نتائج سياسية متباينة.

تعرف **العمليات السياسية** بأنها مجموعة الأنشطة والتفاعلات المستمرة التي من خلالها يتم تداول السلطة، صنع القرارات، وتوزيع الموارد في المجتمع. وهي تشمل عمليات محددة مثل **التنشئة السياسية، والتعبئة، والمشاركة، والتواصل السياسي، والصراع، والتكامل** . وعندما نربط هذه العمليات بالسياسة المقارنة، فإننا ننتقل من سؤال "ما هو شكل النظام؟" إلى سؤال أكثر عمقا" :**كيف يعمل هذا النظام فعليا؟** ولماذا يؤدي النظامان المتشابهان في الشكل إلى نتائج مختلفة تماما؟"

على سبيل المثال، قد يكون لدولتان نظام انتخابي متطابق (الهيكل)، لكن **عملية** المشاركة السياسية والتعبئة الحزبية فيهما مختلفة جذريا بسبب اختلاف ثقافتهما السياسية، مما ينتج عنه مستوى متباين من الاستقرار أو التمثيل. وهنا تبرز قيمة المقارنة القائمة على دراسة العمليات؛ فهي تسمح لنا بعزل المتغيرات وتحديد الأسباب الحقيقية الكامنة وراء نجاح أو فشل الأنظمة، متجاوزة بذلك الشكل الظاهري إلى الجوهر الوظيفي.

باختصار، يمكّننا ربط **العمليات السياسية** بـ **السياسة المقارنة** من تحويل دراستنا من "مقارنة الصور الثابتة" إلى "مقارنة الوقائع الحية"، مما يوفر فهما أغنى وأكثر واقعية للسياسة في عالمنا المعقد.

1. الاستقرار السياسي.

يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية تشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء تغييرات لبلوغ توقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي دعما لشرعيته وفعاليته.[1]

تعرف نيفين مسعد الاستقرار السياسي أنه:" ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في نطاق دعما لشرعيته وفعاليته".

إن ظاهرة الاستقرار السياسي عند نيفين مسعد تعبر عن تلك القدرة على التفاعل الإيجابي مع عوامل التغير، واستيعاب ما قد ينشأ في ذلك من صراعات وهو ما يتطلب بدوره توافر جملة عوامل تتمثل في الاشباع الاجتماعي- الاقتصادي والفعالية السياسية والتجانس الثقافي، وتحجيم التأثيرات الخارجية والقيادة الكاريزمية.[2]

أما عدم الاستقرار السياسي فيشير إلى عجز النظام عن تحقيق هذه الأهداف مما يؤدي للعنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وإضعاف شرعية النظام وفعاليته.

يعتبر كل من **ايفو وروزاليند فيرباند** (**Ivo K and Rosalind L Feirabend**) في كتابهما (**Agressive Behaviors within Politics 1948-1962**) أنه يوجد أكثر من تعريف وإطار نظري للاستقرار واللااستقرار السياسي فيعرفانه أنه: ".... درجة أو نسبة العدوان

---

[1] بشيخ خيرة، "**الشرعية السياسية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار السياسي**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (2017-2018)، ص.70.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، " **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987، ص ص.44-52.

(الاعتداء) من قبل أفراد أو جماعات داخل النظام السياسي ضد أفراد أو جماعات أخرى، ومن جهة أخرى فهو نسبة عدوان أصحاب الحقوق ضد الأفراد والجماعات".[1]

يمثل **الاستقرار السياسي** أحد المفاهيم المحورية حقل علم السياسة، فهو ليس غاية تسعى إليها جميع النظم فحسب، بل ومؤشرا جوهريا على صحتها وشرعيتها. لكن، ما الذي يجعل نظاما سياسيا ما "مستقرا" بينما يعاني آخر من الاهتزاز والانهيار؟ للإجابة على هذا السؤال المحوري، تبرز **السياسة المقارنة** كأدق الأدوات المنهجية وأكثرها فعالية.

لا تنظر السياسة المقارنة إلى الاستقرار على أنه مجرد غياب للعنف أو تغيير للحكومات، بل كظاهرة معقدة متعددة الأبعاد. إنها تدرس **القدرة المستمرة للنظام على الحفاظ على شرعيته، وامتصاص وتنظيم المطالب والاحتجاجات** دون انهيار، و**إدارة عملية التداول السلمي للسلطة، مع الحفاظ على درجة عالية من الفعالية في أداء الوظائف الأساسية .** من خلال المقارنة، يمكننا تحليل لماذا تظل بعض الديمقراطيات مستقرة لعقود (كالمملكة المتحدة)، بينما تعاني ديمقراطيات أخرى من أزمات متكررة (كبعض دول العالم الثالث)، ولماذا تتمكن بعض الأنظمة السلطوية من تحقيق الاستقرار (كسنغافورة سابقًا) بينما تنهار أخرى بسرعة (كبعض أنظمة الربيع العربي).

تكمن القيمة المضافة للسياسة المقارنة هنا في قدرتها على عزل المتغيرات واختبار الفرضيات. فهي تسمح لنا بمقارنة تأثير عوامل مثل **طبيعة النظام المؤسسي** (رئاسي مقابل برلماني)، و**فعالية الأحزاب السياسية، ومستوى التنمية الاقتصادية، ودرجة التجانس الاجتماعي، ونوع الثقافة السياسية** على تحقيق الاستقرار. بذلك، تتحول الدراسة من مجرد

[1] Leon Hurwitz, "Contemporary Approaches to Political Stability", Comparative politics, Vol.5, N°3 (April1973), p.449.

وصف للحالات إلى تحليل علمي للعلاقات السببية التي تقف وراء ديمومة النظم السياسية أو تفككها.

في الختام، يظل دراسة الاستقرار السياسي بمثابة عدسة المقارنة والسبيل الأمثل لفهم شروط بقاء النظم وسقوطها، مما يوفر دروسا ثمينة ليس للأكاديميين فحسب، بل ولصانعي السياسات والمصلحين في جميع أنحاء العالم.

2. المشاركة السياسية.

تعد المشاركة السياسية من أساسيات الفعل الديمقراطي، ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، وهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، وهي كذلك مؤشر ومقياس لنجاح أو تعثر العملية الديمقراطية.[1]

فسبب وجود الدولة وغايتها هو خلق الحقوق والحريات السياسية والمشاركة، كما ذهب إلى ذلك هيغل في فلسفة الحق، من هنا كان الاعتقاد السائد بأنه كلما كان هناك مستوى معقول من المشاركة السياسية، والتداول على السلطة وفصل السلطات كانت السلطة شرعية أكثر، وكلما تراجع هذا المستوى انحسرت الشرعية لتصبح أمام فردانية في السلطة.[2]

تعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها: حق المواطن في أن يؤذي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية بكل الوسائل الشرعية، وتعني في أضيق معانيها، حق المواطن في مراقبة هذه القرارات، بالتقويم عقب إصدارها من طرف الحاكم.[3]

---

[1] شريفة ماشطي، " المشاركة السياسية، اليتها وموقع الإعلام منها"، مجلة الصورة والاتصال، ع.05 و06 (سبتمبر2013)، ص.188.

[2] محمد ولد دادة، " النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص.54.

[3] شريفة ماشطي، **المرجع السابق**، ص.196.

كما تعرف المشاركة السياسية أيضا بأنها: " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك فيها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي".[1]

وتمثل المشاركة السياسية أحد الأبعاد المهمة في الثقافة والممارسة السياسية، وتتخذ هذه المشاركة أشكالا مختلفة منها المشاركة في الانتخابات والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، كما هنالك طرق وأشكال غير تقليدية أو غير رسمية للمشاركة السياسية كالمشاركة في الإضرابات والمسيرات والاعتصام وكتابات العرائض.[2]

وللمشاركة السياسية علاقة وثيقة بالتنمية السياسية، إذ تعرف هذه الأخيرة على أنها: "توحيد جهود المواطنين مع جهود الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرقي لمجتمعهم"، وهكذا فالتنمية تتيح فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطا على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية.[3]

وتعد المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لشرعية واستقرار الأجهزة السياسية الحكومية، كما تعتبر طرفا فاعلا ومكرسا للعمل التنموي السياسي الحقيقي، إن المشاركة الشعبية الفعالة التي تحقق التنمية الشاملة، هي تلك المشاركة التي تسعى إلى: –

---

[1] ناجي عبد النور، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007"، ص.04.

[2] محمد فريد عزي، " الأجيال والقيم: مقاربة للتغيير الاجتماعي والسياسي في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي**، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، فسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2008، ص.134.

[3] ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص.07.

1. تمكين المواطن من معرفة ما يجري في حقيقة مؤسساته التي يتعامل معها، وبالتالي يساهم في حل المشكلات التي تواجهه بطريقة مباشرة.

2. تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة التي هي الضمان الوحيد لتعديل مسار التغير المتمشي مع مصالحهم.

3. تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الشعبية الصالحة التي لم تتأثر بعد بتقاليد البيروقراطية وحدودها.

4. قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في تلبية احتياجات الشعب.[1]

- **المشاركة السياسية والسياسة المقارنة: مقاربات في فهم التفاعل بين المواطن والنظام**

تشكل **المشاركة السياسية** عماد الحياة السياسية الديمقراطية الحديثة، وتمثل المؤشر الأبرز على صحة النظام السياسي وحيويته. لكن طبيعة هذه المشاركة، ومعدلاتها، وأشكالها، تختلف اختلافا جذريا من مجتمع لآخر. لماذا تبلغ نسبة الإقبال على التصويت في بعض الدول أكثر من 80% بينما بالكاد تتجاوز 40% في دول أخرى؟ ولماذا تنتشر الاحتجاجات كشكل من أشكال المشاركة في بعض المجتمعات بينما تتركز في أخرى على الوسائل التقليدية كالانتماء الحزبي؟ للإجابة على هذه التساؤلات، يأتي دور **السياسة المقارنة** كمنهج لا غنى عنه.

لا تكتفي السياسة المقارنة بوصف ظاهرة المشاركة في كل دولة على حدة، بل تسعى إلى **مقارنة أنماطها وعواملها المؤثرة عبر الأنظمة المختلفة** .فهي تبحث في الكيفية التي تؤثر بها **الأنظمة الانتخابية** (مثل نظام الأغلبية مقابل التمثيل النسبي) على سلوك الناخب وحافزه

[1] أبومدين طاشمة، **مرجع سابق**، ص ص.99 – 100.

للمشاركة. كما تقارن دور **البنى السياسية** (كقوة المجتمع المدني وطبيعة النظام الحزبي) في توفير قنوات مشروعة للمشاركة أو دفع المواطنين نحو أشكال غير تقليدية كالتظاهر.

من خلال هذا المنهج المقارن، يمكننا تحليل العلاقة الجدلية بين المشاركة والاستقرار السياسي؛ ففي بعض الحالات، تكون المشاركة الواسعة دليلا على الشرعية والاستقرار، بينما في حالات أخرى، قد تكون المؤشر الأول على أزمة شرعية وتوتر قد يهدد استقرار النظام ذاته.

باختصار، يسمح لنا الربط بين **المشاركة السياسية** و**السياسة المقارنة** بفهم أعمق للعقد الاجتماعي غير المكتوب بين المواطن والدولة في كل مجتمع، وكيف تتفاعل العوامل المؤسسية والثقافية والاقتصادية لتنتج أنماطاً مشاركة فريدة، تمثل بصمة كل شعب على جدار الحياة العامة.

3. الشرعية السياسية.

يعد تعريف الشرعية من أعقد المفاهيم من منظور علم السياسة المعاصر، نظرا لمركزيته في العلوم السياسية وفضلا عن اختلاف الباحثين والمنظرين حول تحديد مفهومه ودلالاته المختلفة للتعريف بظاهرة واحدة، وهذا من شأنه إحداث الخلط لدى الباحث والقاريء، نظرا لحداثة هذا الحقل من الدراسة من جهة، وتعدد الاقترابات والاتجاهات الدارسة له والمحللة لعناصره خاصة وأنه يمثل نقطة التلاقي بين الكتاب والمفكرين والباحثين في الحقول الفكرية المختلفة السياسية والقانونية والاجتماعية.[1]

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.146.

يعتبر محور الشرعية من الناحية السياسية هي الطاعة السياسية والتي تعني: " تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة ويعبر عن قيمها وتوقعاتها ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها".[1]

ويرتبط مفهوم الشرعية بالنسبة لنظام الحكم السياسي بعلة وجود الدولة وطبيعة المهام المنوطة بها وحاجة أفراد الشعب إلى قيامها، خاصة وأن الدولة نشأت نتيجة الوجود الجماعي للأفراد مما معناه أن أفراد الشعب هم الذين يشكلون المصدر الطبيعي لنشوء الدولة وعلة وجودها، كما يشكلون بحق مصدر الشرعية السياسية لأي نظام سياسي يمارس السلطة عليهم.[2]

لقد وجدت الشرعية كفكرة، أو معتقد يجمع عليها الأكثرية حول مصدر السلطة في المجتمع والمختصين بممارستها وطريقة انتقالها، وهي معتقد بمعنى إيمان غالبية أعضاء المجتمع بحقيقة أن السلطة ينبغي أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها، وإلا فإنها ستفقد حتما مبررات طاعتها[3]، وعندما تفقد السلطة السياسية شرعيتها، يحق للشعب المعني العمل على تغييرها بالشكل الملائم الذي يتناسب وسيادته المطلقة وإرادته الجماعية ومصالحه العليا المشتركة.[4]

وهكذا فهي تتضمن عنصرين أساسيين هما عنصري الرضى والطاعة، رضاء أفراد المجتمع عن النظام وطاعتهم له، فعدم رضاء أفراد المجتمع عن النظام يجرهم إلى التنصل عن طاعته، ومن ثم انهيار شرعيته.[5]

---

[1] إبراهيم البيومي [وآخرون]، **مرجع سابق**، ص.18. **وانظر أيضا**: حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.36. **كما ورد في**: منذر الشاوي، **الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000)، ص.13.

[2] محمد جمال يحياوي، **حول الطبيعة البشرية والنظم السياسية** (الجزائر: دار المعرفة، 1990)، ص ص .143- 144.

[3] خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص.146.

[4] محمد جمال يحياوي، **مرجع سابق**، ص.146.

[5] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.36.

تعد قضية الشرعية من القضايا الجوهرية التي تميز أي نظام سياسي، فالشرعية هي الضمان الرئيسي لاستمرار واستقرار النظام دون عنف أو توترات، خاصة وأنه بتدهور وانهيار شرعية النظام غالبا ما يؤدي إلى نشوب وظهور العنف والعنف المضاد الذي قد يؤدي بالنتيجة إلى انهيار النظام السياسي.[1]

إن هذه الأشكال من السلطة، لا تحدد مكانة السلطة عند أفراد المجتمع ما إذا كان موقع القوة أو موقع النفوذ، فالسلطة بحاجة في كل زمان ومكان إلى القوة لضبط حياة المجتمع، لكنها تفقد شرعيتها إذا اعتمدت على القوة وحدها، وتكتسب شرعيتها إذا كان لديها لدى الناس قوة النفوذ وليس نفوذ القوة، فمن غير هذه الرابطة المعنوية بين السلطة والرعية، لا تكون هناك شرعية.[2]

لذلك فإن أي نظام سياسي يجب أن تلازمه صفة الشرعية، من أجل ممارسته للحكم، وهي تقوم على جانبين: –

1-**الجانب الشكلي** يتعلق بدستورية السلطة؛ أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور.

2-**الجانب الموضوعي** يشمل قناعة ورضا أفراد المجتمع بهذه السلطة.

كما أن الشرعية تنتج بناء على تفاعل بين المواطنين والسلطة، أي بين الحكام والمحكومين، ولتحقيق ذلك فيتطلب توفر أمرين أو عنصرين: –

- الوحدة الفعلية بين أهداف وطموحات المجتمع بغالبيته، أما إذا كانت السلطة تمثل أو تعبر عن مصالح ضيقة، فيترتب عن ذلك انشطار في القاعدة الشرعية لتصبح قاعدة فئوية أو نخبوية.[3]

---

[1] حسنين توفيق، **مرجع سابق**، ص.36.

[2] **المكان نفسه**.

[3] خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص ص.28- 29.

- الممارسة الفعلية، فالشرعية ترتبط أشد ارتباط بالممارسة، ولا تعتمد على الوعود أو النخب الحماسية وأساسها وحكمتها كما يقول حزام والي" أنه يمكن أن تضلل الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكن أن تضلل جميع الناس كل الوقت".[1]

ومن خلال كل هذا فإن الشرعية السياسية مرتبطة بتحقيق الحد الأدنى من: –

1– **السيادة** التي إذا زالت، فقدت الجماعة مبرر وجودها كوحدة مستقلة وشخصية متميزة.

2–**المساواة** بين أعضائها بما يخلق المواطنة ويبعث الشعور بالوطنية.

3– **العدالة الاجتماعية** التي تصبح الثورة بغيابها مسألة شرعية.

تشكل **الشرعية السياسية** العصب الأساسي الذي تتوقف عليه استمرارية ورسوخ أي نظام سياسي، فهي ليست مجرد سيادة القانون، بل **ذلك الإيمان الطوعي** لدى المحكومين بحق الحكام في ممارسة السلطة، مما يمنح النظام شرعيةً أخلاقية تتجاوز مجرد القوة القسرية. ولكن، ما الذي يمنح النظام السياسي هذه الهالة من الشرعية؟ ولماذا يقبل المواطنون في مجتمع ما بالسلطة الحاكمة بينما يرفضها آخرون في مجتمع آخر؟ للإجابة على هذه الأسئلة المصيرية، تبرز **السياسة المقارنة** كمدخل تحليلي ضروري.

لا تنظر السياسة المقارنة إلى الشرعية كمفهوم مجرد، بل كظاهرة متغيرة تختلف جذرياً باختلاف المجتمعات والسياقات. فهي تتيح لنا تحليل **أسس الشرعية** المتباينة: فبينما تستند شرعية النظم في الديمقراطيات الليبرالية إلى **القانون والمشاركة الانتخابية** (شرعية عقلانية قانونية)، قد تستمد نظم أخرى شرعيتها من **التقاليد والأعراف** (شرعية تقليدية)، أو

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.29-30.

من **القدرات الكاريزمية لزعيم ما** (شرعية كاريزمية)، أو حتى من **الأداء الاقتصادي والأمني** (شرعية تكنوقراطية أدائية).

من خلال منهجية المقارنة، يمكننا فهم لماذا قد يحافظ نظام سلطوي على استقراره لعقود (كسنغافورة) بينما ينهار نظام آخر مشابه بسرعة (كمصر خلال الربيع العربي). تكشف المقارنة أن السرّ لا يكمن في درجة القمع، بل في **مصادر الشرعية** التي يعتمد عليها كل نظام وقدرته على تجديدها. كما تسمح لنا بمقارنة كيفية تحول أسس الشرعية في دولة ما من المصدر الديني إلى المصدر الديمقراطي، وكيفية استجابة النظم المختلفة لأزمات الشرعية التي تواجهها.

باختصار، يمنحنا الربط بين **الشرعية السياسية** و**السياسة المقارنة** عدسة قوية لفهم "عقد الطاعة" غير المكتوب بين الحكام والمحكومين في مختلف أنحاء العالم، وكيف تتفاعل العوامل الثقافية والتاريخية والمؤسسية لتنتج أنماطاً متنوعة من القبول بالسلطة، مما يحدد في النهاية مصير الدول واستقرارها.

4- التمكين السياسي للمرأة.

يشير مفهوم التمكين إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمى من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتيح لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع.[1]

[1] منى عزت، أحمد فوزى، ريهام باهى، مروة نظير، **المشاركة السياسية للمرأة** (مصر: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017)، ص.185.

يعرف البنك الدولي تمكين المرأة بأنه: "تعزيز سلطة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تحقيقه عن طريق إيجاد فرص أكثر للمرأة لامتلاك المزيد من الأصول والقدرات ما يمكنها من عمل الاختيارات، لنقلها إلى إجراءات أو نتائج مرجوة"[1].

كما يمكن تعريفها من منظور تأثيرها في التنمية على أنها "عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة، وقدرتها على اتخاذ القرار أما على المستوى الجماعي، فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية، وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي"[2]

التمكين السياسي داعم للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يصب مباشرة في تغيير القوانين بدفع المرأة إلى المشاركة السياسية على نطاق واسع وتخليصها من فكرة دورها التقليدي (زوجة، أم) لكونه عائقًا أساسيًّا في ممارستها السياسية، ومن هنا جاء نظام الكوتا لفرض نسبة للنساء في البرلمانات ضمانًا لإدماج منظور الجندر* في القوانين والتشريعات وإلغاء كافة الفوارق بين الرجل والمرأة.[3]

---

[1] عائشة بن النوي، تمكين المرأة الجزائرية، في: مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد 2، عدد 4، ديسمبر 2019، جامعة جيجل، ص.59.

[2] منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، في: **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، عدد 05، ديسمبر 2016، ص.185.

* الجندر: كلمة مستخدمة في وثيقة مؤتمر بكين للمرأة سنة 1995 م، وقد بدأ الجدل بشأن هذا المفهوم منذ أواخر السبعينات وهو مفهوم منبثق من عمق الحداثة الأوربية والأمريكية، والجندر (Gender) كلمة إنجليزية تعبر عن الاختلاف والتمييز الاجتماعي للجنس، وهو الجنس المتعلق بمكونات الذكورة والأنوثة بالدرجة الأولى، وقد استعير من البيولوجيا كما أنه الوجه الاجتماعي الثقافي للانتماء الجنسي، ومن خلاله تأتي الدعوة إلى رفض التمييز والفروق البيولوجية والتاريخية والاجتماعية بين الذكر والأنثى عند إناطة الأدوار بهما.

[3] ليلى الرفاعي، **"تمكين المرأة" إشكاليّة مصطلح ووعورة تنفيذ"**، بتاريخ: 2022/02/17 على الساعة: 18:40
https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/2017/2/26

يقوم التمكين السياسي للمرأة على تعزيز دور المرأة في الحياة بمختلف جوانبها خاصة السياسية منها، والعمل على توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد عموما والنساء خصوصا من المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم في الموارد التنموية، بغية القضاء على كل أنواع التمييز.

يعرف التمكين السياسي للمرأة حسب منهاج عمل بيجين (المؤتمر العالمي الرابع للمرأة) العمل لأجل المساواة والتنمية والسلام الذي عقد في بكين عام 1995 بأنه: " اتخاذ التدابير الكفيلة بوصول المرأة على قدم المساواة الى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها ،اما اجرائيا فهو دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال رفع درجة الوعي والاهتمام لديها بالقضايا السياسية بما يمكنها من الثقة بالنفس وبقدراتها وزيادة نسبة عضويتها بالأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني لتفعيل وزيادة مشاركتها في الشأن العام.[1]

تأسيسا على ما سبق فالتمكين السياسي للمرأة يرتكز على تعزيز دور المرأة في الحياة بمختلف مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لذلك فالبروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يحث الوحدات السياسية للعمل على:

- تحسين آليات التنفيذ الخاصة بالحقوق الأساسية للمرأة.
- النهوض باستيعاب الدول والأفراد لاتفاقية السيداو.
- تحفيز الدول على اتخاذ الخطوات لتطبيق السيداو.
- تحفيز التغييرات في القوانين الذي من شأنه القضاء على الممارسات التمييزية.

[1] ميسون تليلان السليم، "**مفهوم تمكين المرأة**"، بتاريخ: **2022/02/17** على الساعة: **18:50**
https://www.addustour.com/articles/1243594

- تعزيز الآليات القائمة لتطبيق حقوق الإنسان داخل نظام هيئة الأمم المتحدة.[1]

يشكل التمكين السياسي للمرأة أحد أبرز المؤشرات على مدى تقدم المجتمعات ودمقرطة نظمها السياسية، فهو لا يقتصر على مجرد تمثيل شكلي، بل يعني ضمان المشاركة الفعالة والقدرة على التأثير في صنع القرار على جميع المستويات. لكن رحلة المرأة نحو نيل حقوقها السياسية الكاملة تختلف بشكل لافت من دولة إلى أخرى، مما يطرح تساؤلات جوهرية: لماذا تصل نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات إلى أكثر من 40% في رواندا وجنوب إفريقيا، بينما بالكاد تتجاوز 5% في بعض الدول الأخرى؟ وما العوامل التي تدفع دولة لتبني نظام الحصص (الكوتا) بينما ترفضه أخرى؟

هنا، يبرز دور السياسة المقارنة كأداة تحليلية لا غنى عنها لفك هذا التعقيد. فمن خلال المقارنة المنهجية، يمكننا تحليل تأثير العوامل المؤسسية (كطبيعة النظام الانتخابي ووجود الكوتا)، والعوامل الثقافية والاجتماعية (كالتقاليد والدور التاريخي للمرأة)، والعوامل السياسية (كقوة الحركات النسائية وطبيعة النظام الحاكم)، في تحديد مسار التمكين السياسي للمرأة.

تكشف المقارنة أن النجاح في هذا المجال لا يعتمد على عامل واحد، بل على تفاعل مجموعة معقدة من المتغيرات. فبينما ساعدت الكوتا في رفع نسبة التمثيل النسائي في العديد من دول أمريكا اللاتينية، نجد أن فعاليتها اختلفت جذريا في دول الشرق الأوسط، بسبب اختلاف السياقات الثقافية والسياسية. كما تسمح لنا المقارنة بدراسة كيفية تحول سياسات التمكين عبر الزمن، وكيف تستجيب النظم المختلفة للضغوط الدولية والداخلية الداعية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

[1] أزروال يوسف، "التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية- قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة"، مجلة أبحاث، المجلد الاول، ع.01 (جوان2016)، ص ص.31- 32.

في الختام، يظل الربط بين التمكين السياسي للمرأة والسياسة المقارنة مدخلا حاسما لفهم التفاعل المعقد بين الحقوق والسلطة، والثقافة والمؤسسات، محولاً قضية المرأة من مجرد شأن خاص إلى قضية محورية في فهم ديناميكيات التغيير السياسي والاجتماعي على مستوى العالم.

5 – الدولة الريعية.

يشير مفهوم الدولة الريعية إلى كل دولة تحصل على جزء كبير من إيراداتها (40% فأكثر) من مصادر خارجية في شكل ريع، ويشكل الإنفاق العام جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي، وتعتبر الدول النفطية في العالم الثالث وخاصة العربية منها كالدولة الجزائرية مثلا التجسيد الأمثل لظاهرة الدولة الريعية، حيث تمثل عائدات النفط المصدر الرئيسي لإيرادات هذه الدول، وتقوم الدولة الريعية بدور جد مهم باعتبارها مصدرا للثروات، ومصدر التوظيف.

لكن الأوضاع تغيرت في ظل الواقع الذي يؤكد ضعف قدرة الدولة الريعية على الاستمرار في تمويل برامج وسياسات الرفاهة وهكذا تظهر أزمة الشرعية، وبالتالي فعدم توافر العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والإيرادات يؤدي إلى تراجع أو غياب شرعية النظام السياسي، وهذا ما يؤثر سلبا على أمنها واستقرارها السياسي، وبالحديث عن الشرعية السياسية فإن أزمة الشرعية تتعلق بأزمات أخرى تصيب المجتمع والدولة معا، منها مشكلة التوزيع أو أزمة التوزيع (**Distribution problem**)، ويقصد بها دور الحكومة في توزيع الثروة، ومدى تدخلها في عملية التوزيع، وتظهر هذه المشكلة بشكل متفاقم في الدول النامية نظرا لحدة التفاوت في الدخول بين النخبة الاقتصادية والجماهير، وتشير أزمة التوزيع أيضا إلى تلك القرارات والسياسات المتعلقة بتوزيع الموارد.

كما أنها تحدث عندما توجد مطالب تتزايد من حيث حجمها وكثافتها، وتتعلق بضرورة تدخل النظام السياسي لضبط أو التأثير على توزيع الموارد أو القيم بين فئات المجتمع المختلفة، كما تظهر هذه الأزمة جليا في الدول النامية خاصة الريعية منها التي تعمل على توزيع الريع

النفطي أو جزء منه على مواطنيها اعتمادا على برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية من أجل تلبية كل متطلبات المجتمع.

تشكّل **الدولة الريعية** نموذجا سياسيا واقتصاديا فريدا يطرح إشكاليات عميقة أمام التحليل السياسي المقارن، فهي الدولة التي تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات خارجية غير مكتسبة من إنتاج محلي حقيقي، بل قادمة من "**الريع**"، وأبرزها عوائد النفط والغاز. هذا الاعتماد الشبه كلي على الريع يولد علاقات اجتماعية وسياسية مغايرة تمامًا للنماذج الكلاسيكية، مما يجعلها حالة تستدعي دراسة مقارنة خاصة.

من خلال **السياسة المقارنة**، يمكننا تحليل الآليات المشتركة التي تعمل بها هذه الدول، رغم اختلاف أنظمتها السياسية وثقافاتها. فالمقارنة تسمح لنا بفهم كيف يؤدي الاعتماد على الريع إلى إضعاف "**العقد الاجتماعي** "التقليدي، حيث تتحول العلاقة بين الدولة والمواطن من علاقة قائمة على الضرائب مقابل التمثيل والمشاركة، إلى علاقة "**رعوية** "تقوم على توزيع العطايا والمنافع مقابل الولاء السياسي والسكوت.

تكشف المقارنة أيضا عن "**المفارقة الريعية**"، حيث تؤدي الثروة المفاجئة إلى إضعاف المؤسسات وترسيخ الأنظمة السلطوية في كثير من الأحيان، كما هو الحال في العديد من دول الخليج مقابل فشل دول ريعية أخرى في تحقيق الاستقرار، كلبنان أو فنزويلا. لماذا تنجح بعض الدول الريعية في تحقيق الاستقرار بينما تعاني أخرى من الهشاشة؟ ولماذا تتفاوت استجابتها لأزمات انهيار أسعار النفط؟

باختصار، يظل الربط بين **الدولة الريعية** والسياسة **المقارنة** مدخلا أساسيا لفهم واحدة من أكثر الظواهر السياسية إثارة، حيث تتحول الثروة الطبيعية من نعمة إلى لعنة، وتقدم لنا مختبرا حيا لدراسة العلاقة المعقدة بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع في غياب الضرائب.

6 – المجتمع المدني.

يعرف البعض المجتمع المدني أنه شبكة واسعة ومتضامنة من الجمعيات والتنظيمات الأهلية، تمثل فضاء سياسي واجتماعي للنضال من أجل الحرية والديمقراطية، وفرض احترام المؤسسات والقوانين ووجود الإعلام الحر.[1]

كما يعرف **هيجل** المجتمع المدني أنه: " الفضاء المتاح للناس بين الأسرة والحكومة لينظموا شؤونهم"، ويعرفه أيضا **جان لوي كرمون** أن: " المجتمع المدني هو مجموع العلاقات بين الأفراد والهياكل الأسرية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والدينية التي تقوم في مجتمع ما بعيدا عن تدخل الدولة".[2]

يعد **المجتمع المدني** بمثابة النسيج الحيوي الذي يربط بين الفرد والدولة في المجتمعات الحديثة، حيث يمثل ذلك الحيز من الفضاء العام الذي تنشط فيه منظمات غير حكومية، وجمعيات مهنية، ونقابات عمالية، ومؤسسات تطوعية، تعمل جميعا بشكل طوعي وسلمي لتحقيق مصالح مشتركة. لكن طبيعة هذا المجتمع المدني، وقوته، ودرجة استقلاليته، ودوره السياسي، تختلف اختلافا جذريا من دولة إلى أخرى. لماذا يتمتع المجتمع المدني في بعض الدول بقدرة حقيقية على المراقبة والمحاسبة ودفع عجلة الإصلاح، بينما يتحول في دول أخرى إلى مجرد ديكور هش أو حتى يعاني من القمع والاختفاء؟ للإجابة على هذا السؤال المحوري، تبرز **السياسة المقارنة** كمنهجية لا غنى عنها.

من خلال عدسة **السياسة المقارنة**، يمكننا تحليل العوامل الهيكلية والثقافية التي تصوغ واقع المجتمع المدني في كل بلد. فهي تتيح لنا مقارنة تأثير **طبيعة النظام السياسي** (ديمقراطي، سلطوي، شمولي) على هامش الحرية المتاح لهذه المنظمات. كما تسمح لنا بفعل مقارنات منهجية حول كيف تؤثر **الأطر القانونية والتشريعية** في تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني

---

[1] الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)، ص.55.

[2] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر** (الجزائر: د.د.ن، د.ت.ن)، ص.34.

أو عرقلته. علاوة على ذلك، تكشف المقارنة عن دور **التراث التاريخي** و**النسيج الاجتماعي** و**مستوى التنمية الاقتصادية** في تشكيل خريطة القوى والتحالفات داخل هذا الفضاء.

تكمن القيمة المضافة للمقارنة في قدرتها على كشف التناقضات واختبار النظريات؛ فمن خلال مقارنة حالات مثل بولندا والبرازيل ومصر، يمكننا فهم كيف يتحول المجتمع المدني من قوة مناهضة للاستبداد إلى قوة فاعلة في بناء الديمقراطية، أو كيف يمكن تدجينه وتحويله إلى أداة في يد النظام الحاكم. بذلك، لا تكتفي المقارنة بوصف الواقع، بل تقدم تفسيرات عميقة للعلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والدولة، والمواطن والسلطة.

في الختام، يظل الربط بين **المجتمع المدني والسياسة المقارنة** مدخلا أساسيا لفهم ديناميكيات القوة والنفوذ خارج الأطر الرسمية للدولة، وكشف الشروط التي تمكن المواطنين من تنظيم أنفسهم بشكل مستقل للمشاركة في صنع مستقبلهم الجماعي، مما يجعله حجر الزاوية في أي دراسة جادة للتحول الديمقراطي والحكم الرشيد.

7 – الفساد السياسي.

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ أبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، إذ حظيت في السنوات الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد، والقانون، وعلم السياسة والاجتماع.[1]

[1] السيد على شتا، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل** (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر، 2003)، ص.43.

لقد تعددت المحاولات التي ترمي إلى تعريف الفساد، وتراوحت بين منظورين أساسيين: الفساد كظاهرة قانونية والفساد كظاهرة اجتماعية، ويمكن تعريف الفساد أنه عملية مقايضة يتم فيها " تبادل ثقة عامة مقابل مصلحة خاصة".[1]

كما يمكن تحديد معنى الفساد أنه: " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص...، والفساد في الحياة العامة يعني سوء استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي".[2]

الفساد السياسي جزء من الفساد العام في المجتمع والدولة، ولعله من أخطر مظاهر الفساد كونه يدمر المصالح العامة، ويقود البلاد نحو الاضطراب والفقر، وعلى هذا الأساس تعددت أشكال الفساد السياسي، وانطوت جميعها على الخروج من مفهوم الصالح العام، أو الخير العام، إلى النفاق السياسي وشعار "الغاية تبرر الوسيلة"، وسرقة ثروات الشعوب، والنيل من استقلالية القضاء، وكل هذه الممارسات تدخل في إطار ما يسمى بالفساد السياسي، ويتنوع الفساد بين الفساد المالي، والفساد الإداري، والفساد في القضاء، والنتيجة هي تآكل المجتمع والدولة بالحروب الأهلية والانقسامات الداخلية، وانحدار القيم إلى أدنى مستوى بعيدا عن الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.[3]

وهناك أيضا من يعرف الفساد السياسي أنه: " ذلك السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق

---

[1] أحمد أدهم حشيش، "المجتمع الأهلي ومكافحة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.28 (خريف 2010)، ص.79.

[2] السيد على شتا، **المرجع نفسه**، ص.43.

[3] عدنان السيد حسين، " الفساد السياسي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.31 (صيف 2011)، ص ص.04-05.

بشاغل هذا المنصب، أو عائلية، أو طائفية أو قبلية، سواء كانت المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية، وذلك من خلال استخدام اجراءات أو تعاملات تخالف الشرعية القانونية السائدة".[1]

لقد رصدت منظمة الشفافية العالمية أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية للدولة، وذلك في تقرير الفساد لسنة 2005، وتتمثل في: –

- ❖ الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكوني.
- ❖ الفساد يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية.
- ❖ الفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية.
- ❖ الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها.[2]

كما يزيد الفساد أيضا من كلفة الأنشطة الاقتصادية، ويخرب قوانين المنافسة في المجال الاقتصادي، ويلغي إمكانات الزبون من اختيار الحل المناسب لمشكلته.[3]

- **أثر الفساد على النخب الحاكمة.**

يولد الفساد الاقتصادي والسياسي عدم الاستقرار السياسي خاصة على مستوى القيادة الحاكمة، فالقيادة التي تنغمس في الفساد ولا تعنيها سوى مصالحها الخاصة، وهمها الوحيد الاحتفاظ بالسلطة اعتمادا على القهر والقمع والدعم الخارجي، تغرس هذه القيادة

[1] جلال معوض، **مرجع سابق**، ص.04.

[2] سلطان بلغيث، "الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر"، دراسات اقتصادية، ع.11 (أوت 2008)، ص.12.

[3] أنطوان زحلان، " العلم والسيادة: الافاق والتوقعات في البلدان العربية، بناء المؤسسات: التعلم والتكيف والمراكمة والاندماج"، المستقبل العربي، ع.392 (أكتوبر2011)، ص.79.

بذور عدم الاستقرار السياسي في مجتمعها، ويترتب على كل هذا افتقاد النخبة الحاكمة للشرعية السياسية الحقيقية المستندة إلى رضى وقبول ومساندة الجماهير للقيادة الحاكمة.[1]

كما أن البلدان التي يسيطر عليها الفساد، تشهد حالة من الانكماش أمام القوى الخارجية، التي تتشكل من حكومات أجنبية وشركات متعددة الجنسيات، ومن شأن انعدام الشرعية والاستقرار، وافتقاد العقلانية في أهم القرارات السياسية، أن يضعف الدولة ويقلل من قدرتها على المساومة مع الشركات والفواعل الدولية المختلفة.[2]

يشكّل **الفساد** أحد أبرز التحديات التي تواجهها النظم السياسية حول العالم، فهو ليس مجرد انحراف أخلاقي فردي، بل ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة تضعف مؤسسات الدولة، وتقوِّض شرعيتها، وتهدر الموارد العامة، وتعمّق أوجه عدم المساواة. لكن طبيعة الفساد، وحجمه، وآليات اشتغاله، تختلف بشكل لافت من نظام سياسي لآخر. لماذا يظهر الفساد في بعض الدول على شكل رشاوي صغيرة لموظَّفي الخطوط الأمامية، بينما يتخذ في دول أخرى شكل "نهب منهجي" للثروة على أعلى المستويات؟ ولماذا تنجح بعض الدول في مكافحته بينما تعجز أخرى؟ للإجابة على هذه التساؤلات، يأتي دور **السياسة المقارنة** كمدخل تحليلي حاسم.

لا تكتفي السياسة المقارنة بتسجيل معدلات الفساد في كل دولة على حدة، بل تسعى إلى **مقارنة الأنماط الهيكلية** للفساد وفهم جذوره المؤسسية. فهي تبحث في الكيفية التي تتفاعل بها **الترتيبات المؤسسية** (مثل درجة المركزية، واستقلال القضاء، وشفافية المالية العامة) مع **السياقات السياسية** (كطبيعة النظام الحاكم، وقوة المحاسبة المجتمعية) و**العوامل**

[1] جلال معوض، **مرجع سابق**، ص.25.

[2] محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر– الأسباب والآثار والإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص.225.

الثقافية (كقيم الولاء العائلي والقبلية مقابل قيم المواطنة) لتنتج بيئة حاضنة للفساد أو رافضة له.

من خلال هذا المنهج المقارن، يمكننا تحليل السبب وراء نجاح دول مثل السويد وسنغافورة في احتواء الفساد، بينما تستمر دول أخرى في دوامة الفساد المستشري، رغم تشابه مواردها أحيانا. كما تسمح لنا المقارنة بفهم كيف يمكن للفساد أن يكون أداة للحكم في بعض الأنظمة السلطوية، حيث يستخدم لشراء الولاءات وإضعاف المعارضة، بينما يشكل في الأنظمة الديمقراطية تهديدًا وجوديًا لثقة المواطنين بمؤسساتهم.

باختصار، يمنحنا الربط بين **الفساد والسياسة المقارنة** فهما أعمق للعلاقة بين السلطة والمساءلة، وكيف تنتج البنى السياسية والاقتصادية حوافز إما لممارسة الفساد أو لمكافحته. وهو ما يحوّل دراسة الفساد من مجرد إدانة أخلاقية إلى تحليل علمي للعوامل الهيكلية التي يجب إصلاحها لبناء نظم حكم خالية من الفساد.

8 – الهجرة غير الشرعية.

شغلت الهجرة غير الشرعية اهتمام الحكومات والرأي العام، باعتبارها واحدة من المشكلات المستحدثة ذات التداعيات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والسياسية، والتي أصبحت تؤرق المجتمع الدولي، وسارت من أهم القضايا القومية ذات التأثير السلبي على الأمن القومي للدولة، وقد تحولت الهجرة غير الشرعية إلى ظاهرة عالمية.

- **تعريف الهجرة غير الشرعية.**

تعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: " دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو...ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة".[1]

أما مفوضية الاتحاد الأوروبي، فتعتبر أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص* من جنسيات خارج الاتحاد الأوروبي إلى إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار.[2]

وهكذا فإن الهجرة غير الشرعية تعرف إجرائيا بأنها: " الهجرة غير الموثقة أو الهجرة غير الشرعية أو تجارة البشر، وفيها ينتقل الفرد أو الجماعة من موقع إلى آخر بحثا عن الرزق ووضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا، وفيها تتبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية.[3]

---

[1] مساعد عبد العاطي شتيوي، " التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية" مقدمة إلى ندوة: **"الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والانسانية"** التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- سطات- المملكة المغربية، 2014، ص.08.

* هنالك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية أو بتأشيرة صالحة، لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي ولا يحصلون على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد. انظر: غربي محمد، " التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع.08، 2012، ص.52.

[2] غربي محمد، " التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع.08، 2012، ص.52.

[3] سحر مصطفى حافظ، " **الهجرة غير الشرعية: المفهوم، والحجم والمواجهة التشريعية**"، على الموقع: بتاريخ: 25.09.2016 على الساعة: 10:00 http://scholor.cu.edu.eg/?q=hermes/files/lhjr_gyr_ishry.pdf

هناك عدة أسباب للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب الاقتصادية (البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة)، وأخرى نفسية (البحث عن النجاح والمال من جهة، والشعور بالاغتراب الداخلي من جهة أخرى)، وأسباب اجتماعية وكذلك أسباب سياسية (حروب، وصراعات داخلية).

كما أن الافتقار إلى التنمية والديمقراطية، وانتهاك الحقوق السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان، هي مصادر لانعدام الاستقرار السياسي والعنف والتطرف وتفشي الفساد والتي تضطر الأفراد إلى الهجرة[1]، وبعد الهجرة يواجه المهاجر عقبات في المجتمع الجديد، تتمثل في التمييز في العمل والسكن والأجور واللغة، إضافة إلى مشكلة الاندماج في المجتمع الجديد.

تشكل منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية خاصة إلى أوروبا، إذ تشكل كل من الجزائر والمغرب وليبيا المعابر الرئيسية للاجئين والمهاجرين المتدفقين من إفريقيا، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية عبر إسبانيا، فهناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق سنويا، وقد سجل بين سنتي 1997 و2001 حوالي 3286 ضحية غرقا في المضيق[2]، وفي الجزائر يسمى المهاجرون غير الشرعيين ب"الحراقة" حيث يلجأ المهاجر بمجرد وصوله إلى أوروبا إلى إحراق أوراق هويته، أملا في الحصول على هوية جديدة في دولة المقصد.

إن تنامي ظاهرة الهجرة السرية وعلاقتها بمختلف الأعمال الإجرامية مثل: النصب، الاحتيال، السرقة، تهريب المخدرات وتزوير الوثائق والأموال...إلخ أصبحت مشكلة تؤرق الدولة الجزائرية، خاصة وأنها تمثل خطرا حقيقيا على النظام والأمن العموميان، فقد تبين من خلال توقيف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر أن معظم الأفارقة تم تهجيرهم بعد دفع مبالغ مالية للأشخاص المتكلفين بنقلهم بطريقة غير شرعية، فخلال سنة 2007 أحصيت 1550عملية،

[1] مساعد عبد العاطي شتيوي، **مرجع سابق**، ص.14.

[2] محمد غربي، **مرجع سابق**، ص.53.

منهم 6988 أجنبي تم إيقافهم بما يعادل ارتفاع بنسبة 2% على مستوى العمليات، ونسبة 13% على مستوى الأشخاص الأجانب المقبوض عليهم.[1]

ولمواجهة الهجرة غير الشرعية فإن الدول الأوروبية ترى أنه لا تزال هناك إمكانية لتحجيم الظاهرة عبر اتخاذ حزمة من الإجراءات: –

1. العمل على معالجة الأسباب الموضوعية للهجرة، خاصة الاقتصادية والأمنية، في إطار استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد.
2. توسيع دائرة التنسيق الأمني بين كل من الدول المرسلة والدول المستقبلة، على حد سواء، بهدف التضييق على شبكات الهجرة ومكافحتها، ومن ثم تحجيمها كخطوة أولى للقضاء عليها مستقبلا.
3. وأخيرًا، ضرورة قيام الحكومات بدور أكبر عبر تكثيف حملات التوعية بأخطار الهجرة غير الشرعية.[2]

تشكّل الهجرة غير الشرعية إحدى أبرز القضايا المعقدة التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، فهي ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية والسياسية. لكن الاستجابة لهذه الظاهرة تختلف بشكل جذري من دولة إلى أخرى؛ فبينما تتبنى بعض الدول سياسات صارمة تقوم على التضييق والترحيل، تسعى دول أخرى إلى إجراءات تكاملية أو بحث عن حلول جذرية من خلال معالجة الأسباب في دول المنشأ. لماذا تختلف هذه الاستجابات إلى هذا الحد؟ وما العوامل التي تحدد شكل السياسات التي تتبعها

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.54.

[2] بدون كاتب، " الهجرة غير الشرعية...الدول العربية منبعا وأوروبا مقصدا"، جريدة الوطن **(عمان)**، ع.12022 (16 يوليو2016)، ص. 15.

الدولة تجاه الهجرة غير الشرعية؟ للإجابة على هذه التساؤلات، يبرز دور السياسة المقارنة كمدخل تحليلي ضروري.

من خلال السياسة المقارنة، يمكننا تحليل العوامل الهيكلية والثقافية التي تؤثر في صياغة سياسات الهجرة. فهي تتيح لنا مقارنة تأثير النظام السياسي (ديمقراطي أو سلطوي) والإيديولوجيات السائدة والظروف الاقتصادية والتصورات الثقافية والهوية الوطنية على نهج كل دولة. كما تسمح لنا بمقارنة فعالية السياسات المختلفة، سواء تلك التي تركز على الجوانب الأمنية (كبناء الجدران وتعزيز الدوريات)، أو تلك التي تعتمد على الحلول التنموية (دعم اقتصادات دول المصدر) أو السياسات التكاملية (برعات إدماج محدودة).

تكشف المقارنة أيضا أن الهجرة غير الشرعية ليست مجرد قضية تقنية، بل هي قضية سياسية شديدة الحساسية، غالبًا ما يتم توظيفها في الخطاب السياسي الداخلي، وتُستخدم كورقة في التفاوض بين الدول. فمقارنة الخطاب والسياسات في الولايات المتحدة مع نظيرتها في دول الاتحاد الأوروبي أو دول الخليج العربي، تكشف كيف تشكّل الهوية والخوف من الآخر والذاكرة التاريخية والسياقات الانتخابية استجابات مختلفة تجاه نفس الظاهرة.

باختصار، يظل الربط بين **الهجرة غير الشرعية والسياسة المقارنة** مدخلا أساسيا لفهم كيفية تعامل الدول مع التحديات العابرة للحدود، وكيف تُترجم المخاوف الداخلية والضغوط الخارجية إلى سياسات ملموسة، مما يقدّم رؤية أعمق لأحد أكثر الملفات إلحاحًا في جدول الأعمال العالمي.

9- اشكالية العلاقة بين الرياضة والسياسة.

تعتبر العلاقة بين الرياضة والسياسة واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في الساحة الاجتماعية والثقافية. فالرياضة ليست مجرد نشاط بدني، بل هي أيضًا منصة تعكس القضايا السياسية والاجتماعية. تشهد الأحداث الرياضية الكبرى، مثل الألعاب الأولمبية وكأس العالم، تداخلا كبيرا بين الرياضة والسياسة، حيث تُستخدم كوسيلة للتعبير عن الهوية الوطنية أو كأداة للتأثير السياسي.

تتجلى هذه الإشكالية في العديد من السياقات، مثل استخدام الحكومات للرياضة لتعزيز شرعيتها، أو استخدامها كوسيلة لتحقيق المصالح السياسية. كما أن هناك تأثيرات متبادلة بين الأحداث الرياضية والقرارات السياسية التي قد تؤثر على الرياضيين والممارسين. من هنا، تسعى هذه المقدمة إلى استكشاف هذه العلاقة المعقدة، وفهم كيف يمكن للرياضة أن تعكس وتعزز الظروف السياسية، وكذلك كيف يمكن للسياسة أن تؤثر على مجريات الرياضة.

1. تعريف الرياضة وأنواعها.

الرياضة عبارة عن أداء مجهود جسدي عادي، أو ممارسة مهارة معينة، وتحكمها مجموعة من القواعد والخطوات، ويكون الهدف منها التميز، والمتعة، والترفيه، وتطوير المهارات، والمنافسة، كما أن الرياضة تضيف على جسم ممارسيها قوة جسدية، وتضم الرياضة كما كبيرا من التمارين والمهارات، مثل :اليوغا، والجمباز، والفروسية، والسباحة، والمشي، والركض وكمال الأجسام، والوثب الطويل والقصير، وكرة القدم، وكرة السلة وغيرها، ومما لا شك فيه أن للرياضة كم كبير من الفوائد على صحة الفرد .[1]

[1] أحمد خميس. (2019). الكرة والسياسة. *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*.

كما يمكن تعريف الرياضة أيضا أنها تمارين منظمة يقصد بها تقوية الجسم وتهذيب النفس، كما أنها عبارة عن مجهود جسدي عادي او مهارة تمارس بموجب قواعد متفق عليها بهدف الترفيه، المنافسة، المتعة، التميز أو تطوير المهارات، واختلاف الأهداف، الرياضة تعلم الصبر، كذلك ترتبط الرياضة بالاحترام إذ على الرياضي احترام قواعد اللعبة. هذا بالإضافة إلى أن الرياضة تعلم الفرد التنافس النزيه، التحدي عندما تحصل مباريات بين فرق، مع المخاطرة والجرأة، وتعلمه أيضا التركيز وعديد من القيم الاخرى التي تساعده على التأقلم في المجتمع. [1]

تنقسم الرياضة إلى أنواع مختلفة ومتنوعة يذكر منها: –

- الألعاب الفردية: يعتمد هذا النوع على جهد ونشاط ومهارات فرد واحد، ومن أبرز الأمثلة على الرياضة الفردية، السباحة وركوب الخيل والرماية وألعاب القوى وغيرها
- الألعاب الجماعية: بعكس سابقتها، لا يمكن القيام بهذه الرياضات دون جهد وتعاونٍ جماعي لعدد من الأفراد أو اللاعبين، على سبيل المثال كرة القدم والسلة والطائرة وما إلى ذلك.

للظاهرة الرياضية أبعاد سلبية وايجابية على جميع المجالات منها الظاهرة السياسية وحقل العلاقات الدولية، لذلك ستحاول الدراسة تبيان العلاقة بين هاتين الظاهرتين وكيف تخدم الواحدة الاخرى وفي أي مجال.

2. البعد التاريخي لتسييس الرياضة.

تعود جذور العلاقة بين الرياضة والسياسة إلى القرن 18 قبل الميلاد في اليونان، عندما كان اليونانيون يمارسون ما يسمى ب: "ألعاب الجنائز" التي كانت تقام في مجمع الآلهة في اليونان القديمة، وكانت تقام خلال فترات الهدنة الفاصلة بين الحروب، ينعم الكل بالتنقل بحرية داخل أراضي الدول الأخرى خلال الهدنة، مما يعني أن الرياضة كانت سوى **"هدنة عسكرية بين دول متحاربة"**. (الحي، 2023، صفحة 3) استمر الوضع كذلك إلى غاية سنة 394

[1] **المرجع نفسه.**

عندما ألغى الامبراطور الروماني ثيودسيوس هذه الألعاب كجزء من الغاء الوثنية وفرض المسيحية، فربط بذلك بين تمجيد الأبطال وبين الوثنية.

لقد عرف التاريخ المعاصر والحديث وقائع كثيرة تشير إلى توظيف الرياضة في السياسة إذ يتم ارسال فرق رياضية من دول إلى دول أخرى في حالة عداء للتنافس الرياضي والهدف منه هو تهيئة الظروف للقاءات شعبية تمهد للقاءات رسمية لاحقة. [1] من أمثلة ذلك يذكر أنه تعطلت بطولة كأس العالم ودورة الألعاب الأوليمبية لسنوات بسبب الحربين العالميتين، واستغل (موسوليني) استضافة كأس العالم سنة 1934م في إيطاليا للدعاية لنظامه الفاشي، وكذلك فعل (هتلر) مع أولمبياد برلين عام 38، وعوقبت ألمانيا المنهزمة في الحرب بتغييبها عن البطولات العالمية التي تلتها، وفي السبعينات عادت السياسة لتطل برأسها على الرياضة سواء عبر الهجوم الفدائي الفلسطيني على البعثة الإسرائيلية في أولمبياد ميونيخ أو عبر المقاطعة الإفريقية لدورة موريال عام 76 بسبب التعامل مع جنوب أفريقيا العنصرية وقتذاك، وتصاعد الأمر إلى ذروته بالمقاطعة الأميركية والغربية لأولمبياد موسكو في سنة 1980.[2]

قد يبدو مجالا **الرياضة** و**السياسة المقارنة** منفصلين للوهلة الأولى، إلا أن التداخل بينهما عميق ومعقد. فلم تعد الرياضة مجرد نشاط ترفيهي أو تنافسي بحت، بل تحولت إلى **ساحة سياسية عابرة للحدود**، تعكس الصراعات الإيديولوجية، وتعزز الهويات الوطنية، وتُستخدم كأداة فعالة في الدبلوماسية الدولية. لكن كيفية توظيف الرياضة، ودرجة هذا التوظيف، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات الرياضية والسلطة السياسية، تختلف بشكل لافت من نظام سياسي لآخر. لماذا تستثمر بعض الدول بشكل ضخم في الرياضة كجزء من مشروعها القومي (كالصين وروسيا)، بينما تتركها لدوائر المجتمع المدني والأسواق في دول أخرى

---

[1] وليد عبد الحي، (يناير، 2023). **الدبلوماسية الرياضية –مونديال قطر نموذجا–**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص.3.

[2] أيمن جادة. (2001). العلاقة بين السياسة والرياضة. تم الاسترداد من https://www.aljazeera.net/programs/sportsdialogue/2005/1/10:

(كالولايات المتحدة)؟ للإجابة على هذا التساؤل، تبرز **السياسة المقارنة** كعدسة تحليلية لا غنى عنها.

من خلال منهج **السياسة المقارنة**، يمكننا تحليل الأنماط المختلفة لعلاقة الدولة بالرياضة. فهي تتيح لنا مقارنة كيف تُدار الألعاب الرياضية في **الأنظمة السلطوية**، حيث غالباً ما تُوظف لإضفاء الشرعية الداخلية وتعزيز الصورة الدولية، مقابل كيفية عملها في **الأنظمة الديمقراطية** التي تتدخل فيها الدولة بشكل أقل مباشرة. كما تسمح لنا المقارنة بتحليل العوامل الثقافية والتاريخية التي تجعل رياضات معينة (كركبي في نيوزيلندا أو كرة القدم في البرازيل) جزءا أساسيا من الهوية الوطنية، وكيف تختلف هذه الديناميكيات من مجتمع لآخر.

تكشف المقارنة أيضا كيف يمكن للرياضة أن تكون أداة للسياسة الخارجية، من خلال ما يعرف بـ **"الدبلوماسية الرياضية"**، كما حدث في سياسة "دبلوماسية بينغ بونغ" بين الولايات المتحدة والصين، أو من خلال استخدام الأحداث الكبرى مثل كأس العالم والأولمبياد لتقديم قوة الدولة الناعمة. في الوقت نفسه، تظهر المقارنة كيف يمكن للرياضة أن تكون ساحة للاحتجاج على السياسات، كما في حركة "الركوع" احتجاجاً على العنصرية.

باختصار، يمنحنا الربط بين **الرياضة** و**السياسة المقارنة** فهما ثريا لكيفية استخدام القوة والنفوذ خارج القنوات السياسية التقليدية، وكيف تعكس الملاعب والمنافسات الرياضية بطرق عميقة التباينات في الأنظمة السياسية، والهويات الوطنية، والاستراتيجيات الدولية للدول.

خـاتمـة

بعد هذه الدراسة الفكرية الشاملة عبر محطات حقل السياسة المقارنة، يمكننا استخلاص رؤية متكاملة تؤكد على أن هذا الحقل ليس مجرد أداة وصفية، بل هو مشروع فكري متجدد يسعى لفك شفرة الظاهرة السياسية في أبعادها الكونية. لقد اتضح لنا أن السياسة المقارنة تشكل نظاما معرفيا متكاملا، يبدأ من تأسيس المفاهيم والأطر المنهجية، مرورا باختبار المقاربات النظرية المتنوعة، ووصولا إلى تشريح أداء النظم السياسية وتحليل عملياتها الحيوية.

لقد أكدت لنا هذه الرحلة أن النظم السياسية، على تنوعها وتباينها، تخضع لتحولات ديناميكية مستمرة، حيث تتفاعل البنى المؤسسية مع الثقافات السياسية والسيرورات المجتمعية في حوار جدلي معقد. فالنظرية والممارسة، والهيكل والثقافة، والقديم والجديد، كلها عناصر تتداخل لتشكل لوحة سياسية غنية بالدلالات والمعاني. وقد بينت لنا المقاربات الجديدة كيف أن حقل السياسة المقارنة قد تطور من دراسة الشكل إلى تحليل الجوهر، ومن تحليل المؤسسات الرسمية إلى فهم الشبكات المعقدة للعلاقات والتفاعلات التي تشكل الحياة السياسية الحقيقية.

كما كشفت الدراسة أن التحديات المعاصرة – من الاستقرار والمشاركة إلى الشرعية والفساد – ليست معزولة عن بعضها، بل تشكل نسيجا مترابطا من الإشكاليات التي تفرض على الباحث تبني رؤية شمولية. فقضايا مثل التمكين السياسي للمرأة، وتأثير الربع الطاقوي على البنى السياسية، ودور المجتمع المدني، والهجرة غير الشرعية، وعلاقة الرياضة بالسياسة، كلها تشهد على أن الحقل السياسي يمتد ليشمل كل مناحي الحياة الإنسانية.

وفي الختام، تثبت الدراسة أن حقل السياسة المقارنة قد أصبح أكثر من مجرد فرع أكاديمي، بل تحول إلى ضرورة منهجية لفهم تعقيدات العصر وتحولاته المتسارعة. إنه يشكل جسرا للمعارف يتيح لنا فهم الذات والآخر، واستشراف المستقبل من خلال دروس الماضي وحقائق الحاضر. وهو يبقى، في نهاية المطاف، رحلة بحث لا تنتهي عن إجابات لتساؤلات أبدية حول السلطة والحكم والعدالة والحرية، في عالم يتشكل ويتغير باستمرار، مما يضمن لهذا الحقل الحيوية والتجدد، ويجعله مرشداً لا غنى عنه لكل باحث أو ممارس في الحقل السياسي.

قائمة المصادر والمراجع

1.بالغة العربية.

1. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: دار هومة، ط.4، 2002).
2. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة ريعان للنشر والتوزيع، 1987).
3. طيفور بلخضر، "حقل السياسة المقارنة: اكتمال حلقة التخصص بني الجدالات المنهجية والتوجهات النظرية وبين الانفلات الموضوعي"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، ع.06 (2017).
4. امحند برقوق، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة**، محاضرات مقدمة لطلبة الستة الثانية علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 (2009/2008).
5. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج. 1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.
6. ماركس فريتز مورستا ين، **دولة الإدارة**، تر.إبراهيم علي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1963.
7. محمد علي محمد، **البيروقراطية الحديثة**. الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، 1975.
8. بي سي سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث – نظريات التغيير السياسي والتنمية–** ترجمة: خليل كلفت (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011).
9. أبومدين طاشمة، " **استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2006-2007).

10. بن نوي عائشة، "تمكين المرأة الجزائرية"، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، مجلد.02، ع.4 (ديسمبر2019)، ص.58.

11. معتصم محمد اسماعيل، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية أنموذجا"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمسق، كلية الاقتصاد، 2015 .

12. أحمد شيبوب، **دراسة مقارنة في النظم السياسية** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017).

13. محمد نصر مهنا، **علوم سياسية – دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1988)، ص ص.242-243.

14. برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **دليل تحليل السياسات العامة**، مركز مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، ديسمبر 2016.

15. ناجي عبد النور، مبروك ساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** (الجزائر، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014).

16. بشيخ خيرة، **"الشرعية السياسية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار السياسي"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (2017-2018).

17. نيفين عبد المنعم مسعد، **" الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987.

18. مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر– دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي–**، ترجمة: سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980).

19. أزروال يوسف، ‘‘التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية- قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة"، مجلة أبحاث، المجلد الاول، ع.01 (جوان2016).

20. الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006).

21. عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر** (الجزائر: د.د.ن، د.ت.ن).

22. السيد على شتا، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل** (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر، 2003).

23. أحمد أدهم حشيش، "المجتمع الأهلي ومكافحة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.28 (خريف 2010).

24. عدنان السيد حسين، " الفساد السياسي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.31 (صيف 2011).

25. سلطان بلغيث، "الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر"، دراسات اقتصادية، ع.11 (أوت 2008).

26. أنطوان زحلان، " العلم والسيادة: الافاق والتوقعات في البلدان العربية، بناء المؤسسات: التعلم والتكيف والمراكمة والاندماج"، المستقبل العربي، ع.392 (أكتوبر2011).

27. محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر– الأسباب والآثار والإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

28. مساعد عبد العاطي شتيوي، " التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية" مقدمة إلى ندوة: **"الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والانسانية"** التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية– سطات– المملكة المغربية، 2014.

29. غربي محمد، " التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع.08، 2012.

30. غربي محمد، " التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع.08، 2012.

31. بدون كاتب، " الهجرة غير الشرعية...الدول العربية منبعا وأوروبا مقصدا"، جريدة الوطن (**عمان**)، ع.12022 (16 يوليو2016).

32. أحمد خميس. (2019). الكرة والسياسة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

33. وليد عبد الحي، (يناير، 2023). **الدبلوماسية الرياضية –مونديال قطر نموذجا–**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

34. شريفة ماشطي، " المشاركة السياسية، الياتها وموقع الإعلام منها"، مجلة الصورة والاتصال، ع.05 و06 (سبتمبر2013).

35. محمد ولد دادة، " النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.

36. ناجي عبد النور، " أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007".

37. محمد فريد عزي، " الأجيال والقيم: مقاربة للتغيير الاجتماعي والسياسي في الجزائر"، **أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي**، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، فسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2008.

38. خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

39. منذر الشاوي، **الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000).

40. جمال يحياوي، **حول الطبيعة البشرية والنظم السياسية** (الجزائر: دار المعرفة، 1990).

41. منى عزت، أحمد فوزي، ريهام باهى، مروة نظير، **المشاركة السياسية للمرأة** (مصر: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017).

42. عائشة بن النوي، تمكين المرأة الجزائرية، في: **مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع**، مجلد 2، عدد 4، ديسمبر 2019، جامعة جيجل.

43. منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، في: **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، عدد 05، ديسمبر 2016.

44. أرسطو. (2004). السياسة، ترجمة: أحمد لطفي السيد. دار الكتب المصرية. القاهرة، مصر.

45. البخاري، محمد بن إسماعيل. (2002). صحيح البخاري (طبعة دار طوق النجاة). بيروت، لبنان.

46. الفيروزآبادي، مجد الدين. (2005). القاموس المحيط (ط. الأولى). مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان، ج 1.

47. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. (2006). الأحكام السلطانية. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.

48. لاسويل، هارولد. (1990) .السياسة: من يحصل على ماذا، متى، وكيف، ترجمة: عادل حسن، (العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة).

49. دوفيرجيه، موريس. (1984). علم الاجتماع السياسي، ترجمة: موسى عاصي (لبنان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)

50. ألموند، ج.، باول، ب.، وستروم، ك. (2010). **السياسة المقارنة في عالم اليوم**، ترجمة: شحاته ناصر، المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر.

51. العتيبي، خالد بن سعيد .(2010) .**المنهج المقارن في العلوم السياسية: المبادئ والتطبيقات** .دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

52. الحمود، مازن بن ريمان. (2008). **مناهج البحث في السياسة المقارنة: دراسة تحليلية نقدية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر،

53. الرفاعي، عماد عبد السلام. (2013). **مدخل إلى علم السياسة: المناهج والنظريات**. دار الواسطة للنشر والتوزيع. الكويت، الكويت، ص.112.

54. بشير، سعيد. (2007). **منهجية البحث السياسي: التقنيات والإجراءات**. دار الفكر العربي. القاهرة، مصر.

55. النيال، محمد. (2009). **أسس البحث الاجتماعي والسياسي**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

56. **ميل، جون ستيوارت** .(2019) .استقراء المنطق، ترجمة: محمد صالح علي، المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان.

57. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة ريعان للنشر والتوزيع، 1987).

58. مونتسكيو. (2002). روح القوانين، ترجمة: عبد الله العروي، الثقافي العربي. بيروت، لبنان.

59. بوليبيوس. (2009). التاريخ العام، ترجمة: شحادة ميلاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، مصر.

60. توكفيل، أ. (2008). الديمقراطية في أمريكا (ط. الأولى). (عبد الله المشوخي، مترجم). المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان.

61. السادات، أنور (1987). الأنظمة السياسية المقارنة. القاهرة: دار الشروق.

62. العوضي، محمد (2003). البرلمانات العربية: دراسة مقارنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

63. الحسن، علي (2010). صنع السياسات العامة في الدول النامية. عمّان: دار الجليل.

64. العروي، عبد الله (1999). التحول الديمقراطي في العالم العربي. بيروت: دار الطليعة.

65. الغنام، محمد (2018). سياسات التعليم العالي: دراسة مقارنة. الرياض: جامعة الملك سعود.

66. المسدي، عبد السلام (2015). منهجية البحث في العلوم السياسية. تونس: دار الجنوب للنشر.

67. الغريب، نادية (2018). التحليل الإحصائي في البحوث السياسية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص

68. الحميدي، خالد (2020). المناهج الكمية في العلوم الاجتماعية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

2.باللغات الاجنبية

1. Auguste Ott, Dictionnaire des sciences politiques et sociales, tom.1, V03. Paris : bibliothèque universelle du clergé, 1854.
2. Hegel Guillaume Frédéric, Philosophy of right, trad.S.W.Dyde. Canada: Batoche books Kitchener, 2001.
3. Karl Marx, Critique of Hegel philosophy of right, trad.Joseph Omalley. New York: Oxford university presse, 1970.
4. Reinhard Bendix, Max Weber: an intellectuel portrait. London: Methuen co.ltd.1959.
5. Michel Crozier, Le phénomène bureaucratique. Paris : édition du Seuil, 1962.
6. Leon Hurwitz, "Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative politics, Vol.5, N°3 (April1973).
7. Aristotle. (1997). Politics (T. A. Sinclair, Trans.). Penguin Books. London, UK.
8. Lasswell, Harold D. (1936). Politics: Who Gets What, When, How. McGraw-Hill Book Company. New York, USA.
9. Daverger, Maurice. (1970). Sociologie Politique (3rd ed.). Presses Universitaires de France. Paris, France.
10. Mill, John Stuart. (2011). A System of Logic, Ratiocinative and Inductive. Cambridge University Press. Cambridge, UK. p.52.

11. Landman, T. (2008). Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction (3rd ed.). Routledge. London, UK. p. 4
12. Dogan, M., & Pelassy, D. (1990). How to Compare Nations: Strategies in Comparative Politics (2nd ed.). Chatham House Publishers. Chatham, New Jersey, USA. p. 14.
13. Freeman, M. (2022). The Comparative Method: An Introduction (2nd ed.). Routledge. London, UK. p.3
14. Sharma, M. (2019). Comparative Politics: Principles and Practices. Oxford University Press. New Delhi, India. p. 23
15. Aristotle. (1997). The Politics (T. A. Sinclair, Trans.). Penguin Classics. London, UK. pp. 61-75
16. Cambridge University Press. Cambridge, UK., pp. 289-293
17. Polybius. (2010). The Histories (R. Waterfield, Trans.). Oxford University Press. Oxford, UK, pp. 302-310.
18. Machiavelli, N. (2003). The Prince (G. Bull, Trans.). Penguin Classics. London, UK., pp. 45-60
19. Marx, K., & Engels, F. (2002). The Communist Manifesto (G. Stedman Jones, Ed.). Penguin Classics. London, UK., pp. 10-15
20. Tocqueville, A. de. (2003). Democracy in America (G. E. Bevan, Trans.). Penguin Classics. London, UK., pp. 15-2
21. Bodin, J. (1992). On Sovereignty: Four Chapters from the Six Books of the Commonwealth (J. H. Franklin, Ed.). Cambridge University Press. Cambridge, UK., pp. 1-10
22. Landman, T. (2008). Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction (3rd ed.). Routledge. London, UK., p. 25
23. Almond, G. A. (1990). A Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science. Sage Publications. Newbury Park, California, USA., p. 185
24. Ibid, p.190.
25. Farr, J. (2003). The Science of Politics: The Promise and the Problems. In J. Farr & R. Seidelman (Eds.), Discipline and History: Political Science in the United States (pp. 189-210). University of Michigan Press. Ann Arbor, Michigan, USA, p. 192.
26. Eckstein, H. (1968). Introduction: The Scope and Methods of Comparative Politics. In H. Eckstein & D. E. Apter (Eds.), Comparative Politics: A Reader (pp. 1-12). The Free Press. New York, USA, p. 1

27. Merriam, C. E. (1925). New Aspects of Politics. The University of Chicago Press. Chicago, Illinois, USA, p. 12.
28. Bentley, A. F. (1967). The Process of Government. The Belknap Press of Harvard University Press. Cambridge, Massachusetts, USA, pp. 162-165
29. Dahl, R. A. (1961). The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest. American Political Science Review, 55(4), pp. 763-764.
30. Easton, D. (1953). The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. Alfred A. Knopf. New York, USA, p. 129
31. Almond, G. A., & Powell, G. B. (1966). Comparative Politics: A Developmental Approach. Little, Brown and Company. Boston, USA, p. 12
32. Lijphart, A. (1999). Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries. New Haven, CT: Yale University Press, p. 33.
33. Almond, G. A., & Verba, S. (1963). The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton, NJ: Princeton University Press, p. 156.
34. Huntington, S. P. (1991). The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman, OK: University of Oklahoma Press.
35. Esping-Andersen, G. (1990). The Three Worlds of Welfare Capitalism. Cambridge: Polity Press.
36. Inglehart, R. (1997). Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies. Princeton, NJ: Princeton University Press.
37. Lijphart, A. (1971). "Comparative Politics and the Comparative Method". American Political Science Review, 65(3).
38. Tilly, C. (1984). Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons. New York, NY: Russell Sage Foundation.
39. Ragin, C. C. (1987). The Comparative Method: Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies. Berkeley, CA: University of California Press.
40. George, A. L., & Bennett, A. (2005). Case Studies and Theory Development in the Social Sciences. Cambridge, MA: MIT Press.

3.الوثائق الالكترونية

1.بدون كاتب، **التنمية المستدامة: مفاهيم ومصطلحات**، على الموقع: بتاريخ: 2022/02/23 على الساعة: 14:02

http://**www**.**aljazeera**.**net**

2.أيمن جادة. (2001). العلاقة بين السياسة والرياضة. تم الاسترداد من **https**://**www**.**aljazeera**.**net**/**programs**/**sportsdialogue**/**2005**/**1**/**10**:

3.سحر مصطفى حافظ، " **الهجرة غير الشرعية: المفهوم، والحجم والمواجهة التشريعية**"، على الموقع: بتاريخ: 25.09.2016 على الساعة: 10:00

http://**scholor**.**cu**.**edu**.**eg**/**?q=hermes**/**files**/**lhjr_gyr_ishry**.**pdf**

4.ليلى الرفاعي، **"تمكين المرأة" إشكاليّة مصطلح ووعورة تنفيذ"**، بتاريخ: 2022/02/17 على الساعة: 18:40 https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/2017/2/26

5.ميسون تليلان السليم، "**مفهوم تمكين المرأة"**، بتاريخ: **2022/02/17** على الساعة: **18:50** https://www.addustour.com/articles/124359

6.ابن خلدون، عبد الرحمن. (2005). المقدمة. دار يعرب. دمشق، سوريا، ص.197. وانظر أيضا: بدون كاتب، **"نظام السياسة والحكم"**، على الموقع: www.drmazen.ps/files/pdf/0024.pdf